جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

التَّمييـــــــز

دراسة تحليليَّة في البنية

دراسة أُعدت لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

د. حسين وقـّــاف

إعداد

فراس أكرم عبد الحليم

٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الإهداء

إلى من غرس في قلبي حبَّ العربية وأضاء عينيَّ بنورها . . . . .

أبي وأمي الغاليين

إلى أنثايَّ التي أهوى، وأرى فيها النبض الذي يخفق في داخلي إلى نهاية الطريق.....

زوجتي ساندي

إلى من أعطى العربية من جهده فأعطته من وقارها . . . .

الدكتور حسين وقّاف

إلى من أكبر فيه حبَّ العربية وإجلالها . . . . .

الأستاذ صلاح الدين بلة

إلى كل من أحبّ العربية وسعى إلى خدمتها

إلى كل من سعى إلى مد جسور التواصل بين أبنائها

✍ فراس

المقدمة

يعد باب المنصوبات من أوسع الأبواب مدعاةً للجدل بين النحويين؛ فما أكثر ما اختلف النحويون في تحديد نوع المنصوب! وقد كانت لهم دائماً في ذلك تقديراتهم المختلفة، التي كانت على الدوام دليلاً على النزعة العقلية التي يقوم عليها النحو العربي، وعلى جهود النحويين في الوصول إلى فهم عميق للغة.

وممّا لاشكَّ فيه أن النحاة القدامى قد بذلوا جهوداً عظيمة في دراسة التَّمييز، ابتداء بالخليل بن أحمد الفراهيدي؛ الذي قام بالتَّفريق بين ما ينتصب على التّفسير، وما ينتصب على التَّمييز، الأمر الذي يوافق تقسيمنا التمييز اليوم إلى تمييز مفرد وتمييز نسبة، ثمَّ ظهرت فروع هذين القسمين عند سيبويه، غير أنَّ تمييز النّسبة اقتصر عنده على التَّمييز المحوّل عن فاعل مضاف، ثم أضيف في عهد النُّحاة المتأخّرين فرع آخر، وهو التَّمييز المحوّل عن مفعول به مضاف، أمَّا التَّمييز المحوّل عن مضاف غيرهما؛ فمنهم من كان يلحقه بالتَّمييز المحوَّل عن فاعل مضاف، ومنهم من رأى أنَّه متحوّل عن مبتدأ مضاف.

وقد عكف النَّحويّون على تحديد سمات التَّمييز ودراستها، من خلال مقارنته بغيره من المنصوبات، وعلى رأسها الحال، كما درسوا رتبته وعلَّة نصبه. و ينظر اليوم إلى التَّمييز في ضوء الدّراسات النَّحوية الحديثة وعلم اللّسانيات على أنَّه جزء من مركب تمييزي متحوّل عن مركَّب إضافي أو وصفيّ.

وإذا كنت لا أنكر قيمة الجهود المبذولة في دراسة التَّمييز، فإنَّني في الوقت ذاته أرى أنَّ هناك أموراً كثيرة تتعلّق بالتّمييز وسماته الذّاتيّة، ما تزال بحاجة إلى وضع تحت المجهر، وإلى مناقشة وتحليل في سبيل قراءة جديدةٍ له، كما أنَّ التَّمييز ما زال بحاجة إلى ما يفك اشتكاله بوضوح مع غيره من المنصوبات في التّركيب، ولاسيَّما الحال.

ولذلك آثرت أن تكون دراسة التَّمييز وتحليل بنيته موضوع البحث، ولاسيّما أنني لم أعثر على مؤلَّف مستقلّ خاصّ بالتَّمييز، وإن كان قد ندر أن يخلو كتاب من كتب النَّحو من تخصيص قسم للتَّمييز بين دفَّتيه.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة جديدة في أحد فـــروع المنصوبات، وهو (التمييز)، بغية الوصول إلى رؤية أكثر تحديداً له ولسماته الذاتية، ولما يتعلق به من علاقات وقرائن تدلل عليه، وبالتالي تضييق دائرة الالتباس بينـــه وبين باقي المنصوبات، حيث يمكن للخلاف أن يقع، وتحاول إســـقاط المزيد مـــــن الضوء على موقعه من التركيب وما ينتسب إليه من دلالات وقـــرائن وارتباطـــات مختلفة...

و(التمييز) قبل كل شيء انعكاس للتطور الدلالي في العلاقات بين مكونـــات التراكيب اللغوية، وهو في صورته المحولة يعبر عن فلسفة عميقة تتفاضـــل علـــى أساسها التراكيب، وتعكس نسبية العلاقة بين العلة والمعلول، ومن ثم فـــ (التمييـــز) بنية لها عمقها التركيبي وعلاقاتها التجريدية، التـــي تســـهم الظـــواهر الصـــرفية والصوتية والبلاغية و غيرها في تكوينها، وإعطائها الصورة المناسبة.

ومن هنا تتناول هذه الأطروحة (التمييز) وفـــق منهـــج وصـــفي تحليلـــي، تسعى مـــن خلاله إلى دراسة (التمييز) في عمق البنية اللغوية، وفي ضوء العلاقات التركيبية والظواهر الصرفية والصوتية، ومن منظور علمي البلاغة والدلالة. وعلى هذا الاعتبار تم اختيار عنوان البحث وهو: ﴿**التمييز دراسة تحليلية في البنية**﴾.

ويقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وبابين، يقع كل باب منهمـــا فـــي ثلاثـــة فصول، وينتهي بعدئذٍ بخاتمة.

أما الباب الأول: فهو بعنوان (**التمييز نوعاً**)، وهو يدرس تمييـــز المفـــــرد بقســـميه (تمييز المقادير وما يلحق بها)، و (تمييز العدد)، ويدرس كـــذلك (تمييـــز النسبة) بأقسامـــه (المحول عن فاعل) و(المحول عن مفعول به) و(المنتصب بعـــد أفعل التفضيل).

وأما الباب الثاني: فهو بعنوان **(التمييز في التركيب بين السـمة والعلامـة)** ويدرس الفصل الأول منه – وهو (التمييز في التركيب) – التمييز كأحد المنصوبات التركيبية مندرجاً تحت ما يسمى الإعـراب الدلالي المبوب، كما يدرس العلاقة بين التمييز وعامله، ويدرس كذلك جر التمييز في التركيب، كما يعنى بدراسة التمييز من حيث الرتبة، ومن حيث وقوع الحذف عليه في السياق اللغوي، ويسلط الضوء على دلالة تحول التمييز عن أصله.

ويدرس الفصل الثاني منه – وهو (التمييز سمةً)– سمات التمييز، فيقف على السمات التي يشترك فيها التمييز مع باقي المنصوبات، أو مع بعضها، كمـا يسـلط الضوء على السمات التي ينفرد بها عن غيره.

وأما الفصل الثالث، وهو (علامة التّمييز)، فيبحث في مصطلح العلامـة،ثـمّ يتّجه إلى الاستدلال على القرينة المعنويّة للتمييز في التّركيب، كما يدرس العلامـة الصوتية له، يضاف إلى ذلك أنه يدرس التمييز بوصفه مفهومًا مجرداً.

وقد ذيلت البحث بدراسة إحصائية لـ (مواقع التمييز في القـرآن الكـريم) ، حيث اعتمدت في الإحصاء على برنامج حاسوبي، ، وأردت بالتمييز المحول فيها ما كان محولاً في المعنى أو الصناعة؛لأن ماهو فيها محول في المعنى دون الصـناعة يمكن رده بلطف الصنعة وحسن التقدير إلى المحول في المعنى والصناعة، كما قمت بتحليل نتائج هذه الإحصائيّة.

ولئن كانت آفاق العلوم لا نهاية لمداها، وكنوزها ثرّة، والبحث فيها لا ينتهي عند حد، إنّ غاية ما أتمناه من هذا البحث، أن يكون أحد المعابر التي تتواصل مـع غيرها لخدمة هذه اللغة الشريفة، وبحوثها العلمية ودرسها النبيل.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور حسـين وقـاف، الـذي أشرف على هذا البحث، وتولاه بالرعاية والعناية، أقدرنا الله وإياه على خدمة هـذه اللغة الشريفة، التي تعهدها سبحانه وتعالى بحفظه فقال جل جلاله:" إنا نحن نزّلنـا الذكر وإنا له لحافظون".

فإن يك ما أحاوله قد آتى أكله فبمنّه وكرمه، وإلا فإن ما لا يـدرك كلـه لا يترك جلّه، والله الموفق للصواب.

فراس

التمييز دراسة تحليلية في البنية

تمهيد عام:

التّمييز لغةً [1] تخليص الأجناس بعضها من بعض؛ أي فصل الشّيء من غيره. قال عزّ من قائل: ﴿وامتازوا اليوم أيّها المجرمون ﴾[2]؛ بمعنى تميّزوا؛ أي انفردوا وانفصلوا عن المؤمنين، وقال تعالى: ﴿تكاد تميّز من الغيظ ﴾[3]؛ أيّ ينفصل بعضها من بعض. وأما التّمييز اصطلاحاً فلدى العودة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، في محاولةٍ لتتبّع التّطوّر في مفهوم التّمييز، نجد أن الخليل قد فرّق بين ما ينتصب على التّفسير وما ينتصب على التّمييز، فقال: "والنّصب من التّفسير قولهم عندك خمسون رجلاً. نصبت (رجلاً) على التّفسير. قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾ [4] نصبت (نعجةً) على التّفسير... والنّصب من التّمييز قولهم: أنت أحسن النّاس وجهاً وأسمحهم كفّاً. [يعني: إذا ميّزت وجهاً وكفّاً. فنصبت (وجهاً) و (كفّاً)]، على التّمييز". [5]

١- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر- بيروت،١٩٥٦م، مادة (ميز). وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، د.ط، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، مادة (ميز).

٢ – [يس ٥٩].

٣ – [الملك ٨].

٤ – [ص ٢٣].

٥ – الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح. الدكتور فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، ص ٤٥ -٤٦.

إن النّوعين اللّذين ذكرهما الخليل يوافقان – كما سنرى – فرعي التّمييز، فما انتصب على التّفسير يقابل تمييز المفرد، وما انتصب على التّمييــز يقابــل تمييــز النّسبة.

أمّا سيبويه فلا نجد عنده تسمية صريحة لهذا المفهوم، وإنما نجد تسميات غير صريحة، من نحو: " ما انتصب انتصاب الاسم بعد المقادير"، و" ما انتصب على أنّه ليس من الاسم الأوّل ولا هو هو".(١)

وأما المبرّد فقد استخدم لمفهوم التّمييز مصطلحين، لم يفصــل بينهمــا همــا "التّبيين والتّمييز"، فقال في الباب الذي تحدث فيه عن التمييز: " هذا بــاب التّبيــين والتّمييز".(٢)

واستخدم له الزّمخشريّ مصطلحين آخرين إلى جانب مصطلح "التّمييز"، فقال: " ويقال له التّبيين والتّفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ علــى أحــد محتملاته".(٣)

أيّ إنّ التّمييز يرفع الإبهام المستقرّ في الجملة أو المفرد، فينقسم بذلك قسمين رئيسين هما تمييز الجملة وتمييز المفرد، وسيكون هناك تفرّعات للتّمييز تنحصر في هذين القسمين.

ويقول ابن مالك معرفاً التّمييز ومحدّداً أقسامه: "ما فيه معنى (من) الجنسيّة من نكرة منصوبة فضلة غير تابع، ويميّز إمّا جملة.... وإمّا مفرداً عدداً، أو مفهــم

---

١ – ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب– بيروت، د.ت، د.ط، ج ٢، ص ١١٨–١١٩،١٧٤.

٢ – المقتضب، أبو العبّاس المبّرد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ت، د.ط، ٣٢/٣.

٣ – شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م، ص٤٤٧. وسنشير إليه لاحقاً بــ (التخمير).

مقدار، أو مثليّة أو غيريّة أو تعجّب بالنصّ على جنس المراد بعد تمامٍ بإضـــافة أو تنوين أو نون تثنية، أو جمع أو شبهه"[١]

ونجد ابن مالك يجمل تعريف التّمييز بقوله:

" مزيل إبهامٍ منكّرٌ حوى   معنى (مِن) التّمييز نحو (كم لوى) " [٢]

وهو يحدّد السّمات العامّة الّتي يشترك بها التّمييز وغيره من المنصــوبات، كما يحدد السّمات الذّاتيّة الخاصّة بالتّمييز، فيصف التّمييز بأنّه يشترك مع المفعولات والنّعت الرّافع للاشتراك والحال بإزالة الإبهام، ولكنّه ينفرد عنها إذا استثنينا الحـــال بأنّه نكرة. وهو يشترك مع اسم لا التّبرئة في تضمن معنى من، لكنّه ينفرد عنه بأنه مزيل للإبهام[٣].

ويرى الإســفرائيني أن التّمييز " هــو ما يرفــعُ الإبهام المســتقرّ عــن ذاتٍ مذكورة، أو مقدّرة... "،[٤] فالذّات المبهمة الّتي يفسّرها التّمييز إذاً؛ إمّا أن تكون ذاتاً ظاهرةً، وهذا يكون في حال تمييز المفرد، وإمّا أن تكون ذاتاً مقدّرة، وهذا في حال تمييز النّسبة، فالغموض حينها يلفّ الشّخصيّة الاعتباريّة الّتي تقــدّر بهـــا النّســبة.

وعلى هذا الاعتبار سنجد أنّ الأصل في التّمييز أن يأتي ذاتاً جامدة لا اســماً مشتقّاً، وذلك لأنّ بيان الذّات إنّما يكون بالذّات، على حين أنّ الاسم المشتقّ يفيد بيان الهيئة المتّصلة بالحركة وهذا يخصّ مفهوم الحال لا التّمييز.

---

١ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي، حققه وقدم له محمد كامل بركـــات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بالاشـــتراك مـــع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة الثقافـــة – الجمهوريـــة العربية المتحدة، د. ط، ١٣٨٧هــ – ١٩٦٧م، ص١١٤. وسنشير إليه لاحقاً بـــ(التسهيل).

٢ – شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي، تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المـــأمـــون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت، ص٦٦٧.

٣ – ينظر: م.س، ص ٧٦٧–٧٦٨.

٤ – اللباب في علم الإعراب، الإسفرائيني، تح. د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص١٠٤– ١٠٦. وسنشير إليه لاحقاً بـــ(اللباب، الإسفرائيني).

ويقول ابن هشام عن التّمييز: " هو ما اجتمع فيه خمسة أمـور؛ أحـدها أن يكون اسماً، والثّاني: أن يكون فضلة، والثّالث: أن يكون نكرة، والرّابع: أن يكـون جامداً، والخامس: أن يكون مفسّراً لما انبهم من الذّوات.

فهو موافق للحال في الأمور الثّلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأن الحال مشتقّ مبيّن للهيئات، والتّمييز جامد مبيّن للذّوات ".[١]

وللتّمييز – كما يقول السّيوطيّ – مرادفات أخرى، هي: المميّـز والتّبيـين، والمبيّن، والتّفسير، والمفسّر،[٢] وهو يقول في التمييز: " التّمييز هو نكـرة بمعنـى (من) رافع لإبهام جملة، أو مفرد عدداً، أو مبهم مقدار أو مماثلـة، أو مغـايرة، أو تعجّب بالنصّ على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين، أو نون. ومنع الكوفيّـة التّمييز بمثل وغير، وأبو ذرّ بـ (ما) في نعم، والأعلم عن التّعجّب"[٣]

أمّا أبو حيّان الأندلسيّ فيقول: "التّمييز: اسم نكرة مفسّر مبهم ذات وينتصـب عن تمام كلام، منقولاً من فاعل أو مفعول، أو غيرهما. ولا يجرّ بـ (من) وغيـر منقـول، ويجرّ بـ (من) إلاّ في (نعم و بئس) فضرورة. وعن تمام اسم عدداً أو مقداراً لمكيل، وموزون، وممسوح، أو شبيهاً به، ولا ينقاس، وتمامـه بنـون أو تنوين، أو تقديره في مبنيّ أو مضاف ويجرّ بـ (من) ويردّ بعد العدد إلى أصله من الجمع، ولا يميّز بمختصٍّ بنفيٍ، ولا بمتوغّل بناءٍ، أو إبهامٍ، ويوسّط ولا يقدّم" [٤]

١ – شرح قطر الندى وبل الصدى، ابـن هشـام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١١، ١٣٨٣هـ– ١٩٦٣م، ص ٢٣٧ – ٢٣٨. وسنشير إليه لاحقاً بـ(شرح قطر الندى).

٢ – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ٢٦٢/٢. وسنشير إليه لاحقاً بـ(همع الهوامع).

٣ – م. ن.

٤ – تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تح. د. عفيف عبد الرّحمن، دار المسـيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م، ص ٦٤ – ٦٥.

فالتّمييز إذاً لا ينتصب إلاّ عن تمام سواءٌ عن تمام الكلام في حال تمييز النّسبة، أم عن تمام الاسم في حال تمييز المفرد، وسيتبيّن لنا لاحقاً أنّ الغاية من ذلك؛ إنّما هي جعل التّمييز فضلة كالمفعول وأنه إنما يحقق الغاية المبتغاة منه بذلك، وعندها ينتصب على هذا الاعتبارالذي هوجوهر وجوده إذ يكيّف باصطفاء ذات من مجموع قابل للاحتمال المتعدد.

ويعرّفه المعجم المفصّل في النّحو العربيّ بأنّه "اسم منصوب يبيّن جنس ما قبله، أو نوعه، أو النّسبة فيه، مثل: (زرعت فدّاناً قمحاً) و (لبست خاتماً ذهباً)، و(أعجبني الفقيه أدباً). فكلمة (قمحاً) في المثال الأوّل تمييز يبيّن الجنس. و(ذهباً) في المثال الثّاني تمييز يبيّن النّوع. و (أدباً) في الثّالث تمييز يبيّن النّسبة. والاسم الّذي يزال إبهامه يسمّى المميّز".[1]

فالتمييز إذاً اسم جامد فضلة نكرة، الغاية منه البيان، أي ينبغي أن يسبقه مبهم محتاج إلى بيان، وهذا المبهم ليس بالضرورة اسماً، بل ربما كان جملة تحتوي من الإبهام ما يحتاج إلى إيضاح وبيان...

إن الخوض في التمييز ــ كما رأينا ــ لا يمكن دون الحديث في الأجناس والأنواع، ذلك أن النّحاة يؤكدون أن التمييز لا ينفك قائماً بجوهر التفريق والإفراد لنوع معين من بين الأنواع المتباينة ضمن جنس واحد، وهذه المباينة التي يصطفى بها فرد، بمباينته لبقية أفراد الجنس هي التي تقتضي تمام ما قبل التمييز، إذ لا يمكن الاصطفاء إلا بتمام الذوات أو النسب المصطفيات التي يراد معنّي واحد منها، يبرز بعينه، وهو فحوى ما أكدوه من أن التمييز لا ينتصب إلا عن تمام.

---

١ – المعجم المفصّل في النحو العربي، إعداد الدكتورة عزيزة فوّال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م، ١/٣٧٠.

الباب الأول

التمييز نوعاً

الفصل الأول: تمييز المقادير وما يلحق بها

الفصل الثاني: تمييز العدد

الفصل الثالث: تمييز النسبة

الباب الأوّل

التّمييز نوعاً

تمهيد:

يدرس هذا الباب (التّمييز) من حيث النّوع؛ أيّ من حيث هــو ينقســم إلــى نوعين رئيسييّن:

الأوّل: تمييز المفرد بتفرّعاته، وهو ما اندرج عند الخليل تحت عنوان (ما انتصــب على التّفسير)؛ نحو (رجلاً) في (خمسون رجلاً).

والثّاني: تمييز النّسبة بتفرّعاته، وهو يوافق ما أدرجه الخليل تحــت عنــوان (مــا انتصب على التّمييز)؛ نحو (وجهاً) في (أنت أحسن النّاس وجهاً)[1].

ولعلّنا نستطيع أنّ نردّ تفريق الخليل بين التّفسير والتّمييز إلى أن المبهم فــي النّوع الأوّل هو ذات ظاهرة محددة باسم، وتسمية (التّفسير) تنسجم مع الاسم الّــذي يقوم بتوضيح المقصود من هذه الذّات ورفع الإبهام عنها. على حين أنّ المبهم فــي النّوع الثّاني ليس ذاتاً محددة بل علاقة وارتباط بين صــفة مبهمــة النســبة وذات، تُوضَّح تلك النسبة، وتُميَّز جهــة ارتباطها في الجملــة، وبــذلك تكــون تسميــــة

[1] - ينظر: الجمل في النحو، ص٤٥-٤٦.

(التّمييز) أكثر انسجاماً مع الاسم الذي يرفع الإبهام عن النسبة إذ هو لا يفسر الـذات بل يميز جهة ارتباطها.

فالخليل إذاً كان يتعامل مع المفهوم الدّلاليّ والمعنى الدقيق للتركيب اللغوي لا المصطلح النّحويّ، فكان تفريقه بين التّمييز والتّفسير نابعاً من الفهم المستقيم لمعنى التركيب وتوصيفه بشكل منسجم مع مقاصد التركيب اللغـوي ولـيس اصـطلاحيّاً نحويّاً؛ ويلحظ فيما بعد أنّه تمّ التّأصيل لمصطلح التّمييز ليشمل التّمييز والتّفسير، لكنّ الأوّل وُسِم بأنّه تمييز للنّسبة، والآخر بأنّه تمييز للمفرد.

فالتّمييز – كما وجدنا في التّعريفات السّابقة – تقوم دلالته عموماً على إزالـة الإبهام عن مجمل سابق، وهذا الإبهام الّذي يأتي التّمييز لتفسيره يكـون إمّـا فـي الجنس، وذلك نحو عشرون رجلاً، وكلمة (رجلاً) من باب قيام المفرد مقام الجمـع؛ لأنّ الرّجال هم نفسهم العشرون، وإمّا في البعض على نحو: أحسن النّـاس وجهـاً، وإمّا في الحال، على نحو: أحسنهم أدباً، أو في السّبب نحو: أحسنهم عبداً.

وقد ذكر ابن هشام أنّ التّمييز على هذا النّحو نظير للبدل، وتفصيل ذلـك أن المثال الأوّل نظير للبدل المطابق، والمثال الثّاني نظير للبدل الجزئيّ، أمّا المثـالان الأخيران فنظيران لبدل الاشتمال(١).

وقد جرى النّحويّون على تقسيم التّمييز، وفقاً للإبهام الّذي يفسّره، إلى نوعين رئيسيّين، يقسم كلّ منهما بدوره إلى فروع. وهذان النّوعان همـا: تمييـز المفـرد وتمييز النّسبة.

أما تمييز المفرد: فهو ما يزيل الإبهـام عـن الاسم، أو ما هو بمنزلته، فيقع بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى المائة، و(كم) الاستفهاميّة، نحو: (كـم عبـداً

١– ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح. د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥ م، ٣/١٧٩.

ملكت) وبعد المقادير، كـ (رطل زيتاً)، وكـ(شبر أرضاً)، و(قفيز براً) وشبههّن، من نحو ﴿مثقال ذرّة خيراً﴾ [1] و(نحي سمناً)، و(مثلها زبداً)، و(موضع راحةٍ سحاباً)، وبعد فرعه نحو: (خاتم حديداً).

ولهذا النّوع من التّمييز في كتب النّحو مصطلحات ثلاثة: تمييّز الذّات، لأنّ اللّفظ المبهم يدلّ على ذات، وتمييز الملفوظ، لأنّ الإبهام وارد في كلمة ملفوظة، ويقال له تمييز المفرد... [2]

وهناك شروط لابد من تحققها في الاسم الذي ينتصب عنه التمييز، فالعلاقات النّحويّة والدلاليّة التي تربط بين الكلمات في التراكيب، تجعل لكلّ واحدة دوراً في تحديد إعراب الكلمة الأخرى، وكما أنّه يشترط في الكلمة داخل التركيب شروطٌ صرفيّة معيّنة، فإنّه يشترط فيما ترتبط به شروطٌ أخرى، إذ صحّة التّركيب قائمة على تحقّق هذه الشّروط مجتمعةً. فإذا كان لتمييز المفرد شروط صرفيّة معيّنة من تنكير وجمود؛ فإنّ للمميّز كذلك شروطاً صرفيّة خاصّة به، إذ يجب أن يكون اسماً تامّاً، ومعنى تمام الاسم أنّه يجب أن يكون في حالة لا يمكن معها إضافته[3]. فيكون فضلة كالمفعول،[4] ممّا يوجب نصبه، وهذه الأمور الّتي يتحقّق بها تمام الاسم هي الآتية:

---

١ – [الزلزلة ٧].

٢– ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب، ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف بركات يوسف هبود، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ و محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ط2، 1998م، ص٢٣٢. وسنشير إليه لاحقاً بـ(شرح شذور الذهب). وينظر: الواضح في النحو والصرف– قسم النحو، محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية –سورية، ط ٣,١٩٧٩م، ص ٢٩٤.

٣ – ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمّان، ط ١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م، ص ١٧٦.

٤ – ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح. محمد بهجة البيطار و عاصم بهجة

- **التّنوين الظّاهر**: ويكون هذا التّنوين زائلاً في غير (ممتلئٍ ماءً) ونحوه. فأنت تقول: راقودٌ خلاًّ وراقودُ خلٍّ، ورطلٌ زيتاً ورطلُ زيتٍ.
- **التّنوين المقدّر**: ويكون لازماً في مثل (ملآن ماءً)، و (أنا أكثر منك مالاً)، و(أحدَ عشر درهماً).

وإنّما قُدّر في المثالين الأوّل والثّاني؛ لأنّنا في كلّ منهما أمام اسم ممنوع من الصّرف. والأصل في المثال الثّالث هو واحد وعشرة درهماً ودراهم، وقد أسقط التّنوين للبناء التّركيبي، وبما أنّه لم يحذف للإضافة فحكمه مُراد.

- **نون التّثنية والجمع**: وتكون زائلة في غير(ممتلئَين غضباً)، و(ممتلئينَ غضباً)، فأنت تقول: هما طيّبان أخباراً، وطيّبا أخبارٍ، وطيّبون أخباراً، وطيّبو أخبارٍ...

وتلزم النّون إذا كانت فيما يشبه الجمع، فأنت لا تقول: عشرو درهمٍ، وذلك لأنّه بمنزلة أحد عشر درهماً وزيادة.

- **المضاف إليه**: ويكون زائلاً إذا كان صالحاً لقيام التّمييز مقامه، نحو: (زيد أشجع النّاس رجلاً). فأنت تقول: (زيدٌ أشجعُ رجلٍ). ويكون لازماً إن لم يصلح لذلك في غير(ممتلئَين غضباً)، و (ممتلئينَ غضباً) فهو – مثلاً – لازم في نحو (ملء الإناء عسلاً)، و(على التّمرة مثلها زبداً)، فأنت لا تقول: (ملء عسلٍ)؛ لأنّ الملء إنّما يكون مالئاً لما أضيف إليه، والعسل لا يمتلئ. وكذلك لا تقول: (على التّمرة مثلُ زبدٍ)؛ لأنّ ذلك يعني أنّ على التّمرة شيء غير الزُّبد، ولكنّه مماثل للزّبد[1].

البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ٢، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص ١٨٦. وسنشير إليه لاحقاً بـ(أسرار العربية، تح. البيطار).

١ – ينظر: المرتجل، ابن الخشاب، تح. علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ –١٩٧٢م،

ولابدّ من الإشارة إلى أنّه ليس بلازم أن يكون التّمييز المنتصب عن تمام الاسم مفرداً، فأنت تقول: عندي ملء الدّار رجالاً، وملء الدّار أمثالك [1]. والملاحظ أن تمام الاسم إنما يكون بتنكيره المطلق، أي بكونه جنساً غير منتم، عارياً عن التعريف والتخصيص، مما يقضي بكونه جنسأ محتاجاً إلى ما يظهره من حالة إبهامه التي يكون بها بانقطاعه عن التعريف والتخصيص إلى حالة البيان والايضاح، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الحاجة إلى التمييز الذي يقوم بهذا الدور.

وأما إذا ما تساءلنا عن علة ذلك، أي الإيضاح بعد الإبهام التام ، فإننا نجدها في طبيعة ارتباط بعض الذوات بمفهومات عقلية، هي أجناس معنوية لا تقوم الذوات بها ولا بغيرها، وهو ما يعبر به بأنها ليست هي ولا غيرها، إذ تقوم الذوات المادية بوصفهاجواهر مستقلة بانتسابها إلى تلك الأجناس المعنوية، فهي صورتها وهيولاها، ومن هنا فهي لا تنفك عنها من جهة، وفي الوقت ذاته لا تتقدم بنفسها ومن هنا كان لا بد من الاثنتين معاً : ذات مادية قائمة برأسها تميز حقيقة المقصود المفهوم المعني تسمى (المميِّز)، وجنس معنوي يتحقق بصورة مادية له مفهومه المجرد يسمى (المميَّز)، ولأن هذا المفهوم المعنوي يمكن أن يكون معنىً قائماً بنفسه، كما يمكن أن يكون مفهوماً مستفاداً من تركيب يؤدى به، كان ثمة انقسام بما يعبر به إلى نوعين، سُمِّيا (تمييز الذات، وتمييز النسبة).

ص١٥٧ – ١٥٨. وينظر: شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تح. د. رجب عثمان محمد، تصدير د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م، ص٧٦ – ٧٧. وينظر: التخمير، ص٤٤٩ – ٤٥٠، وينظر: التسهيل، ص ١١٤. وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبرى، الشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهوبن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ٣/١٠٠٧ – ١٠٠٨. وينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٤.

١ – ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبرى، ص ١٠٠٩ – ١٠١٠.

وأمّا تميـيز النّسـبة فهـو إمّـا تمييـزٌ محـوّل عـن مضافٍ فـاعل، نحو: ﴿اشـتعل الرأس شـيباً﴾[1]، أو مفعـول، نحـو: ﴿وفجّـرنا الأرض عيـوناً﴾، [2] أو غيرهمـا، نحو: ﴿أنا أكثر منك مالاً﴾[3]، وإمّا تمييز غير محوّل نحو: امتلأ الإناء ماءً[4].

وينتصب هذا النوع من التمييز عن تمام الكلام؛ كما انتصب تمييز المفرد عن تمام الاسم والمقصود بالكلام هنا المفهوم المعنوي المستفاد من التركيـب، والـذي يستقى من طبيعة علاقة الحدث بالذوات التي تدور في فلكه وتربطه بكل منها علاقة خاصة.

والباب الذي بين أيدينا يدرس التمييز بنوعيه: تمييز المفرد، وتمييز النسـبة، ونظراً لاتساع أقسام تمييز المفرد وتفرعاتها بالمقارنة مع تمييز النسبة؛ فقد آثرنا أن نخصص الفصلين الأول والثاني من هذا الباب لدراسته في قسمين عامين؛ كلٌّ منهما في فصل: فالفصل الأول هو تمييز المقادير وما يلحق بها، والفصل الثاني هو تمييز العدد. على حين خصصنا الفصل الثالث لدراسة تمييز النسبة.

---

١ – [مريم ٤].

٢ – [القمر ١٢].

٣ – [الكهف ٣٤].

٤ – ينظر: الجامع الصغير في علم النحو، ابن هشام الأنصاري؛ نشره وحققه وعلّق عليه محمد سعيد الزيبق، مطبعة الملاح– دمشق، ط١، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م، ص ٦٦–٦٧. وسنشير إليه لاحقاً بـ(الجامع الصغير).

الفصل الأول

تمييز المقادير وما يلحق بها

١- المبهمات التي يفسرها التمييز:

يقوم تمييز المفرد بتفسير عدد من المقادير المبهمة؛ تشمل: المكيل، والموزون، والممسوح، والمقيس، وما إلى ذلك. وينطبق هذا الأمر على أشباه المقادير كذلك، وعلى ما دلّ على مماثلة أو مغايرة ونحوهما ممّا جرى مجرى المقادير المبهمة، وعلى ما هو فرع من التّمييز، وعند فريق منهم على ما جاء أيضاً منتصباً عن التّعجّب، وعلى ما انتصب في باب المدح والذمّ كذلك[١].

أ) المقادير المبهمة الّتي يفسّرها التّمييز:

إن المقادير المبهمة هي أجناس معنوية ذات حدود عقلية يصطلح عليها، ولذلك فإنها تختلف باختلاف أساليب الاصطلاح واتفاق المصطلحين عليها، وجملة العوامل المؤثرة، التي تكيفها بصورة محددة، ومن هنا جاء تنوع هذه المقادير، وصورها، وهي وإن كانت لا تقوم كذوات مادية، فإنها مفاهيم معلومة مُتصَّورة، يدركها فهم المصطلحين ويحولها إلى شكل مادي قابل للتعامل معه.

يقول ابن مالك:

" كشبرٍ أرضاً وقفيزٍ بُرّاً   ومنوين عسلاً وتمراً"[٢]

---

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٢ – ٢٦٣. وينظر: الكتاب، ١٧٤/٢ – ١٧٩. وينظر: (شرح المفصل)،ابن يعيش النحوي،عالم الكتب–بيروت،مكتبة المتنبي–القاهرة، د.ت، د.ط،٧٢/٢.

٢ – شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري

والمراد بالمقدار المقابل للشّيء بحيث يعدله دون زيادة أو نقصان، فهو " ما يعرف به الشّيء، قال الرّضيّ: والمراد بأسماء المقادير إذا انتصب عنها التّمييز المقدّرات لا الآلة الّتي يقع بها التّقدير "(١).

وتقسم المقادير إلى:

١- **المكيل:**

وهو المقدار من الحبوب ونحوها؛ الّذي يشكّل حجماً معيّناً يحدّد من خلال آلة الكيل الّتي تدعى المكيال. وذلك نحو قولك: صاعٌ تمراً، ومكّوكان دقيقاً، وقفيزاً برّاً، وإردبٌّ فولاً(٢) فهذه المكيلات ونحوها بحاجة إلى ما يبيّنها بالأنواع، وذلك أنّها تقع على أنواع كثيرة فلو قلت على سبيل المثال

(698 – 769 هـ) على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (600 – 672هـ)، مالك، حققه وبوبّه وفسَّر غامضه وعلّق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشكل متنه ح. الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، ٥١١/١، وسنشير إليه لاحقاً بـ(شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري).

١ – الكواكب الدرية، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية، وبهامشه متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، حققه وشرح شواهده وحيد قطب وأحمد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية،القاهرة–مصر،د.ت،٤٧١/١.

٢ – ينظر: شرح شذور الذهب، ص٣٣٥. وينظر: الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح الشيخ رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت، ٢١٧/١. وينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧١.

والصاع: مكيالٌ مستطيل الشكل تكال به الحبوب ونحوها، وقد قدره أهل المدينة بأربعة أمداد؛ أي بما يساوي ألفاً ومئة وعشرين درهماً، وقدره أهل العراق بثمانية أرطال. وهو يذكر ويؤنث. وجمعه: أصوع، وأصواع، وصوعانٌ، وصيعانٌ.

أما **المكّوك:** فهو آلة للكيل كان يستخدمها أهل العراق؛ أعلاها ضيّق ووسطها واسع. فهي أشبه ما تكون بالتنور. تسع صاعاً ونصفاً. والجمع مكاكيك ومكاكيّ.

والقفيز: مكيال تقدر سعته عند أهل العراق بثمانية مكاكيك؛ أي اثني عشر صاعاً. وهو مفردٌ جمعه أقفزة وقفزان.

والإردبّ: مكيال سعته أربعة وعشرون صاعاً والجمع أرادب.

(مكّوكان)؛ احتمل أن يكون المقصود حنطةً أو شعيراً أو غيرهما من الأمور الّتي تكال. وهذا هو الحال فيما يخصّ بقيّة المكيلات.

٢- الموزون:

ويُراد به المقدار الموزون من خلال آلات خاصّة، كصنجات الوزن، مثل المنّ والرّطل ونحوهما. فنقول: منوان عسلاً، ورطلٌ زيتاً... ونحو ذلك [١]

إن الموزونات شأنها شأن المكيلات، تحتاج إلى ما يبيّنها. فلو قلت (رطلٌ) احتمل أشياء كثيرة ممّا توزن كالعسل والسّمن وغيرهما، وهنا يأتي التّمييز ليزيل هذا الإبهام.

٣- الممسوح:

أيّ ما يدلّ على مساحة، ومن انتصاب التّمييز عن الممسوح قولك: (بعت محصول فدّان عنباً) و (زرعت هكتاراً قطناً) [٢].

---

١ – ينظر: الكافية في النحو، ٢١٧/١.

و(**منَوان**): مثنى مناً كـ عصاً، لغة في المن. وهو الآلة التي يعرف بها وزن السمن والعسل ونحوهما والجمع أمناء.

أما (**الرطل**): فهو معيار للوزن يقدر بنصف مناً، وهو بأواقي العرب اثنتا عشرة أوقيةً، والأوقية تساوي أربعين درهماً، فهو يساوي إذاً أربعمئة وثمانين درهما.

٢ – ينظر: الصحاح في اللغة والعلوم– تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي – أسامة مرعشلي، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974م. مادة (مسح). وينظر: النحو الوافي، ٢/ ٤١٣– ٤١٥.

الفدان هو وحدة المساحة المستخدمة لقياس الأرض الزراعية بمصر، وتعادل أربعمئة قصبة مربعة، وعلى وجه الدقة ٤٢٠٠.٨٣م٢، أما الهكتار فهو الوحدة المستعملة في سورية وأغلبية البلاد الأخرى، ويساوي ١٠٠٠٠م٢.

وكما ترى، فإنّ كلاً من (فدّان) و(هكتار) هو كلمة غامضة ومبهمة، إذ يمكن أن يكون مدلول الكلمة: قطناً، عنباً، قصباً، تفّاحاً،.....فلمّا قلنا: (فدّاناً عنباً، وهكتاراً قصباً) أزلنا الإبهام وبيّنا المقصود. ويطّرد هذا الأمر على باقي الممسوحات.

٤-المقيس:

يبدو أنّ النّحويّين القدماء تعاملوا مع هذا المفهوم وفق دلالة شموليّة عامّة، فابن الحاجب[١] يرى أنّ المقاييس تقسم قسمين: مقاييس مشهورة – وهي المقاييس الّتي تدلّ على الكيل والوزن والمساحة – ومقاييس غير مشهورة، وأراد بها (ملء ومثل وغير) وما جرى مجراها في نحو قوله تعالى: ﴿ملء الأرض ذهباً ﴾[٢] وقولك: (عندي مثل زيدٍ رجلاً) و(غيرك إنساناً) وهذا ممّا سندرجه – بدورنا – تحت عنوان (ما جرى مجرى المقادير).

على حين نرى الزّمخشريّ يطلق مفهوم المقياس على (ملء ومثل)، يريد به المقدار على سبيل التّقريب لا التّحديد، وذلك من باب أنّ قياس الشّيء بالشّيء هو تقديره على مثاله، و(مثل وملء) ليسا من المقادير المعروفة، وإنّما هما تقريب لمقدار. [٣]

فالدّقّة كما يراها إنّما كانت تتوخّى في المقادير الّتي مثّلها كلّ من المكيل والموزون والممسوح؛ إذ كانت لديهم الآلات الّتي تحقّق الدّقّة في تحديد هذه المقادير. واليوم في ضوء منجزات العلم الحديث وتقنيّاته؛ يمكن أن نلمح لمفهوم المقياس تلك الدّلالة الشّموليّة الواسعة، حيث إنّه يشمل آلات مختلفة لقياس المقادير الّتي ذكرناها،

---

١ – ينظر: الكافية في النحو،١/ ٢١٧.

٢ – [آل عمران: ٩١]

٣ – ينظر: المفصل في علم العربية، الزمخشري، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل – لبنان، ط٢، د.ت، ص٦٦. وسنشير إليه لاحقاً بـ(المفصل).

ولكنّه في الوقت ذاته يشمل آلات مختلفة هي أكثر من أن تحصى تتفاضل في الدقّـــة في مختلف مجالات الحياة وعلومها.

وبناءً على ذلك أصبح التّعريف العلميّ للقياس" تقــدير الشّـــيء المـــادّي أو المعنويّ بواسطة وحدة معيّنة لمعرفة عدد ما يحتويه من هذه الوحدة. ويستعمل أصلاً في العلوم الطّبيعيّة والرّياضيّة كما يستخدم في علم النّفس "،(1) ومن ثــمّ فالمقيـــاس بشكله المتعارف عليه اليوم هو آلة مدرّجة تستعمل للقياس.(2)

ب) أشباه المقادير التي يفسّرها التّمييز:

أمّا أشباه المقادير؛ فهي المقاييس الّتي لم تشتهر، وكان وضعها للتّقدير آتيـــاً من باب التّقريب لا التّحقيق في الحقيقة نجــد أنهـــا مقـــادير حركيـــة، يســـتخدمها المتعاملون تسهيلاً وتقريباً، وليست هي حقيقة مقادير للقياس، أي ليست أدوات قياس أصلاً، وإنما جرت في العرف مجرى المقادير، وهي بدورها تعـــود فـــي أصـــول استخدامها إلى الاصطلاح الذي يعتاده المصطلحون أي هي أصلاً مفاهيم عقلية ذات صور متعارفة، لها تعبيرها المادي المألوف بين جماعة المستخدمين لها. ونفصّـــل ذلك فيما يأتي (3):

١- شبيه المكيل:

---

١ - الصحاح في اللغة والعلوم، مادة (قيس).

٢- ويوجد كما ذكرنا أنواع متعددة وكثيرة للمقاييس، فهناك - على سبيل المثال لا الحصر - مقياس إحساس اللمس (Aesthesio meter)، الذي يقيس أقل بعد يستطيع فيه الشخص أن يميز بين موضعين يقع على كل منهما مؤثر لمسي، وهناك مقياس لقياس إشعاع الشمس (Pyrhelio meter)، ومقياس لتحديد ارتفاع الثلج المتساقط (Snow-Gauge)، وآخر تستخدمه الطائرات لقياس الاختلافات في المجال المغناطيسي للأرض، وآخر لقياس تداخل الموجات الضوئية، وهناك مقياس لتعيين درجة الرطوبة وغير ذلك كثير...

٣- ينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧١-٤٧٢. وينظر: التخمير، ص٤٤٨- ٤٤٩. وينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٣٥ - ٣٣٦. **والراقود** عبارة عن دنٍّ طويلِ الأسفل يُسيَّع داخله بالقار والجمع منه رواقيد، **والنّحي** - بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة - هو وعاء السمن، أما **الوطْبُ** - بفتح الواو وتسكين الطاء - فهو وعاء اللبن.

أي مايُقاس بالأوعية وما يجري مجراها ممّا لم يوضع في الأصل للكيل نحو: (سقاء ماءً)، و(زِقٌّ خمراً)، و(راقودٌ خلاً)، و(نِحيٌ سمناً)، و(وَطْبٌ لبناً)...

٢- شبيه الوزن:

وذلك نحو ﴿مثقال ذرّةٍ خيراً﴾[1] فمثقال الذّرة ليس ممّا يوزن به حقيقة في عرفنا، وإنّما هو شبيه بما يوزن به.

٣- شبيه الممسوح:

ومن ذلك: (ما في السّماء موضع راحةٍ سحاباً).

٤-شبيه المقيس:

ومن ذلك: عندي مدّ يدك حبلاً، وبطولك رجلاً، وبغلظه خشباً.

وهذه الأنواع لأشباه المقادير ليست حصرية، بل مع تقدم الزمان وتطور الوسائل والحاجات، تطورت وسائل القياس وتعددت، ومع هذا التطور وجدت أيضاً أشباه مقادير تناسب وتحاكي المقادير المستحدثة، ولعلنا يمكن أن نرد جميع ذلك أو معظمه إلى المقيس وما يشبهه باعتبار القياس عملية يرجع إليها كل ما هو موجود في التقدير.

حـ) ما جرى مجرى المقادير:

١- ما دلّ على مماثلة:

ولقد نصبوا التّمييز بعد ما دلّ على مماثلة. يقول ابن مالك:

"وانصبه بعد ما بـ (مثل) جرَّ أو (ملءٍ) وما ضاهاهما كما قضَوا"[2]

ومن انتصابه عن (مثل) قوله تعالى: ﴿ ولو جئنا بمثله مددا ﴾ [3]

ومنه قول الشّاعر:

---

١ - [الزّلزلة ٧]

٢- شرح الكافية الشافية، ص٧٧١.

٣- [الكهف ١٠٩].

فإن خفتَ يوماً أن يلجّ بك الهوى   فإنّ الهوى يكفيكه مثله صبرا [1]

وقد عدّ سيبويه (مثل) من المقادير. ومن النّحويّن من شبّه (مثل) بــالوزن، ومنهم من شبّهها بالمساحة، وخالف في ذلك الفارسيّ وتبعه ابن مالــك، وقــد عدّها الزّمخشريّ مقياساً يريد بذلك المفهوم التقريبيّ للمقياس الّذي كان معروفاً آنذاك، وجعلها ابن الحاجب من المقاييس غير المشهورة؛ فقد قسم المقاييس إلى قسمين: مقاييس مشهورة أراد بها المقادير من كيــل ووزن ومســاحة ومعهــا العدد، ومقاييس غير مشهورة على نحو ما ذكرنا[2] والحق أن المماثلة يمكن أن تكون في أي شيء، ولذلك يمكن أن نعد المماثلة مفهوماً مبهماً في ذاته معلوماً بصورته القائمة أصلاً على المشاكلة المطلقة، ومن هنا يمكن أن نعدها جاريــة مجرى المقادير في منهجها وسلوكها في حين أنها ليست مقــداراً محــدداً فــي ذاتها.

٢- ما دلّ على مغايرة:

وقد نصبوا التّمييز بعد ما دلّ على مغايرةٍ، فقالوا: إنّ لنا غيرها إبلاً أو شاءً، ذلك أنّهم حملوا (غير) على (مثل) بالضّدّيّة، كما يُحمل المثل علــى المثــل.[3] فالمغايرة حقيقة في صورة الفكر تشبه المماثلة من حيث هي مفهوم عقلــي ذو دلالة محددة، إلا أنها تنافي معنى المماثلة في ذاتها، وتخرج عن وضع التحديد إلى الإبهام من حيث صورة وجودها، وهي بذلك أيضاً تجري مجرى المقادير من جهة، وتخالف المبتغى من التحديد المقصود بالمقادير من جهة أخرى.

٣- لا سيّما محمولة على مثل:

١- شرح الكافية الشافية، ٧٧٣.

٢- ينظر: شرح الكافية الشّافية، ص٧٧٢ – ٧٧٣. وينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧١ – ٤٧٢. وينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٣٥، وينظر: شرح قطر الندى، ص ٢٤٠. وينظر: الكافية في النحو، ص ٢١٧.

٣ – ينظر: شرح قطر الندى، ص٢٤٠. وينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧١ – ٤٧٢.

لاسيّما: تتألّف من (لا) النّافية للجنس، و(سيَّ) وهي: اسم بمعنى (مثل) وزناً ومعنى، ومثنّاها سيّان، وتشديد ياء (سيَّ)، ودخول (لا) عليها، ودخول الواو على (لا) أمر واجب. ومن النّحويّين من أجاز تخفيف (سيَّ) وحذف الواو. وأمّا (ما) فهي إمّا زائدة، وإمّا موصولة أو نكرة موصوفة، وإمّا كافّة.

ويجوز في الاسم الواقع بعد (لاسيّما) الجرّ والرّفع والنّصب. وبهنّ قُرِئ قول امرئ القيس:

ألا ربّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيّما يومٌ بدارةِ جلجلِ [١]

فأمّا الجرّ فعلى إضافة (سيّ) إليه واعتبار (ما) زائدة، وأمّا الرّفع فعلى اعتباره خبراً لمضمر محذوف، و(ما) في هذه الحالة موصولة أو نكرة موصوفة. والتّقدير: ولا مثل الّذي هو يوم...

ويبقى النّصب، وهو هنا ما يهمنا؛ إذ ينتصب الاسم النّكرة على التّمييز كنصبه بعد (مثل) في نحو ﴿ ولو جئنا بمثله مددا ﴾[٢] وما كافّة. وأمّا انتصاب المعرفة في نحو (ولا سيّما زيداً)؛ فقد أنكره الجمهور، وقال ابن الدهّان: إنّه لا يعرف له وجهاً، وقال بعضهم: إنّ (ما) كافّة، وإنّ (لا سيّما) أنزلت منزلة (إلاّ) في الاستثناء؛ على اعتبار أنّ ما بعدها لا يساوي ما قبلها، وهو بذلك مخرج ممّا أُفهمه الكلام السّابق لها، فحملوا ذلك على الاستثناء المنقطع [٣].

٤- لدن:

---

١ - ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي، اعتمد بتحقيقه على النسخة التي شرحها المرحوم حسن السندوبي، دار الكتب العلمية - بيروت، د. ط، د. ت، ص ١١٢.

٢ - [الكهف ١٠٩].

٣ - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ص١٨٦ - ١٨٧. وسنشير إليه لاحقاً بـ(مغني اللبيب).

وهي ظرف زمانيّ مكانيّ غير متمكّن، بيد أنّها " قد لا تضاف، وذلك أنّهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنّصب على التّمييز، والرّفع بإضمار كان تامّةً"[1]... وأنشدوا:

ما زال مهري مزجرَ الكلب منهم   لدن غدوةً حتى دنت لغروب

فمن خفض بها؛ فقد أجراها مجرى (من) و(عن)، أو هي حينها بمنزلة (من عند)، فيقال: لدن غدوةٍ؛ أيّ: من عند غدوة، ويقال: وقف النّاس له من لدن كذا إلى المسجد؛ أيّ: من عند كذا. ومن رفع؛ فقد أجراها مجرى (مذ)، أو هو أضمر (كان) تامّة؛ فيصبح التّقدير في مثل (لدُنْ غدوةٌ) على النّحو الآتي (لدن كانت غدوةٌ).

وأمّا من نصب بها؛ فقد جعلها وقتاً وما بعدها تفسيراً لها؛ أيّ اعتبرها مبهمة وتحتاج إلى ما يزيل عنها غموضها – وهو ما يهمّنا هنا. ويرى البصريّون أنّها تنصب (غدوةً) على وجه الخصوص، وعلّل بعضهم النّصب بعد لدن بأنّ النّون فيها قامت مقام التّنوين في نحو (ضاربٌ زيداً)، وذلك أنّه لمّا رأوا (لدن) تحكى بحذف النون؛ حيث إنهم حكوا فيها ثلاث لغات هي (لدُن، ولدى، ولدُ)، فقد عدّوا هذه النون زائدة [2].

د) انتصاب التّمييز عمّا هو فرع منه:

---

١ – م.س، ص٢٠٨.

٢ – ينظر: كلٌّ من أساس البلاغة، الزمخشري، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور مزيد نعيم والدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م. وتاج العروس من جواهر القاموس، والصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م. والعين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح. د.مهدي المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة، إيران – قم، ط١، ١٤٠٥ هـ، مادة (لدن). والبيت الشعري موجود في كل من الكتب السابقة دون نسبة.

ومن الأمور التي ينتصب عنها التّمييز ما كان فرعاً للتّمييز، غير أنّه تغيّر بصيغة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله، نحو: هذا خاتمٌ حديداً... فالخاتم فــرع للحديــد، والحديد أصل للخاتم، لأنّ الخاتم مصنوعٌ منه، وهذا (بابٌ ساجاً) فالباب فرع السّاج، والسّاج نوع من الخشب معروف، (و) هذه (جبّةٌ خزّاً) فالجبّة فرع من الخزّ، إذ هي مصنوعة منه، والخزّ هو المنسوج من الحرير والصّوف[1].

فالفرع في الأمثلة السّابقة حصل له بالتّفريع اسم خاصّ، وقد وليــه أصــله، ومن ثمّ فإنه يصحّ إطلاق الأصل عليه. أمّا إن لم تتغيّر تسمية الفرع بالتبعيض؛ نحو (قطعة ذهبٍ) و (قليل فضّةٍ) ونحو (غصنُ ريحانٍ) و(ثمرةُ نخلةٍ) و (حبُّ رمّــانٍ)؛ فإنّه لا يجوز نصب الثّاني على التّمييز [2]وذلك إنما هو لأن الثاني الذي هو التمييز، يرجع في التركيب نوعاً للمميز، أو منزل منزلة النوع، ألا ترى أن الباب يمكن أن يكون خشباً أو ساجاً أو حديداً ... فلما قلت (باب ساجاً)، فقد حددت النوع من جملة احتمالات مطروحة تكون فروعاً لجنس الباب غير المختص بنوع ما، ولذلك يزول الإبهام المفهوم من الجنس غير المعرف أو المخصص، بتحديد النوع. وأمــا تغيــر تسمية الفرع بالتبعيض فإنما تعني نسبة هذا الفرع إلى الأصل، ولكن ليس على سبيل نسبة النوع إلى الجنس، بل على سبيل إقامة الفرع كجنس ينتسب إلــى نــوع هــو الأصل، وذلك أن ما يكون جنساً من جهة له أنواع، يمكن أن يكون من جهة أخرى نوعاً منطوياً تحت جنس ما، الأمر الذي يسمح بتغير حيــث النســبة بــين الفــرع والأصل بحيث تقوم العلاقة بينهما على أساس إبهام الأول وبيان الثاني له.

هـ) انتصاب التّمييز بعد ما دلّ على تعجّب:

هل ينتصب التّمييز بعد التّعجّب ؟

١- ينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧١ – ٤٧٢.

٢ – ينظر: الكافية في النحو، ص ٢١٧، وينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٤.

حمل سيبويه انتصاب الاسم بعد التّعجّب في نحـو (ويحـه رجـلاً، لله درّه فارساً، حسبك به رجلاً)، على انتصابه عن المقادير، حيث لعبت الهاء – عنـده – في هذه الأمثلة دور التّنوين، وبيّن أنّ الاسم المنصـوب فيها قد نصّ علـى جـنس المراد. ويفـهم من ذلك أنّه أراد معنى التّمييز [1].

ويقول ابن مالك:

"وبعد كل ما اقتضى تعجّباً ميّز، كـ (أكرم بأبي بكرٍ أباً)"[2].

وفي المقابل نجد فريقاً آخر من النّحاة ينصب الاسم بعد التّعجّب على الحال. فمن نصبه على التّمييز فقد أراد معنى (مِن)، ومن نصبه على الحال فقد أراد معنى (في)؛ لأنّ التّمييز والحال – في رأي النحاة – يشتركان – هنا – في جميع القيود إلاّ في كون التّمييز بمعنى (من) والحال بمعنى (في) [3]، بيد أنّ هذا الفارق لا يكفي ولا زال الأمر بحاجة إلى نظر وتحليل.

إنّ الضّمير في الأمثلة الّتي سبق ذكرها قد حدّد الذّات الّتـي يعـود عليهـا الضّمير، ولا يستقيم أن نقول إنّ الضّمير مبهم لأنّه لم يعد على مذكور في الجملـة. فقد علمنا أن الضّمير هو رأس المعارف، وإنّما يهمل ذكر المرجع الذي يعود عليـه الضّمير لدلالة السّياق أو المقام عليه، وبذلك لا يكون في الضّمير إبهام، والحاجـة عندها إنّما هي لتوضيح الهيئة المرتبطة بالذّات لا الذّات نفسها؛ لأنّ الذّات قـد تـمّ تحديدها سابقاً، وعلى هذا الاعتبار يكون نصب الاسم بعد التّعجّب علـى الحـال لا التّمييز اللهم إن ربطنا الأمر بالذات وهيئتها، أما إن توجه الأمر إلى النسبة، وهـو الأولى فالأمر مختلف.

إن الوقوف على ما فيه معنى التعجب يفضي إلى ملاحظة نسبة بين حـدث التعجب والمتعجِّب، تحتاج إلى بيان ماهية ما أحدث التعجب ، ولا ينفك هذا الإبهام في التسمية إلا بذكر مصدر التعجب الذي هو نوع لجنس التعجب الذي يحتمل أنواعاً

---

١ – ينظر: الكتاب، ١٧٤/٢ – ١٧٥.

٢ – شرح ابن عقيل، ح.الفاخوري، ٥١٥/١.

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢٦٢/٢ – ٢٦٣.

مختلفة من مصادر إحداث التعجب، ومن هـذا القبيل فـإن نصـب الاسم بعد مـا يدل على التعجب على التمييز أولى من نصبه على الحال بل لعل الحال كما يتضح غير مقصود أصلاً وإن قُبل تجوّزاً فلتقدير أبعد من التمييز

و) ما انتصب في باب المدح والذمّ:

ومن أفعال المدح والذمّ: (نعم وبئس). ويأتي فاعلهما ظاهراً؛ فيكون معرّفـاً بألّ، نحو (الرّجل) في (نعم الرّجل زيدٌ)، أو مضافاً إلى معرّف بألّ، نحـو (غـلام الرّجل) في نحو (نعم غلام الرّجل عمرو).

ويذهب قسم كبير من النّحويّن، وعلى رأسهم إمام النّحاة سـيبويه، إلـى أنّ الفاعل يمكن أن يأتي مضمراً، وهنا لا بدّ من تفسيره؛ أيّ تمييزه بنكـرة [1]. وفـي ذلك يقول ابن مالك في ألفيّته:

"ويرفعان مضمراً يفسّرهْ مميّزٌ: كـ (نعم قوماً معشَرُهُ)" [2]

ويقول سيبويه: " وذلك لأنّهم بدؤوا بالإضمار لأنّهم شرطوا التّفسـير وذلـك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إنّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل، فلزِم هذا هذه الطّريقة في كلامهم، كما لزمت إنّ هذه الطّريقة في كلامهم.
وما انتصب في هذا الباب فإنّه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسـبك بـه وويحه، وذلك قولهم: نعم رجلاً عبد الله كأنّك قلت: حسبك به رجلاً عبـد اللهِ؛ لأنّ المعنى واحد ومثل ذلك: ربّه رجلاً...

ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربّهْ وتسكت، لأنّهم إنّما بدؤوا بالإضمار على شريطة التّفسير، وإنّما هو إضمارٌ مقدّمٌ قبل الاسم، والإضمار الذي يجـوز عليـه السّكوت نحو زيدٌ ضربته إنّما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهراً، فالّذي تقـدّم مـن الإضمار لازم له التّفسير حتّى يبيّنه ".[3]

---

١ – ينظر: الكتاب، ١٧٥/٢ – ١٧٨.

٢– شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١٧١/٢.

٣– الكتاب، ١٧٥/٢ – ١٧٦.

ولابدّ أن يطابق تمييز الفاعل المضمر في نعم أو بئس المخصوص في العدد والجنس [١]؛ أيّ في الإفراد والتّثنية والجمع وفي التّذكير والتّأنيث؛ كقولك: نعم رجلاً زيدٌ، ونعم رجلين الزّيدان، ونعم رجالاً الزّيدون، وقول الشّاعر:

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لمْ تعْرُ نائبةٌ　　　إلاّ وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا [٢]

وكذلك الحال لو كان المخصوص مؤنثاً، فتقول: نعم فتاةً هندُ، ونعم فتـــاتين هند ولبنى، ونعم فتياتٍ هند ولبنى وسعاد.

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدّم المخصوص على التّمييز خلافاً للكوفييّن؛ فـــلا يقال: (نعم زيدٌ رجـــلاً) [٣]

أما الجمع بين فاعل نعم الظّاهر والتّمييز؛ فقد اختلفت فيه مواقف النّحـــوييّن، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيّته:

"وجمع تمييزٍ وفاعلٍ ظهر　　　فيه خلافٌ عنهمُ قد اشتهرْ" [٤]

فقد منعه سيبويه والسّيرافيّ مطلقاً [٥]؛ "فلا تقول: (نعم الرجل رجلاً زيدٌ) وذهـــب قوم إلى الجواز واستدلّوا بقوله:

والتّغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهُم　　　فحلاً، وأمّهم زلاّء منطيقُ

وقوله:　تزوّد مثل زاد أبيك فينا　　　فنعم الزّادُ زاد أبيك زادا " [٦]

وقيل: إن أفاد مَعنى زائداً جاز، وإلاّ فلا، كقوله:

فنعم المرء من رجلٍ تِهَامِي

١- ينظر: شرح قطر الندى، ص ١٨٤.

٢ - ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

٣ - ينظر: شرح قطر الندى، ص١٨٧.

٤ - شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١٧٤/٢.

٥ - ينظر: شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ٢/ ١٧٤-١٧٧، وينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدّجني، وكالة المطبوعات- الكويت، ط١، ١٩٧٤م، ص ٣٥٢. وسنشير إليه لاحقاً بـــ(ظاهرة الشذوذ).

٦ - شرح ابن عقيل، ص ١٧٤ – ١٧٥.

وقد استشهدوا بهذا الأخير، كذلك، على جواز دخول (من) على التّمييز فـــي أسلوب (نعم وبئس)، لأنّ التّمييز فيه– وإن كان فاعلاً في المعنى – ليس فاعلاً فـــي الصّناعة، فيمتنع دخـــول (من) عليه كما يمتنع – على نحو ما سنرى لدى دراستنا لتمييز النّسبة – في التّمييز المحوّل عن فاعل[1].

" واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس فقيل: فاعل فهي معرفة ناقصـــة – أيّ موصولة – في نحو ﴿نعمّا يعظكم به﴾[2]، أيّ نعم الذي يعظكم به ومعرفة تامّة في نحو(فنعمّا هي)، أيّ فنعم الشيء هي وقيل تمييز، فهي نكرة موصـــوفة فـــي الأوّل وتامّة في الثّاني "[3] وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيّته:

" و(ما) مميّزٌ، وقيل: فاعلُ، في نحو (نِعْمَ ما يقول الفاضل)"[4]

وذهب قسم من النّحويّن إلى أنّه لا إضمار في مثل (نعم قوماً معشرُه)، فقـــد عدّوا المخصوص في هذا المثال، ونحوه – وهو هنا (معشره) – فـــاعلاً لا مبتـــدأ، خلافاً للقسم الأكبر من النّحاة، والنّكرة المنصوبة حالاً لا تمييزاً [5].

إنّ الاختلاف حول انتصاب الاسم النكرة على التّمييز عن فاعل مُضمر فـــي أسلوب (نعم وبئس) لم يأت من الفراغ، ولكلّ من الفريقين منطقه اللغوي الذي انطلق منه. وهذا بدوره يؤثر في إعراب الاسم المنصوب في هذا الأســـلوب. ولا يهمنـــا تغليب رأي أحد الفريقين على الآخر، وإنما الذي يهمّنا هو الوصول إلى الفهم الدّقيق للبنية اللّغويّة، والوقوف على الاعتبار اللّغويّ الّذي نصبنا النّكرة على أساسه في هذا الأسلوب.

١– ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط٥، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م، ٢/٣٦٧ – ٣٦٩، و٣/ ٢٧٨. وسنشير إليه لاحقاً بـــ(أوضح المسالك).

٢– [النساء ٥٨].

٣ – أوضح المسالك، ٣/٢٧٩ – ٢٨٠.

٤ – شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ٢/ ١٧٧.

٥ – ينظر: م.س، ٢/١٧٢.

إنّ الفاعل يكون مضمراً في نحو (نعم قوماً معشـرُه)، ومـن ثـمّ إنّ هـذا المضمر لا يعود إلى مرجع معروف؛ فحكمه أنّه مبهم يحتاج إلـى تمييـز يفسّـره ويزيل إبهامه. ليس بمستقيم لدينا؛ لأنّ الضّمير – كمـا بيّنـا سـابقاً – هـو رأس المعارف، ولا يهمل ذكر المرجع الذي يعود عليه الضّمير إلاّ وهو معروف لدلالـة السّياق أو المقام عليه. فالحاجة إلى مفسّر في هذه الحالة لا مسوّغ لها، بل إنّ إيجاد علاقة بين الاسم المنصوب ومضمر مفترض هو – هنا – نوع من الإقحام اللّغويّ، فما الّذي يدفعنا أصلاً إلى افتراض مضمر، ومن ثمّ الحكم عليه بأنّه مـبهم لإيجـاد علاقة بينه وبين اسـم منصوب بحجّة أنّه يتفسّر به؟!

ويؤيّد هذا الحكم أنّهم اختلفوا ووقعوا في الارتباك عند الجمع بـين الفاعـل الظّاهر والاسم المنصوب؛ ومن ثمّ اشتراط بعضهم لجواز هذا الأمر أن يقدّم الاسـم المنصوب فائدة نحو (نعم الرّجل فارساً زيدٌ)؛ لأنّ هذا إذا دلّ على شيء فإنه يـدلّ على تمحّلهم في تقدير مبهم ليكون هذا الاسم تفسيراً له. ونرى أنّ الفائدة التي قدّمها الاسم المنصوب إنّما هي من حيث الهيئة المرتبطة بالذّات، وهي هنا هيئة الفارس، وليس المراد بهذا الاسم المنصوب الذّات نفسها؛ لأنّ الذّات قد تحدّدت من قبل عندما ذكرنا الرّجل.

ومن جهة أخرى إذا قلنا: الاسم المنصوب يطابق المخصـوص فـي العـدد والجنس؛ فهذا إذا دلّ على شيء؛ فإنّه يدلّنا على أنّ العلاقة الّتي يمكن أن نتوخّاهـا هي علاقة هذا الاسم المنصوب بالمخصوص، وهي تنطبق علـى علاقـة الحـال بصاحب الحال.

وبالتّالي فإنّه لا داعي إلى التمحّل في البحث عن الفاعل إلى هذه الدّرجة الّتي تسوقنا إلى تكلّف في التّقدير، فالاسم المنصوب في هذا الأسلوب إنّما يوضّح وصفاً موجوداً في الذّات المخصوصة وكان موقعه نحويّاً من هذه الذّات موقع الصّفة مـن الموصوف ولكنّه لمّا انتقل من رتبة الصّفة إلى ما قبل الذّات وكان معلوماً أنّ الصّفة في العربيّة لا تتقدّم على موصوفها، فقد استقرّ على الحال، وبالتّالي فإعراب الـذّات المخصوصة منذ البداية هو الرّفع على الفاعليّة.

ومن الصّيغ المستخدمة في المدح والذمّ (حبّذا، لا حبّذا)، فـالأولى للمـدح، والثّانية صارت للذمّ بدلالة (لا). و(حبّذا) مؤلّفة مـن الفعـل (حـبّ) وفاعلـه (ذا) الإشارية، وقد ذهب فريق من النّحاة إلى أنّ اسم الإشارة (ذا) يماثل إبهامـه إبهـام الضّمير في نعم؛ وعليه فإنّه يُفسّر بما يُفسّر به الضّمير ولهذا يقال: (حبّـذا رجـلاً زيدٌ)،كما يقال: (نعم رجلاً زيدٌ). ولكن لمّا كان الفاعل المفسّر في (حبّذا) ظـاهراً، ولم يكن كذلك في (نعم)؛ فقد أمكن الاستغناء عن المفسّر في الأوّل؛ فقيل: حبّذا زيدٌ، ولم يكن ذلك ممكناً في الثّاني؛ إذ لا يصح أن يقال: نعم زيدٌ، ويضاف إلى ذلـك أن المخصوص لا ينفصل عن الفاعل في (نعم)؛ على حين ينفصل عنه في (حبّذا)[1] ولم يجدوا ضيراً في الجمع بين فاعل (حبّذا) والتّمييز، وذلك لأن التّمييز هنا لـيس من لفظ الفاعل؛ بخلاف ما هو عليه الحال في باب نعم [2].

ويجوز في التّمييز بعد (حبّذا) أن يتأخّر عن المخصوص فتقول: حبّذا قومـاً سليمٌ وحبّذا سليمٌ قوماً. والفريق الّذي أعرب النّكرة المنصوبة بعد (حبّذا) تمييزاً – ومنه أبو عمرو بن العلاء–، إنّما أعربها كذلك على تقدير (من)، ألا تـرى - وفقـاً لهذا الفريق - أنّك إذا قلت: حبّذا زيدٌ رجلاً، وحبّذا عمرٌو راكباً، يحسن فيه تقـدير (من)، كأنّك قلت: من رجل، ومن راكب؟ كما قال الشاعر:

يا حبّذا جبل الرّيّان من جبل   وحبّذا ساكن الرّيان من كانا

على أنّ فريقاً آخر، ومنه الأخفش والفارسيّ، أعرب هذه النّكرة، حالاً مطلقاً. ومن النّحويّن من رأى أنّه إذا كان الاسم النكرة جامداً أعرب تمييزاً، نحو: حبّذا زيدٌ رجلاً وإلاّ فهو حال، نحو: حبّذا عمرٌو راكباً،وقيل: الجامد تمييز والمشتقّ إن أريـد

---

١ – ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح. د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ص ٣٦٤ – ٣٦٥. وسنشير إليه لاحقاً بـ(المفصل، تح. د. علي بو ملحم).

٢ – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح. غازي مختار طليمـات، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ١/١٩٠.

تقيد المدح به كقوله: يا حبّذا المال مبذولاً بلا سرف. فحال وإلاّ فتمييز نحو (حبّذا راكباً زيدٌ. [1]

إنّ ما ذكر حول الاسم المنصوب في أسلوب (حبّذا ولا حبّذا) إنّما هو دليل تناقض، فكيف يكون (ذا) في حكم المبهم، ولذلك فهو يحتاج إلى مفسّر، ونحن نعلم أن اسم الإشارة يحدّد مشاراً إليه حاضراً في الذّهن أو تحت الحواسّ؟! وهو من المعارف بلا خلاف ؟!

ومن ثمّ ما قولهم: إنه لما كان ظاهراً أمكن الاستغناء عن التّمييز؟! وهل سمة الظّهور تلغي سمة الإبهام – إذا اتّفقنا معهم على أنّ هناك إبهاماً في اسم الإشارة؟!

إذاً ما جاؤوا به ثانياً يلغي وينسخ ما جاؤوا به أوّلاً، ويدلّ على التناقض الذي وقعوا فيه، وقد أفضى بهم هذا التّناقض إلى تفويض المعيار الصرفيّ بالحكم على هذا الاسم المنتصب بعد اسم الإشارة، أهو لتفسيره أم لبيان هيئته؟

والحريّ بنا أن نعرفه هو أنّ التّمييز إنّما هو بيان للذّات، وهذا يكون بما دل على ذات لا بما دلّ على هيئة؛ أي بالجامد لا بالمشتقّ. والحال هو بيان الهيئة، وهذا يكون بالمشتقّ لا بالجامد. لكن قد يقع بيان الذّات بالمشتقّ، وذلك لأنّ المشتقّ ذات مرتبطة بوصف يدلّ على الفاعليّة أو المفعوليّة أو غيرهما، وحينها يكون المراد بهذا المشتقّ الذّات الموصوفة لا الوصف المرتبط بها. كما أنّ بيان الهيئة قد يقع باسم الذات إذا أريد بهذا الاسم دلالة المشتقّ؛ فيقع اسم الذّات في موقع المشتق أو يكون مؤولاً به. ولنا في الأمثلة السابقة فسحة للتأمل من أجل الحكم على الاسم المنصوب، أهو حال أم تمييز؟

فلو قلنا: حبّذا عمرو راكباً. فالمقصود هو مدح عمرو بصفة تخصّه وهي صفة الرّكوب، وقد وافق هذا كون الاسم المنصوب (راكباً) مشتقاً. وإذا قلنا: حبّذا عمرو رجلاً – تبيّن لنا بشيء من التأمّل أنّ المقصود من كلمة (رجلاً) – وهي هنا

---

١ – ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح. د. فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م، ص١١٤، وسنشير إليه لاحقاً بـ(أسرار العربية، تح. د. قدارة). وينظر: مغني اللبيب، ص ٦٠٣.

جامدة – بيان الصّفات المتّصلة بالرّجولة أو الّتي تنطوي عليها الرّجولة(أي جنس الرجولة)، وهذا يدلّنا على أنّ الجامد هنا أريد به دلالة المشتقّ. وبالتّالي فهذا ينطبق على الحال لا التّمييز.

إلا أننا إذا أردنا بيان النسبة في حدث المدح أو الذم، وإيضاح جهة إحداثها، وهو يمكن أن يكون مقصوداً في التركيب، لاحتماله إياه، فإن الأمر يحيل إلى تمييز النسبة على غرار ما رأينا في التمييز بعد ما يدل على التعجب.

٢- تمييز المقدار المكوّن من جنسين:

إن النوع المبين لإبهام المميز، يحدد ذاتاً من مجموع، وكذلك إن تعددت الأنواع المحددة لماهية الذات السابقة، أدت الغاية من بيان المبهم، إلا أنهم اختلفوا في اختيار معاملة هذا النوع من التمييز بين ما هو بمنزلة الاسم الواحد بعدم عطف أحد النوعين على الآخر، وبين معاملته كاسمين مختلفين مشتركين في البيان فذكروا أنه. "إذا كان المقدار مخلطاً من جنسين، فقال الفرّاء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول: عندي رطلٌ سمناً عسلاً، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطلٍ، لأنّ تفسير الرّطل ليس للسّمن وحده، ولا للعسل وحده، وإنّما هو مجموعهما، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ.

وذهب غيره: إلى أنّ العطف بالواو، لأنّ الواو الجامعة تصيّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنّك تقول: هذان زيدٌ وعمرو، فصيّرت الواو الجامعة زيداً وعمراً خبراً عن (هذان) ولا يمكن أن يكون زيدٌ على انفراده خبراً، ولا عمرو على انفراده، كذلك: زيد وعمرو قائمان.

وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان: العطف وتركه".[١]

أما الدّكتور عبّاس حسن فيرى أنّه " إذا تعدّد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدّد. وإذا كان التّمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدّده بعطف، وغير عطف، نحو: عندي رطلٌ سمناً عسلاً، أو سمناً وعسلاً "[٢]

١- همع الهوامع، ٢٦٤/٢. والمراد بـ(غيره) الأندلسيون، وينظر لذلك:ظاهرة الشذوذ، ص٤١٣.

٢- النحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف بمصر، ط٤، د.ت، ٤٢٢/٢.

٣- تمييز المقادير وما يلحق بها بين النّصب والجرّ:

إذا كان التّمييز للمقادير وما جرى مجراها؛ جاز فيه أمران النّصب والجــرّ. فأمّا النّصب فعلى أنّه التّمييز مباشرة. ويمتنع النّصب على التّمييز إذا كان المميّز جزءاً من المميّز ولم تتغيّر تسميته بعد التّبعيض. وأمّا الجرّ فعلى أنّه مضاف إليه والمميّز مضاف، وذلك بعد حذف النّون أو التّنوين. وتمتنع الإضـــافة إذا كـــان المميّز مضافاً إلى غير التّمييز، أو على إدخال (من). فتقول: (رطلٌ زيتاً ورطلُ زيتٍ ورطلٌ من زيتٍ)، و(منوان سمناً ومنوا سمن ومنوان من سمنٍ)، وتقــول: (ثمرة نخلةٍ) ولا تقول: (ثمرةٌ نخلةً). إذ يمتنع النّصب هنـــا علـــى التّمييـــز لأنّ المميّز جزء من المميّز ولم تتغيّر تسميته بعد التّبعيض. وتقول: (مـــلء الأرض ذهباً) أو: من ذهبٍ. ولا تقول (ملء ذهبٍ)، لأنّ المميّز مضاف إلى غير التّمييز فلا يصحّ حذف ما أضيف إليه وقيام التّمييز مقامه [1].

وما انتصب في هذا السّياق فقد انتصب على معنى البيان الذي تؤدي (مـــن) معناه إن وجدت؛ لأنّ دلالة المنصوب حينها تكون قد انصبّت على تفســـير مـــا قبله، وأمّا الجرّ فيمكن أن يفيد معنى الملكيّة، وهذا يعني أنّ للنّوع المفسّر آلة أو وعاءً خاصّاً بقياسه سواءٌ أكان هذا الوعاء ممتلئاً من هذا النّوع أم لم يكن كذلك. وهنا تكون الفسحة للاحتمال ولا شيء يمنع أن يكون المقصود الوعاء بما فيه من النّوع الّذي يفسّره أو دون ما فيه، بيد أنّه إذا تبيّن أنّ المقصود هو الوعاء بشكل حصريّ؛ فالجرّ حينها واجب على معنى اللاّم. فنقول: على سبيل المثال: (مَنَوا سمن) على تقدير منوان للسّمن.

---

١ - ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٥.

٤- اختلاف دلالة التّمييز بين النّصب والجرّ:

وقد أجرت العرب الأوعية مجرى المقادير في افتقارها إلى ما يميّزها ومجيء هذا التّمييز منصوباً تارة ومجروراً تارة أخرى، فتقول على سبيل المثال لا الحصر: ظرفٌ سمناً وظرف سمنٍ.

و لك بين النّصب والجرّ في هذا المثال،وما جاء على شاكلته فروقٌ على مستوى الدلالة، وتفصيل ذلك أنك إذا نصبت؛ فقد أردت أنّ لديك ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأمّا الجرّ فيؤدي إلى احتمال أن يكون مرادك كمرادك حين نصبت، ويؤدي كذلك إلى احتمال أن يكون مرادك بيان أنّ عندك الوعاء الصّالح المذكور دون ما هو في داخله.[1] يقول ابن مالك:

"وكالثّلاثة اجعلَنْ كل وِعا   مميّزاً بالجرّ والنّصب معا

والنّصب إن لم ينوَ مقدارٌ مُنِعَ   كـ(ظرف سمنٍ فيه ماله صنعَ)"[2]

وهذه المقارنة إذا دلّت على شيء؛ فإنها تدلّ على أنّ علاقة الإضافة قائمة على امتلاك النّوع المفسّر للوعاء الّذي يمكن لهذا النّوع أن يشغله أو يقاس به، فهذا الوعاء مرتبط بهذا النّوع ومخصّص له، وذكر الوعاء لا يمنع استحضار ما يملؤه، كما أنّه لا يمنع أن يكون المقصود هو الوعاء دون ما يملؤه.

أمّا علاقة التّمييز بما يميّزه؛ فهي علاقة مفسّر بما فسّره؛ ولا تفسّر الآلة بالنّوع، وإنّما يفسّر به المقدار الّذي تقيسه الآلة. ولما كان المميّز ليس من لفظ المميّز ولا هو هو؛ فقد حملت العلاقة على أخفّ الحركات وهي الفتحة.

١- ينظر: همع الهوامع، ٢/٧٦٩ – ٧٧٠.

٢- شرح الكافية الشافية، ص ٧٦٩ – ٧٧٠.

٥- أوجه إعرابيّة ينصرف إليها ما ينزل منزلة تمييز المقادير:

يشير سيبويه من خلال بعض الأمثلة إلى أوجه إعرابيّة أخرى، يمكن أن ينصرف إليها التّمييز المنتصب عن المقادير. ومنها المثالان الآتيان: (له عسلٌ ملءُ جرّةً، وعليه دينٌ شعر كلبين). فهو يرى أنّ الوجه المختار فيهما هو الرّفع؛ على أنّ كلاً من (ملء) و(شعرُ) وصف لما قبله. وأمّا النّصب فهو على التّمييز بعد التّمام.

وأمّا أنّ سيبويه رجّح الرّفع على النّصب؛ أيّ الوصف على التمييز فله في ذلك كلّ الحقّ، وذلك أنّ الغاية من تمييز المقدار أن يرفع الإبهام المستقرّ في المقدار، وهذا ليس كَأَنْ تأتي بالمقدار لتوضّح ما كان حقّه أن يكون التمييز، فكان الأصح عند إرادة التمييز أن يأتي المثالان على النحو الآتي: له ملءُ جرّةٍ عسلاً، وعليه شعر كلبين ديناً.

إنّ بنية كلّ من المثالين اللذين أوردهما سيبويه تنسجم مع بنى تمييز المقادير من النّاحية الشّكليّة، لكنْ ثمة فارقٌ كبيرٌ – كما قلنا – بين أن نميّز المقدار وبين أن نأتي بالمقدار لنوضّح ماحقّه أن يكون التّمييز أيّ نوضّح ما كان حقّه أن يوضِّح بما يفترض أنّه المبهم.

وكلّ من (عسل) و(دين) ليس بمبهم، وإن نُصبا على التّمييز فحملاً على الشّكل الخارجي الّذي يتشابه فيه وجودهما في التركيب مع وجود تمييز المقدار في تركيبه، وأمّا من النّاحية الدّلاليّة فشتّان ما بين الأمرين.

إذاً كل من (عسل) و(دين) ليس مبهماً، ولذلك فهما ليسا بحاجة إلى تمييز، وإذا كان هناك حاجة ما فإلى الوصف المخصص الذي يحدّد ما يتصل بهما من أمور كالكمّ، والقدر، و غير ذلك، ومن ثمّ فالرّفع ينسجم معهما من النّاحية النحوية والمعنوية أكثر من النّصب،إذ المتلقّي في مثل هذين المثالين لا يتوقع أن تأتي له باسم منصوب بعد كل من (عسل) و(دين)، لأنّه لا يجد فيهما إبهاماً من حيث النّوع، إنّما هو مهيأ لأن تأتي له بمرفوع يوضّح بعض صفات المذكور، ولذلك فإن الإتيان بالمنصوب عندها يكون على غير ما يحسّه المتلقّي ويتوقّعه.

٦- نكرات اختلف في التّمييز بها:

هناك نكرات اختلف في التّمييز بها، منها كلمة (مثل). فقد منــع الكوفيّــون التّمييز بها على اعتبار أنّها مغرقة في التّنكير فلا يكون بها بيان، علــى حــين أجازه سيبويه وأتى بأمثلة عليه منها (لي عشرون مثله، ولي ملء الدّار أمثاله). ومن هذه النّكرات (غير). فقد منع الفرّاء التّمييز بها؛ لأنّها أشــدّ إبهامــاً مــن سابقتها، وأجازه يونس وسيبويه. فهي- وفقاً لهما- في نحو(لي شاء غيرها) تفيد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا. وفي هذا شيء من التّخصيص. ومنها (ما) عند من نصب النّكرة على التّمييز في باب (نعم وبئس). فقد أجاز الفارسيّ التّمييز بهــا، وتبعه الزّمخشريّ؛ على حين منعه آخرون منهم أبو ذرّ مصعب بن أبــي بكــر الخشنيّ.

وأمّا ما انتصب عن التّعجّب في نحو (ويحه رجلاً) فقد ذهب الأعلم إلى أنّه ممّا انتصب عن تمام الكلام، وانقسم النّحويّون في إعراب النّكرة المنتصبة عن التّعجّب بين من أعربها تمييزاً ومن أعربها حالاً؛ حيث سنرى أنّ التّمييز والحال في هذا المثال وأضرابه مشتركان في جميع القيود إلاّ في كون التّمييــز بمعنــى (من) وكون الحال بمعنى (في)[1].

إنّ الاختلاف حول جواز التّمييز بـــ (مثل) و(غير)، عائد إلى الاختلاف في التّقدير.

فالمعلوم أنّ هاتين الكلمتين مغرقتان في التّنكير، ولا تتعـــرّفان حتّــى لــو أضيفتا إلى معــرفة. فــ(مثل) لا تدلّ على مدلول معيّن، فقد نجد للشّيء الواحد مماثلات لا تعدّ ولا تحصى، وكلٌ يماثله من جهة ما. فإذا قلت: رأيت مثلك. جاز أن يكون مثلك في الخَلقِ أو الخُلق أو الجاه أو النّسب أو العمل... وكذلك الأمــر فيما يتعلق بـــ(غير)؛ لأنّ كلّ ما عداك فهو غيرك.

---

١ - ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٢ - ٢٦٣.

وعلى اعتبار ما سبق فإنّه لا يمكن أن نزيل الإبهام المستقرّ في الذّات بكلمة ليس لها دلالة واضحة محددة.

بيد أنّ السّياق قد يحيلنا إلى معنى محدّد لإحدى هاتين الكلمتين، فعلى سبيل المثال نجد أنّ كلمة (غير) وفق الدّلالة الّتي تحدّثنا بها عنها؛ تختلف عن (غير) الواردة في قوله تعالى ﴿ اهدنا الصّراط المستقيم. صراط الّذين أنعمت عليهم. غير المغضوب عليهم ولا الضّالين﴾[1]، وذلك أنّه في الآية لدينا شيء معلوم له ضدٌ واحد، فالذين أنعم عليهم لا عقيب لهم إلاّ المغضوب عليهم، فكلّ من أنعم عليه فهو غير مغضوب عليه، وكلّ من لم يغضب عليهم فقد أنعم عليه،[2] كما أنّك لوْ قلت جاء مثلك. وأردت المعروف بشبهك لكانت (مثل) ذات دلالة محدّدة. وبالتّالي فإنّه عندما يكون لكلمة (مثل) أو (غير) معنى محدّد، فإنّه يمكن التّمييز بها. والفيصل في ذلك إنّما هو السّياق الّذي يمكن له أن يعطي كلاًّ من الكلمتين دلالة عامّة أو دلالة خاصّة.

إنَّ المبهم قبل تمييزه يحتمل أجناساً متعدّدة، فإذا أُتي بالتَّمييز حدَّد هذا التَّمييز جنس المبهم، وكانت دلالته حينها على مطلق الجنس، بيد أنَّ كلاً من (مثل) و (غير) لا يضعنا أمام جنس بعينه، وإنَّما يحتمل تعدُّد الأجناس الَّتي تحقّق المماثلة أو المغايرة.

والتَّمييز – كما ذكرنا سابقاً – ينبغي أن يدلّ على عموم الجنس الَّذي يحدّده، لا أن يدلَّ على تعدُّد الأجناس، وإلاَّ لما تحقّقت الفائدة المطلوبة، ولظلّ الحال على ما كان عليه قبل مجيء التَّمييز، فجوهر كلّ من (مثل) و(غير) قائم على الإحالة إلى تعدّد الأجناس، وقد يمنع السّياق هذا التَّعدّد، فيكون هذا من دواعي السِّياق ولا علاقة له بجوهر (مثل وغير)[3].

١- [الفاتحة ٦ – ٧].

٢- ينظر: النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م، ص ١٤٩.

٣ – ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، د. ط، د.ت، ١٢٨/٣ – ١٢٩، ١٥٤- ١٥٦،٢٤٠.

وأمّا خلافُهم حول (ما) في أسلوب (نعم وبئس) أهي فاعل أم تمييز؟ فقد بيّنا سابقاً أن الصّواب إعرابها فاعلاً لا تمييزاً، إذ لا حاجة بنا إلى افتراض فاعــل مضمر ومن ثمّ ادّعاء إبهام هذا المضمر لتسويغ الحاجة إلى تمييز.

وأمّا نصب الاسم بعد التّعجّب في نحو (ويحه رجــلاً)؛ فقــد اختلفــوا فـــي تسويغه؛ فالذين أعربوه تمييزاً؛ انقسموا بين من قدّر انتصابه عن تمـــام الكـــلام على اعتبار أنّ الإبهام آتٍ من النّسبة، فهو عنده تمييز نسبة غير محوّل، وبين من رأى أنّه إذا كان الضّمير في هذا التّركيب مبهم المرجع؛ فالاسم المنصـــوب حينها تمييز مفرد منتصب عن تمام الاسم؛ حيث منع الضّـــمير الإضـــافة كمـــا يمنعها التّنوين والأصحّ – إذا لم نر الإبهام في النسبة – هو أنّ الاسم المنصوب إنّما انتصب على الحال؛ لأنّ الإبهام مستقرّ في الهيئة المرافقة للضّـــمير لـــيس غير.

٧- كلمات لا تقع تمييزاً:

إنّ الغرض من التّمييز هو بيان نوع ما قبله أو جنسه، بيد أنّ هناك كلمات – كما يقول سيبويه – لا يُستخرج بها نوع من الأنواع فتنتصبَ عمّا قبلها على التّمييز، كما ينتصب (الدّرهم) عن العشرين في مثل (عشرون درهماً) ومن هذه الكلمات: أحدٌ وكرّابٌ وأرِمٌ وكتيعٌ وعريبٌ. غير أنّ هذه الكلمات تقع في النّفي مبنيّاً عليها ومبنيّة على غيرها. فتقول: (ما في النّاس مثلُهُ أحدٌ)، و(ما مررت بمثلِك أحدٍ). فحملت (أحداً) على ما حملت عليه (مثلاً).[1]

نفسّر منع سيبويه التّمييز بالكلمات السّابقة؛ بأنّ هذه الكلمات مطلقة في دلالتها، وتحتاج إلى محدّدات لها، وذلك أنّك لا تقول- على سبيل المثال: أتى أحد. على حين تقول: لم يأت أحد، لأنّ النّفي عندها يشكّل محدّداً لهذه الكلمة. ولمّا كان الأمر كذلك امتنع التّمييز بهذه الكلمات؛ لأنّها بالأساس إذا كانت بحاجة إلى ما يحدّدها؛ فكيف لها أن تحدّد دلالة غيرها ؟! أي إن هذه الكلمات لا تقوم بنفسها، وبالتالي لا تقع مع ارتباطاتها موقع التمييز لتناقض ذلك مع غاية رتبة التمييز المحددة بلفظ مفرد.

١- ينظر: الكتاب، ٢/١٨١ – ١٨٢.

الفصل الثّاني

تمييز العدد

١- ماهيّة العدد وعلاقته بالتمييز:

أ) ماهيّة العدد، و نوعه:

إن الأعداد أسماء أجناس، وذلك أنها تصلح لأي فرد من أفراد جنسها الــذي تقوم واحدته بعمل الاسم، والذي يجعلها بحاجة إلى تمييز أو تخصيص بالإضافة أنها ليست غاية بنفسها وإنما هي مرتطبة بغاية غيرها هي التي يعنى بها، ويؤتى بالعدد لأجلها، فهي أسماء أجناس كالمقادير وما شاكلها.

فالأعداد شأنها شأن المقادير تحتاج إلى ما يميّزها ويزيل عنها إبهامها. وإنّما أُفرِد الحديث عن الأعداد دون المقادير؛ لأنّ الأعداد ليست من جملتها، وعلى هــذا "قول أكثر المحقّقين؛ لأنّ المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته، بل مقداره، حتّــى إنــه تصحّ إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنّك تقول: عندي مقدار رطلٍ زيتاً، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، إلاّ على معنى آخر"[١]

ولدى التبحر في ماهيّة العدد، و نوعه من الكلم، يُتساءَل أهو اسم أم صــفة؟ أهو جامد أم مشتقّ؟

وما يُلاحظ أن العدد إما اسم في قسم من خصائصه، وصفة في قسم آخــر، وإما هو اسم تام الاسميّة.

فلدى المقارنة بين المثالين الآتيين: (ثلاثة أثوابٍ)، (أثوابٌ ثلاثــةٌ) نجــد أن (ثلاثة)هي صفة تقع بعد الاسم في المثال الثّاني، على حين أنّها صفة تقع قبل الاسم

١ – شرح قطر الندى، ص ٢٣٩.

في المثال الأوّل. ولا يجوز الاعتراض بأنّ الصّفة وقعت قبل الموصوف، والقاعدة أن تتأخّر، لأنّ هذا ممكن وإن كان قليلاً نحو (مختلف الميادين)، و(جميل الصّفات).

وأمّا سمات الوصفيّة في العدد فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

١- التصرّف تبعاً للمعدود من ثلاثة إلى تسعة، حيث تتغير هذه الأعداد بحسب تذكير المعدود أو تأنيثه.

٢- التّطابق، فهناك تطابق في العدد والجنس بين الأعداد ومعدوداتها من ثلاثة إلى عشرة، والتّطابق الجنسيّ هنا يكون باتّجاه عكسيّ، فإذا كان الاسم مذكراً مثلاً لحقت العدد علامة التّأنيث، والعكس صحيح، نحو (خمس نساء وثلاثة رجال) أما (أحد عشر) و(اثنا عشر) فهما عددان مركّبان، يتطابق عنصراهما مع الاسم المعدود من جهة الجنس نحو (أحد عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأةً)، وهذا التّطابق هو تطابق واحد من حيث الجنس.

وأمّا الأعداد المركّبة من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر؛ فيكون جنس الواحدت معاكساً لجنس المعدود ، وجنس العشرات مطابقاً له نحو (خمس عشرة امرأةً وسبعة عشر رجلاً).

وفي المقابل نجد أنّ العدد يملك إلى جانب هذه الخصائص الوصفيّة خصائص اسميّة يمكن أن نلخّصها فيما يأتي:

١-عدم التصرّف: من عشرين إلى اللاّ نهاية، فتقول: عشرون رجلاً وعشرون امرأةً.

٢-الإعراب: حيث يلحقه الإعراب بدءاً من ثلاثة إلى اللاّ نهاية تبعاً للوظيفة الّتي يشغلها، بينما تتبع الصّفة الموصوف في الإعراب على نحو ما توضّحه المقارنة بين المثالين الآتيين: (ثلاثةُ كتبٍ) (هذه كتبٌ مفيدةٌ).

٣-تثنية العدد في استقلال عن الاسم المعدود ابتداءً من مئة فتقول: مئتا رجل وألفا امرأة.

٤-الجمع ابتداءً من ألف نحو: (ثلاثة آلاف رجل).

٥-يأخذ مخصّصاً خاصّاً بدءاً من ألف يطابقه ولا يطابق المعدود نحو (ثلاثة آلاف رجل) و(ثلاثة آلاف امرأة)؛ حيث نجد (ثلاثة) مؤنّثة لأنّ (آلاف) تعتبر مذكّراً، ولا يهمّ أن يكون المعدود مذكراً أو مؤنثاً، فالتطابق هنا ليس مع المعدود.

وبناءً على ما سبق فالعدد إمّا اسميّ جزئيّاً أو كليّاً، وتزداد اسميّته من العدد الأصغر إلى الأكبر. (١)

ب) العدد أولى بالتّمييز من المقادير:

إن العدد أولى بالتّمييز من المقادير. وهذا آتٍ من ناحيتين:

إحداهما: أن العدد قد يُميّز بالمقادير. فتقول (عشرين مداً) و(ثلاثين رطلاً) و(أربعين شبراً) ففي هذه الأمثلة ميّزت العدد بـ الكيل والوزن والمساحة. ولا يميز المقدار بالعدد.

ثانيتهما: أنّ تمييز العدد واجب النّصب مع الأعداد من أحد عشر إلى المئة بإخراج الغاية نحو: (عشرين درهماً). وليست المقادير كذلك، بل إنّ تمييز المقادير يجوز فيه النّصب على التّمييز والجرّ بالإضافة إليه، فتقول: (شبرٌ أرضاً) و (شبرُ أرضٍ) و... وفي هذه ومثيلاتها قال ابن مالك:

واجرره بعد ذي ونحوها إذا   أضفتها كـ (مدّ برٍّ كال ذا)(٢)

ج) العلّة الّتي ينصب بها التّمييز بعد العدد:

وأمّا العلّة الّتي ينصب بها التّمييز بعد العدد في نحو: (عندي عشرون رجلاً، وخمسةَ عشرَ درهماً)؛ فهي أنّ العدد أشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل في نحو (حسنٌ وجهاً، وشديدٌ بأساً)، وذلك أنّ العدد يوصف به كما يوصف بالصّفة المشبّهة (٣).

---

١ - ينظر: اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط١، ١٩٨٥م، ص١٧٩ -١٨٣.

٢ - ينظر: شرح الكافية الشافية، ص٧٦٧- ٧٦٩، وينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٠ - ٤٧١.

٣ - ينظر: أسرار العربية، تح. البيطار، ص١٨٦.

وقيل أيضاً فيما انتصب على هذا النّحو: " إنّما امتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنّه فرع من اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في العمل فلو تصرّف فيه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة الفرع والأصل وهو محال" [1].

ولنا أن نتخيل في قولهم (أربعة أرطال) و(عشرون رجلاً)، معنى (معدود) ، أو (عدّ)، أو (عدد) أو (تعداد) أو (عادّ) أو (معادل عدد) ... أو شيئاً مما يشبه ذلك في المعنى، وهو ما يوحي بالفاعلية أو الوصفية، أي كأن العدد دال على ذات موصوفة، بل يتصوَّر أن يدل على معنى ذهني مخصص، مما يجعل في الذهن أوجه شبه قوية بالفاعل والصفة المشبهة وبالتالي يوحى ببناء لفظي يحاكي قواعدياً قوانينهما.

د) العدد الّذي يفسّره التّمييز:

يقسم العدد إلى قسمين: صريح وكناية.

آ – **العدد الصريح:**

الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميّزها، وذلك لأنّ أجناس المعدودات أكثر من أن تحصى، فإذا قلت: لديّ ثلاثة عشر، فقد يكون المعدود المقصود: صندوقاً أو قلماً أو كتاباً أو ولداَ...، فإذا قلت: ثلاثة عشر صندوقاً. فقد زال الإبهام وتبيّن المقصود من العدد، وتكون على قسمين:

- قسم حقّه الإضافة إلى تمييزه. وهو ما لا يلحقه التّنوين، ونقصد به الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، والمئة والألف. وهنا يعرب التّمييز مضافاً إليه.
- قسم لا يضاف إلى تمييز. وهو ما كان فيه نون. ونقصد بذلك ألفاظ العقود، أو ما بُني اسم منه مع اسم آخر على سبيل التّركيب المزجيّ. ونقصد الأعداد المركّبة. فمن الأوّل نحو (عشرون ديناراً) ومن الثّاني (ثلاثة عشر كتاباً). وهنا ينصب المعدود مباشرة على التّمييز.[2]

---

١ – الأشباه والنظائر، ٢/٢٢١.

٢ – ينظر: الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج، د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، شبرا– مصر،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، ص٧٥-٧٦.

ب – العدد الكنائيّ:

إن العدد الكنائي هو عبارة عن عدد لا يحدد مقداراً معيناً، بل يحـــدد رتبة عدد مخصصة يقدر لها حسب الاصطلاح مفهوم قلة أو كثرة أو عـــدم تعيين،وكنايات الأعداد هي: (كم) الاستفهاميّة وتنتصب النّكرة بعـــدها علـــى التّمييز، و (كم) الخبريّة ويعرب التّمييز بعدها مباشرة مضافاً إليه، و(كـــأيّن) ويأتي التّمييز بعدها منصوباً أو اسماً مجروراً بـــ (من) و (كذا) وتمييزهـــا منصوب. (١)

٢- تمييز العدد الصّريح:

أ) مع العددين واحد واثنين:

إن قيام العددين واحد واثنين بالوصفية للـــذات يغنـــي عـــن التمييـــز إذ بتخصيص الذات بالوصف عدم الإبهام، فلم يوجد، وبالتالي لم نحتج إلى بيـــان فاستغني عن التمييز ولذلك نجد أن النحاة قالو :

" العدد إن كان واحداً، أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناءً بالنصّ علـــى المفرد والمثنّى، فيقال: رجل ورجلان، لأنّه أخصر وأجـــود ولا يقـــال: واحـــد رجل، ولا اثنا رجل. وأمّا قولهم: شريْتُ واثنيه، وشريتُ اثني مدّ البصرة فشاذّ. وقوله: ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل فضرورة "(٢).

ب)مع الأعداد من الثّلاثة إلى العشرة المفردة:

ويكون التّمييز بعدها جمعاً مجروراً يضاف إليه العدد، نحو: ثلاثة أفلس وخمسة أثواب وثمانية أجربة، وعشرةُ غِلْمة. (٣)

فأمّا الجرّ فلأنّ ترك النّون لازم للثّلاثة إلى العشرة، وليس ثمّـــة تنـــوين مقدّر؛ فخالفت بذلك كلاًّ من ألفاظ العقود والأعداد المركّبة، (٤) وحال ذلك وفـــق نظرة خارجيّة، أو من حيث الشّكل الخارجيّ – دون الشّـــبه الشّـــكلي بالصّـــفة المشبّهة باسم الفاعل؛ فلم تعمل النّصب في التّمييز. وبالنّظر إلى البنية الدّاخليّـــة

---

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٧٤- ٢٨٠.

٢ – همع الهوامع، ٢/٢٧٠ – ٢٧١.

٣ – ينظر: م.س، ص٢٧١، وينظر: المفصل، تح.د. علي بوملحم، ص٢٩٦.

٤- ينظر: الكتاب، ١/ص٢٠٧.

لهذه الأعداد ومعدوداتها؛ فإنّنا نجد أنّ هذه الأعداد من حيث البنية هي صفة في جزءٍ كبير من خصائصها، فهذه الأعداد تتصرّف وفقاً لمعدوداتها في التّذكير والتّأنيث، فإذا جاء أحدها مذكراً أتى الآخر مؤنثاً كما هو واضح في الأمثلة السّابقة، ومن ثمّ فهذه الأعداد تطابق معدوداتها في العدد وفي الجنس وتطابقها الجنسيّ هو تطابق سلبيّ.

وعندما تقول: ثلاثة أثواب. فإنّ (ثلاث) – هنا- هي صفة في موقع الاسم إذ هي على تقدير: (أثوابٌ ثلاثةٌ) وهذا كقولك (مختلف الطّرق) تريد (طرقاً مختلفة). وعلى ذلك فالإضافة لفظيّة لا معنويّة. ولمّا كانت خصائص الوصف غالبةً على هذه الأعداد، فإنّها تنحو بها عن منحى الذّات الجامدة التي تحتاج إلى بيان وتفسير ينتصب عنها، وعلى هذا الاعتبار لم ينتصب معدودها على التّمييز.

إذاً فعدم مضارعة الأعداد (٣...١٠) للمشتقات في الشكل الخارجي، ونحوها منحى الصفات من الناحية الداخلية، هما اللذان حالا دون انتصاب معدودها على التمييز، وهذا يعني أنّه حتى ينتصب المعدود على التمييز؛ ينبغي أن يكون العدد مضارعاً للمشتقات في الشكل وينحو منحى الاسم الجامد من حيث البنية الداخلية. وهذا ما سنجده متحققاً في الأعداد (١١... ٩٩)

وأمّا قولهم: "وقد ينصب على التّمييز نحو(ثلاثةٌ أثواباً)" [1]؛ فإنه يعني أن هذا النّصب قليلٌ وغير جاري الاستعمال؛ على نحو ما نستدلّ به من خلال حرف التّقليل (قد) وصيغة المبنيّ للمجهول (ينصَب). وهذا ممّا لا يقاس عليه.

ومن جهة أخرى فقد علمنا أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تغلب فيها خصائص الوصف وتنحو بها عن منحى الذّات الجامدة الّتي يتطلّبها التّمييز حتّى ينتصب عنها.

إنّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تنتمي إلى مجموعة الأعداد من واحد إلى عشرة، وهي مجموعة الأعداد الأساسيّة، وذلك أنّ الأعداد جميعها الّتي تأتي بعد

١- اللباب، الإسفرائيني، ص١٠٥.

العشرة مشتقّة حسابياً أو حسابياً ولغوياً من الأعداد الأساسيّة، فالعـدد: تسـعة وستّون – مثلاً– مشتقّ لغويّاً من (تسعة) و(ستة)، وكلاهما ينتمي إلى المجموعة الأساسية. وكذلك فهو يرتدُّ من النّاحية الحسابيّة إلى المجموعة ذاتها؛ لأنّه عبارة عن (٩+٦٠)، والسّتون هي ستّ (عشـرات)، والعشـرة تنتمـي إلـى هـذه المجموعة.

أمّا المئة ومضاعفاتها؛ فمشتقّة حسابيّاً فقـط مـن مجموعـة الأعـداد الأساسيّة، فهي عبارة عن عشر (عشرات)

فما فوق العشرة إذاً يعتمد حتماً على مجموعة الأعداد الأساسيّة؛ إمّا لغويّاً وحسابيّاً، وهذا ينطبق على الأعداد (١١... ٩٩)، وإمّا حسابيّاً فقط، وهذا ينطبق على المئة ومضاعفاتها. والأعداد (٣...١٠) كلّها أساسٌ لما فوقها، ولا يصحّ أن نقول عن عنصر من عناصر هذه المجموعة إنّه أساس لما فوقه في المجموعـة الأساسيّة نفسها، بل هو ينتمي إلى مجموعة هي الأساس لما فوقها.

وأعداد المجموعة (٣... ١٠) هي أعداد للجمع، ومن المقنـع أن تـأتي معدوداتها في حالة الجمع، إذ من الطّبيعيّ أن يكون المعدود جمعاً في حال كون العدد جمعاً أيضاً.[١]

وأمّا الجمع فإنّه ممّا بني لأقلّ العدد؛ أيّ ما كان من جموع القلّة، وهـي على أربعة الأوزان الّتي أتى عليها التّمييز في الأمثلة السّـابقة، وهـي: أفعُـل وأفعال وأفعِلة، وفعْلة. فلا يُجمع التّمييز جمع تصحيح ولا جمع كثـرة إن كثـر استعمال جمع القلّة إلاّ نادراً.[٢] فمن أمثلة جمع التّصحيح [٣] قوله تعالى ﴿ سبع

---

١ – ينظر: النحو الغائب، عمر يوسف عكاشة، المؤسسة العربية للدراسـات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٨٢–١٨٦.

٢ – ينظر: التسهيل، ص١١٦.

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٧٢ – ٢٧٣.

ســموات ﴾ [1]، و﴿ ســبع بقرات ﴾[2]، و﴿ ســـبع ســنبلات﴾[3]، و﴿تســع آيات﴾،[4] ومن أمثلة جمع الكثرة قولهم: ثلاثة شسوع. فقد جمع التّمييز على هذا النّحو نتيجة فقد السّماع في أشسع وأشساع– وإن كان قد روي عن الأخفش أنه أثبت أشسعاً. وقد يستعار جمع الكثرة في مكان جمع القلّة[5]. ومن ذلــك قولــه تعالى﴿ثلاثة قروء﴾[6]

"وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو: ثلاث القوم، أو اســم الجــنس نحو: ثلاث نحل؟ أقوال أحدها: نعم، ويقاس إن كان قليلاً، وعليــه الفارســيّ. وصحّحه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده، قال:

ثلاثة أنفسٍ، وثلاث ذودٍ

وقال تعالى: ﴿وكان في المدينة تسعة رهْط ﴾[7].

والثّاني: لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما.

والثّالث: التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلّة فيجوز، أو للكثــرة فلا يجوز، وعليه المازنيّ وعلى المنع طريقه: أن يبيّن بــ(من)، فيقال: ثلاثــةٌ من القوم، وأربعة من الطّير، وثلاثٌ من النّحلِ، وهو في اسم الجنس آكد مــن اسم الجمع" [8]

و قد شذَّ إتيان المئة مفردة في نحو ثلاثمائة إلى تسعمئة، فكان من حــق مميَّز الثّلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً؛ وهو ما رآه سيبويه، إذ يشير إلى أنــه

---

١ – [البقرة: ٢٩].

٢– [يوسف: ٤٣، ٤٦].

٣ – [يوسف: ٤٣، ٤٦].

٤ – [النمل: ١٢].

٥ – ينظر: المفصل، تح. د. علي بوملحم، ص٢٩٦.

٦ – [البقرة: ٢٢٨].

٧ – [النمل: ٤٨].

٨ – همع الهوامع، ٢٧١/٢.

كان ينبغي في الثّلاثمائة إلى تسعمائة أن تكون في القياس" مئين أو مئات، نحو قول الفرزدق:

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتمِ

وقول قراد بن حفش الصّادي:

ثلاث مئين قد مررن كواملا وها أنا ذا أشتهي مرَّ أربع

بيد أنَّ هذين البيتين حملا على الضّرورة، فالجمع على مئين وفقاً لهذه الاعتبارات صحيح في القياس شاذٌ في الاستعمال"،[1] وأما لماذا لم يجروها على القياس؟ فذلك لأنهم استطالوا الكلام لاجتماع ثلاثة أشياء؛ العدد الأوّل والثّاني والمعدود في قوله: ثلاثمئة درهم، فخففّوا بالتّوحيد مع أمن اللّبس ولأنّ الغرض بيان الجنس، بمعنى أنّهم اكتفوا بلفظ المئة؛ فهي بمعنى مئات. [2]

وليس مستنكراً عندهم أن يكون اللّفظ واحداً والمعنى جمع؛ فحملوا بذلك ثلاثمئة إلى تسعمئة على عشرين وأحد عشر؛ فجعلوا ما يبيّن به العدد واحداً [3]
ويجوز لك في التّمييز المجرور؛ الّذي تضاف إليه الأعداد من ثلاثة إلى عشرة؛ أن تدخل فيه الألف واللاّم؛ فتقول: ثلاثة الأثواب، وسبع البنات.[4] وذلك لأنّ" القياس في في تعريف كل مضاف أن يعرّف المضاف إليه مثل قولك، هذا غلام رجلٍ، وفرسُ عبدٍ، تقول في تعريفه: ما فعل غلام الرّجل وفرس العبد، فيتعرّف المضاف بتعريف المضاف إليه"[5] وتفسير ذلك أنّ المضاف إليه اسم يضاف إليه اسم قبله لتوضيحه وتحديده، أي إنّ المضاف يتحدّد ويتوضّح مراده عند إضافته إلى ما بعده، ولذلك فإنّ

---

١ – ينظر: الكتاب،٢٠٩/١. وينظر: ظاهرة الشذوذ، ص١٨٠ – ١٨١.

٢ – ينظر: الأحاجي النحوية، الزمخشري، تح. مصطفى الحدري، د.ط، د.ت، ص٥٠.

٣ – ينظر: الكتاب، ٢٠٩/١، وينظر: الأحاجي النحوية ص٥٠، وينظر: أسرار العربية، تح. تح.

د. قدارة، ص٢٠٢–٢٠٣.

٤ – ينظر: الكتاب،٢٠٦/١.

٥ – الأشباه والنظائر، ١٢٢/٥.

مكان التّخصيص هو المضاف إليه، ولذلك تدخل (أل) على المضاف إليه وليس على المضاف.

ج) مع الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين:

ويكون التّمييز بعدها واحداً نكرة منصوبة. وذلك نحو (أحد عشر ديناراً وعشرون درهماً).

وإنّما فُسّر العدد بالواحد اختصاراً، ولم يجز أن يأتي جمعاً؛ لأنّ ما قبله قد تبيّن أنّه جمع، وأنّ التّمييز مقدارٌ معلومٌ منه، وكان المقصود تبيين المعدود من أيّ نوع هو؛ فذكرت واحداً منه يدلّ على سائره، وأزلت بذلك الإبهام عنه [(١)].

بيد أنّ الفرّاء ذهب مذهباً مخالفاً للجمهور، فجوّز جمع تمييز الأعداد ما بين (١٠) و (١٠٠) نحو: عندي أحد عشر رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً. وخرّج عليه قوله تعالى ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً﴾[(٢)] على حين خرّجه من خالفه على حذف التّمييز، وقدّره بـــ (فرقةً) أو ما في معناها، وعدّ (أسباطاً) بدلاً من التّمييز المحذوف[(٣)]

ولم يأت التّمييز معرفةً؛ لأنّ دخول الألف واللاّم لم يكن ليغيّر العشرين ونحوه عن نكرته، "ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده، لأنّه ليس بمضاف. فيتوهّم أنّه جزء ممّا يبيّنه، كما يلزم في المضاف؛ فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة. وإنّما وجب أن يكون منصوباً؛ لأنّ من أحد عشر إلى تسعة عَشَر أصله التّنوين، وإنّما حذف للبناء، فكأنّه موجودٌ في اللّفظ، لأنّه لم يقم مقامه شيءٌ يبطل حكمه، فكان باقياً في الحكم، فمنع من الإضافة. وأما العشرون إلى التّسعين ففيه النّون موجودة، فمنعت الإضافة وانتصب على التّمييز". [(٤)]

١- ينظر: الكتاب، ٢٠٣/١ – ٢٠٧، وينظر: شرح اللمع في النحو، ص ٧٦، وينظر: همـــع الهوامع، ٢٧١/٢- ٢٧٢.

٢- [الأعراف ١٦٠].

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٧٢، وينظر: ظاهرة الشـــذوذ، ص٢٩٧، وينظر: التأويـل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرّشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هــ- ١٩٨٤م،٣٣٤/١ – ٣٣٥.

٤ – أسرار العربية، تح. د. قدارة، ص ٢٠٢.

ومن النّاحية التّجريديّة فإنّ الأعداد التي تأتي بعد العشرة تعتبر عالةً على المجموعة الأساسيّة (١... ١٠)، وقد انعكس ذلك في اللّغة، فما جاء بعد العشرة يتشكّل بزيادة العدد (واحد) إلى المجموعة الأساسيّة، فالعدد (أحد عشر) تشكّل بزيادة واحد إلى حزمة فيها عشرة، والعشرة تنتمي إلى مجموعة الأعداد الأساسيّة، والعدد (اثنا عشر) تشكّل من زيادة العدد واحد إلى حزمة فيها (أحد عشر)، وكلّ من جزأيّ هذا الأخير ينتمي إلى مجموعة الأعداد الأساسيّة، وهكذا هو الحال وصولاً إلى العدد (٩٩) فهو ناتج عن زيادة واحد إلى حزمة فيها (ثمان وتسعون)، و(تسع وتسعون) مشتقٌ لغويّاً وحسابيّاً من الأعداد الأساسيّة، فهو مأخوذ لغويّاً من (ثمان) و(تسعة)، وأمّا حسابيّاً؛فهو (٩ + ٩٠)، والتّسعون هي تسع (عشرات)، والعشرة تنتمي إلى المجموعة الأساسيّة.

وهذا أفضى باللّغة إلى أن تجعل معدود هذه الأعداد (١١... ٩٩) مفرداً، ولكنه مفردٌ منصوب؛ تفريقاً بينه وبين المعدود المفرد المجرور للمئة ومضاعفاتها؛ لأنّ المئة ومضاعفاتها تشتقّ من الأعداد الأساسيّة، لكنً اشتقاقها يكون فقط من النّاحية الحسابيّة.[١]

بيد أنّ من العرب – على قول الكسائي – من يحذف نون العشرين ونحوه، ويضيف العدد إلى التّمييز نكرة ومعرفة؛ فيقول: عشرو درهم، وأربعو ثوبٍ.[٢]

ويرى المبرّد أنّ حذف النّون غير جائز؛ فلا يجوز أن تقول عندي عشرو رجل، وذلك لأنّ الإضافة فيها معنى الملكية. فلو أنّك حذفت النّون وأضفت إلى التّمييز؛ لالتبس على السّامع قصدك إلى تعريف النّوع؛ أيّ إلى تبيينه، بتعريفك إيّاه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النّصب عندها سبيل، لأنّ حذف النّون ألزم الإضافة، والتّبيين إنّما يكون بالنّصب وبقاء النّون.[٣]

---

١ – ينظر: النحو الغائب، ص ١٨٢–١٨٦.

٢ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٧٢.

٣ – ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٣.

ومن جهة أخرى فإنّ خصائص الاسميّة تزداد في هذه الأعداد؛ على حين تنقص خصائص الوصفيّة، حيث لا يعود هناك تطابق عددي بين العدد والمعدود، والتّطابق الذي يمكن أن نجده هو تطابق جنسيّ فحسبٌ، وهو تطابق مختلف، فالآحاد في هذه الأعداد على تطابق عكسيّ مع المعدود من ثلاثة فصاعداً، وأمّا الجزء الآخر منها فعلى تطابق إيجابيّ؛ نحو (ثلاثة عشر كتاباً) و(خمس عشرة ورقةً). وكذلك نجد ألفاظ العقود لا تتصرّف وفقاً لتذكير الأعداد وتأنيثها، فتقول: (عشرون رجلاً) و(عشرون امرأةً). وبالتّالي فهذه الأعداد تتّجه إلى ازدياد سمات الاسميّة فيها، وتنحو منحى الذّات الجامدة؛ لا الصّفة التي تأتي في موقع قبل الموصوف؛ كما كان الحال مع الأعداد من ثلاثة إلى عشرة.

وعلى هذا الاعتبار فليس هناك مجال لتكوين علاقة إضافة لفظيّة غير حقيقيّة في التّركيب؛ كما كان عليه الحال في الأعداد السابقة، فإنّنا لو سلّمنا فرضاً بصحّة تركيب من نحو (عشرو زيد)؛ فالذي ينبغي لنا أن نعرفه حينها أنّ الإضافة في هذا التّركيب؛ ستكون على غير معنى الإضافة الذي يرافق الأعداد المفردة في نحو (ثلاثة كتب)؛ لأنّ الإضافة الأولى ستكون إضافة حقيقيّة، على حين أنّ الإضافة الثّانية إضافة لفظيّة قائمة على علاقة صفة بموصوف، ولذلك لم تجز إضافة الأعداد التي نتحدث عنها إلى معدودها، بل وجب أن ينتصب عنها معدودها على التّمييز، وذلك على اعتبار ما فيها من الاسميّة المعبّرة عن ذات جامدة.

ويرى الدكتور الحلواني أنّ مجيء شبه جملة مؤلّفة من (من) وجمع مجرور بعد الأعداد المركبة وألفاظ العقود في نحو: (اشتريت عشرين من الكتب)، لا يعني أنّ التّمييز بعد هذا النّوع من الأعداد جائز الجرّ، فالتّمييز في هذه الحال يجب أن يكون مفرداً منصوباً، وهو في هذا المثال جمع، ولو جئت به مفرداً مجروراً، لخرجت عن كلام العرب، إذ لا يقال: (اشتريتُ عشرين من كتاب). والفكرة التي لا تخلو من دقّة – في رأي الدّكتور الحلوانيّ– أنّ التّمييز في المثال محذوفٌ بدلالة

شبه الجملة التي أغنت عن ذكره، وكأنّك قلت: (اشتريت عشرين نسخةً من الكتب)،[1]" وهذا واضحٌ جداً في قول الحارث بن حلّزة اليشكريّ:

وثمانون من تميمٍ بأيديـــ ـــهم رماحٌ صدورهنّ القضاءُ " [2]

ونفسّر هذا بأنّ تمييز الأعداد المفردة جمع مجرور، وليس كذلك فيما يليها من الأعداد، وأريد التّوحيد بين الأعداد جميعاً من خلال الإتيان بالتّمييز على صورته الّتي ترافق الأعداد المفردة. ولكن كما بيّنا سابقاً فإنّ الإضافة في الأعداد المفردة لفظيّة وغير حقيقيّة؛ على حين أنّ الإضافة في الأعداد التي تليها- فيما لو افترضنا صحّتها- ستكون حقيقيّة قائمة على معنى الملكية لا لفظيّة يراد بها بيان النّوع. ومن هنا لم يكن إلى الإضافة إلى الجمع سبيل، فأتي عوضاً عن ذلك بشبه جملة مجرورها جمع معرّف بـــ(أل) الجنسيّة، و(أل) هذه لتعريف مطلق الجنس، وهذا قريب من المعنى الذي يفيده التّمييز المنكر المنصوب الذي يرافق هذه الأعداد؛ حيث له دلالة الشّيوع في الجنس الذي يبيّنه ومن جهة أخرى فإنّك إذا قلت (عشرون كتاباً)؛ فإنّ (كتاباً) هو على صورة الواحد الجنسيّ القابل للاطّراد على أفراد الـــ(عشرون)، ولكن إذا أدخلت (من) على (كتاباً) كان لا بدّ من ردّه إلى الجمع والتّعريف، حتّى يكون على صورة الجنس المطلق الذي يقبل أن يبعّض منه ما قبل (من) تبعيضاً عاماً جنسيّاً.

د) مع المئة والألف:

يكون التّمييز مع المئة فما فوقها مفرداً مجروراً بالإضافة؛ فتقول: مئة رجلٍ، ومئتا عامٍ، وألف إنسانٍ، فتكون بذلك قد حملت المئة على العشرة من جهة؛ لأنها عقدٌ مثلها، فتركت التّنوين وأضفت؛ فالتّنوين هنا غير لازم وليس كالنّون اللازمة في (عشرين)، وحملتها من جهة أخرى على التّسعين؛ لأنّ التّسعين تليت بها فبيّنت بالواحد.

---

١ – ينظر: الواضح في النحو والصرف، ص ٣٠٠ – ٣٠١.

٢ – م. س، ص ٣٠١.

وكذلك فالألف عقدٌ يجري مجرى المئة في الإضافة إلى الواحد. بيد أنّه لا يفرد مع الآحاد كما تفرد المئة، فلا تقول: ثلاثة ألفٍ؛ كما أنّك تقول: ثلاثمئة، وذلك أنّ الألف طرفٌ؛ كما أنّ الواحد طرفٌ، فالواحدُ أولٌ والألف آخر، ومن ثمّ تتكرر الأعداد. وعلى هذا الاعتبار فقد أجري الألف مجرى ما يضاف إلى الآحاد.

إنّ المئة ومضاعفاتها تتشكّل من النّاحية التّجريديّة [1]من مجموعة الأعداد الأساسيّة، بزيادة واحد على حزمة مكوّنة من مجموعة الأعداد الأساسيّة؛ فالمئة مثلاً تتشكّل بزيادة واحد إلى حزمة فيها (تسع وتسعون)، و(تسع وتسعون) مشتقّ حسابيّاً ولغويّاً من المجموعة الأساسيّة (١... ١٠).

ولأنّ المئة ومضاعفاتها تتشكّل بزيادة واحد على حزمة مشتقّة من الأعداد الأساسيّة؛ فقد جعل معدودها مفرداً، بيد أنّه مفرد مجرور، وذلك لأنّ المئة ومضاعفاتها قد اشتقت حسابيّاً فقط، وليس حسابيّاً ولغويّاً، من مجموعة الأعداد الأساسيّة؛ بمعنى أنّ لفظ المئة ليس آتياً من أحد ألفاظ الأعداد الأساسيّة، ولكنّ المئة من النّاحية الحسابيّة عشر (عشرات) و(العشرة) تنتمي إلى هذه المجموعة، وبذلك تختلف المئة ومضاعفاتها عن الأعداد (١١... ٩٩) المأخوذة لغويّاً وحسابياً من الأعداد الأساسيّة، وهذا الاختلاف قد أبرزته اللّغة، واعتدّت به عندما جعلت معدود الأعداد (١١... ٩٩) مفرداً منصوباً، وجعلت معدود المجموعة الأخرى مفرداً مجروراً.

وقد جوّز الفرّاء في السّعة جمع تمييز المئة فما فوقها، وخرّج على ذلك قراءة حمزة والكسائي﴿ ثلاثمئة سنين﴾[2] بإضافة مئة [3]، على حين يرى الإسفرائيني أنّ

---

١ – ينظر: النحو الغائب، ص ١٨٢–١٨٦..

٢ – [الكهف ٢٥].

٣ – ينظر: الكتاب لسيبويه،٢٠٧/١. وينظر: المقتضب،٣٨/٣. وينظر: همع الهوامع،٢٧٢/٢. وينظر: أسرار العربية، تح. د. قدارة، ص٢٠٢ – ٢٠٣. وينظر: اللباب، الإسفرائيني، ص ١٠٥ – ١٠٦.

"قوله تعالى ﴿ثلاثمئة سنين﴾ فيمن قرأ غير مضافٍ محمولٌ على البدل وإلاّ يلزم شذوذان، وفي الإضافة واحدٌ" [١]

ونفسّر كلامه بأنّ من حمل على البدل قد قدّر تمييزاً محذوفاً؛ إذ التّقدير حينها(ثلاثمئةِ سنةٍ سنين)، فلما حذف التّمييز لفظاً عوّض عنه بالتّنوين في آخر (ثلاثمئةٍ). وأمّا من قرأ غير مضافٍ وحمل على التّمييز فقد وقع في شذوذين، وذلك أنّه جعل التّمييز بعد (مئة) جمعاً لا مفرداً ومنصوباً لا مجروراً، أمّا الإضافة ففيها شذوذ واحد وهو كون التّمييز مجموعاً.

هذا هو تفسير كلام الإسفرائيني، بيد أنه يحتاج إلى مناقشة ونظر؛ فأمّا أنّ (سنين) محمولة على البدل عند من قرأها غير مضاف إليها، فهو الصّواب لأنّ (سنين) لو كانت تمييزاً لــ(مئة)، لكان ذلك يعني أنّ المدّة الزّمنية التي ينُصّ عليها القول القرآني هي تسعمئة سنة، وذلك لأنّ (سنين) حينها هي واحدة المئة وهذه الواحدة هي جمع مؤنّث سالم وأقلّ الجمع ثلاثٌ، وبذلك تكون مئة الثلاث هي ثلاثمئة، ومن ثمّ ثلاث مئة الثّلاث هي تسعمئة، وليس هذا هو المقصود فضلاً عن أن (سنين) حينها تكون فد خالفت قاعدة التّمييز بعد المئة بمجيئها جمعاً منصوباً، والقاعدة أن يأتي التّمييز في هذا الموضع مفرداً مجروراً.

وأمّا الإضافة، وقد جاءت بها قراءة حمزة والكسائي؛ فإنّها ليست ما حملها عليه الإسفرائيني، وإلاّ لكان هناك شذوذ آتٍ من كون التّمييز مجموعاً، وهو كما نعلم- يكون مفرداً بعد المئة، والصّواب أنّ (سنين) هي تفسير للجزء الأوّل من (ثلاثمئة)وهو (ثلاث)، وإن كان كامل العدد هو الذي عمل الجرّ في سنين. و(ثلاث) – كما رأينا سابقاً- تمييزها جمع مجرور.

وقال السّيوطي: " ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً

---

١ - اللباب، الإسفرائيني، ص ١٠٥.

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة: المائة ديناراً والألف درهماً " [١]

و لك أن تدخل في تمييز المئة فما فوقها الألف واللاّم، فتقول: مئة درهمٍ ومئة الدّرهمِ؛ لأنّ الأوّل يكون به معرفة على حين لم يكن المنوّن نحو (عشرين) ليتعرّف به [٢].

إنّ المئة قد حُملت على العشرة، فهي عقد مثلها، والعشرة – كما بيّنا– تغلب فيها خصائص الوصفيّة، ولذلك تكون إضافتها إلى تمييزها لفظيّة لا حقيقيّة، وعلى هذا الاعتبار جاءت إضافة (المئة) إلى تمييزها، ولكن لمّا كانت المئة مسبوقة بـــ(تسع وتسعين)، وهذه ينتصب التّمييز عنها مفرداً على اعتبار الاسميّة المبهمة فيها، فقد حملت المئة على (تسع وتسعين) من حيث إفراد التّمييز بعدها. وبالتّالي حملت الألف على المئة وما ينطبق على المئة مفردةً من إضافتها إلى تمييزها، ينطبق عليها مثناة، فتقول: (مئتي عام) وإذا كان هذا التركيب ورد على غير صورة الإضافة؛ فهو كما بيّن السّيوطيّ محمول على الضّرورة، وما الذي تعنيه الضّرورة؟ إنّها العودة عن فرع معمول به إلى أصل متروك، ولو تأمّلنا في هذا التّركيب (مائتين عاماً) فسنجد أنّنا أمام مظهر من مظاهر الاسميّة في العدد (مئة) وهو تثنيته في استقلال عن التّمييز، وأمام هذا المظهر من مظاهر الاسميّة ـــ وهي هنا اسميّة مبهمة ـــ جاء التّمييز منصوباً.

وأمّا إجازة ابن كيسان لـــ(المئة ديناراً والألف درهماً)؛ فلأنّها – كما نرى – قائمة على أن (مئة وألف) عندما عرّفتا بـــ(أل) أشبهتا من النّاحية الشّكليّة المشتقّات الّتي تعمل في غيرها عند تعريفها بألّ، ولا سيّما أنّ مئة فيها شيء من خصائص الوصفيّة أو أنّها تُحمَلُ أحياناً على ما فيه من الأعداد خصائص الوصفيّة، وإنّما تتعرّف (مئة) بإدخال (ألّ) على تمييزها ولا يتعرّف (عشرون) بإدخال (ألّ) عليه، لأنّ (عشرين) من النّاحية الشّكلية أشبهت المشتقّات الّتي تنتهي بالنّون، فكان دخول

١ – همع الهوامع، ٢٧٢/٢.

٢ – ينظر: الكتاب، ٢٠٧/١.

(ألّ) عليها كدخولها على المشتقات، لا يفيد تعريفاً على نحو ما هو معروف عن (ألّ) الموصوليّة، وليس الأمر كذلك بالنّسبة إلى (مئة) التي لا تنتهي بنون أو تنوين.

هــ) تذكير العدد وتأنيثه وفقاً للتّمييز:

العددان واحد واثنان – كما ذكرنا سابقاً– لا يحتاجان إلى تمييز، والأعداد من ثلاثة إلى تسعة ينضاف إليها العشرة المفردة تخالف تمييزها في التّذكير والتّأنيث نحو (سبع سموات) و (ثلاثة أيامٍ).

أمّا الأعداد المركّبة والأعداد المعطوفة فإنّ إمكانيّة الموافقة والمخالفة تكون في الجزء الأوّل منها؛ فالواحد والاثنان يوافقان، والأعداد من ثلاثة إلى تسعة تخالف، لأنّ الجزء الآخر في العدد المركّب– وهو العشرة المركّبة– موافق دوماً؛ نحو (أحد عشر كوكباً) و(ستة عشر درهماً) و(ثلاث عشرة ليرة). وأمّا الجزء الآخر في الأعداد المعطوفة – وهو العقد كعشرين ونحوه – فإنه لا يتغير عن لفظه؛ فلا تأنيث ولا تذكير من لفظه. فتقول: ثلاثةٌ وعشرون درهماً وثلاثٌ وعشرون ليرةً. وكذلك لا يتغيّر لفظ المئة والألف مع تمييزهما فتقول: ولدت عام ثمانيةٍ وسبعين وتسعمائةٍ وألفٍ، وولد أخي سنة ثمانٍ وثمانين وتسعمئة وألف. [1]

أمّا الموافقة والمخالفة في الجنس بين العدد والمعدود؛ فلعلّ الغرض منهما هو التّعبيرعن الثّنائيّة الجنسيّة الّتي يقوم الكون على أساسها في تصوّر العرب اللّغوي له. وهما يدلاّن على التّطابق الجنسيّ بين العدد والمعدود سواءٌ أكان تطابقاً إيجابيّاً أم سلبيّاً، وهذا من مظاهر الوصفيّة في الأعداد، على حين أنّ عدم تصرف ألفاظ العقود والمئة والألف وفقاً لتذكير المعدود أو تانيثه هو مظهر من مظاهر الاسميّة.

و) عودة التّمييز على العدد:

١– على العدد المركّب:

---

١ – ينظر: اللباب، الإسفرائيني، ص١٠٥.

لقد تناول الأسنوي عودة التّمييز على العدد إذ حاول أن يجري أصول اللّغة وفروعها على أصول الفقه وفروعه. فذكر أنّ الأعداد المركّبة معروفة، وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. ولكن أيدلّ العدد أحد عشر- مثلاً- على جملة العدد بالمطابقة فيوحي لفظ (أحدَ عشرَ) مباشرةً بمدلوله المجرد، أم يدلّ على الواحد بالمطابقة وعلى أجزاء العشرة بالتّضمن فتكون دلالة العدد (أحد عشر) آتية من اجتماع دلالة جزْأيه؟

إنّ ما يقتضيه كلام النّحويّين هو الثّاني، وذلك لأنّهم رأوا أنّ أصل (أحد عشر) هو أحدٌ وعشر وقد جعلا بالتّركيب اسماً واحداً؛ إلاّ أنّ الواو مقدرةٌ في التّركيب.

وعلى الكلام السّابق فإنّ الرّجل إذا قال لزوجته- قبل الدّخول- أنت طالق إحدى عشرة طلقة فعلى البحث الأوّل يقع ثلاثٌ، وعلى الثّاني يقع طلقةً واحدةً لأنّها بانت فأشبه ما لو قال: إحدى وعشرين، وفيه وجهان أصحّهما وقوع الواحدة فقط. وهكذا إذا قال: له عندي أحد عشر درهماً، فإنّ هذا التّمييز – وهو الدّرهم يعود إلى الأفراد كلها. ولو صرّح بالعطف لكان فيه وجهان، وإن كان الأصحّ عوده أيضاً إلى الجميع. (1)

وهذا يعني أنّ الطّلاق في حال قيل: (إحدى عشرة طلقةً). يقع ثلاثاً على الرّأي الأوّل؛ لأنّ الثّلاث متضمّنة في الإحدى عشرة طلقة. أمّا على الرّأي الثّاني الّذي يأخذ بعين الاعتبار اجتماع دلالتيّ الآحاد والعشرات؛ فيقع مرّة واحدة؛ لأنّه إذا وقعت أوّل طلقة لم يقع طلاق بعدها لأنّ المطلّق ليس له الحق في أنّ يطلق من لم تعد على ذمّته.

٢- على العدد المعطوف:

---

١ – ينظر: الكوكب الدريّ فيما يتخرج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهية، الإمـــام جمال الدين الأسنوي، تح. د. محمد حسن عوّاد، دار عمار، عمان – الأردن، ط١، ١٤٠٥ هـــ – ١٩٨٥م، ص ٣٨٨ – ٣٨٩. وسنشير إليه لاحقاً بـــ(الكوكب الدري).

ما ذكرناه سابقاً " يشعر بأنّ التّمييز يعود إلى المعطوف والمعطوف عليه. فإذا قال: له عندي خمسة وعشرون درهماً، كان الجميع دراهم. وقد اختلف أصحابنا في الفروع على وجهين أصحّهما أنّ الأمر كذلك. والثّاني: لا بل يكون الأوّل باقياً على إبهامه حتى يميّزه بما أراده وهكذا لو ضمّ إلى ما ذكرناه لفظ المائة فقال: مائة وخمسة وعشرون درهماً أو ضمّ أيضاً لفظ الألف إليه. وكذا لو قال: ألف وثلاثة أثواب بخلاف ألف وثوب".[١]

وتفسير ذلك أنّ الصّواب هو عودة التّمييز على جملة المعطوف و المعطوف عليه، إذ النّظر هنا إلى العدد على أنّه ائتلاف المعطوف والمعطوف عليه، وما يتميّز به العدد هنا واحد، وكذلك الصّواب في الفروع، لكن هناك فرع ينظر إلى أنّ كلاًّ من المعطوف والمعطوف عليه يحتاج تمييزاً على حدة، لأنّ الانسجام الظاهر هو بين العقد المعطوف من جملة العدد والتّمييز.

ز) التّمييز المختلط:

١- التّمييز المختلط للعدد المضاف:

التّمييز المختلط للعدد المضاف له حالان:

الأولى: أن يكون قابلاً للتّصيف الجمعيّ نحو قولك: له عندي عشرة أعبد وإماء. فالتّفسير في هذا المثال يقتضي جمعاً لكلّ من النّوعين، إذ لا بدّ أن يعاملا هنا على أنّهما كلامين مستقلين؛ حتّى يلزمك أن تقول: عشَرةُ أعبدٍ وعشْرُ إماء، وذلك أنّه لا يجوز – على حد قول الفرّاء- أن يُعطف المذكّر على المؤنّث ولا المؤنّث على المذكّر. وهذا يعني أنّه لمّا كانت العشرة قابلة للانقسام الجمعيّ؛ أيّ إنّ نصف العشرة هو جمع كذلك؛ فإنّ هذا الانقسام يوحي بما ينبغي أن يكون عليه تقدير الكلام من تساوٍ بين عدد العبيد وعدد الإماء، فالعطف هنا عطف التّساوي، وكلّ من المعطوفين معني بالعدد المذكور، وكأنّ العشرة تقبل توزيعاً تركيبيّاً على كلّ منهما

---

١ - الكوكب الدريّ، ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

وبالشّكل اللّغويّ الّذي يتناسب مع قواعد العدد من حيث الجنس، فالعشرة الّتي للعبيد يقدّر مثلها للإماء، بما يتناسب مع قواعد العدد في التّذكير والتّأنيث. ومثــال هــذا التّقــدير كثير في اللّغــة، نحــو قوله تعالى:﴿ وامسحوا برؤوســكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ (١) أي: واغسلوا أرجلكم.

الثّانية: ألا يكون قابلاً للتّنصيف الجمعيّ، فيكون العطف حينها على العدد لا المعدود، ويصير المعطوف مجملاً. فإذا قلت: له أربعة أعبدٍ وإماء. وجب رفع الإماء، وكأنّك قلت: أربعة من العبيد وثلاثٌ من الإماء على الأقل. وذلك أنّ (ثلاث) هي أقلّ الجمع، أيّ إذا كان نصف العدد الذي يدلّ على الجمع ليس جمعاً، كما هو الحال في أربعة إذ نصفها مثنى لا جمع، فإنّ حالة العدد الذي لا يقبل الانقسام الجمعيّ المتساوي لا توحي بالتّساوي بين عدد العبيد وعدد الإماء، وبالتّالي فــ(أربعة) في المثال الّذي بين أيدينا يقصد بها العبيد دون الإماء، وأمّا (الإماء) فنأخذ هذا الجمع على أقلّه، وأقلّ الجمع (ثلاث)، وبالتّالي يكون رفع الإماء للعطف على العدد، والعطف هنا مختلف، والعدد (أربع) لا يقبل التّوزيع التّركيبيّ على كلّ من المعطوفين، لكن لو جُرّ لفظ (إماء) ففي ذلك ما يحتاج إلى تأمّلٍ ونظر. (٢)

٢- التّمييز المختلط للعدد المركّب:

إن التّمييز المختلط للعدد المركّب يكون منصفاً؛ إذا كان العدد قابلاً للتّنصيف؛ كما في قولك: عندي ستّة عشر عبداً وأمةً، أو درهماً وديناراً. فإن لم يكن العدد قابلاً للتّنصيف؛ كان التّمييز مجملاً لا تلزم فيه التّسوية؛ حتى يحتمل أن يكون عدد العبيد أقلّ أو أكثر.

ويراعى في التّمييز المختلط الاستخدام المتداول، فإذا قلت: لفلان عليَّ اثنا عشر درهماً ودانقاً؛ فإن رفعت الدّانق أو خفضتّه لزمك اثنا عشر درهماً بزيادة دانق؛ لأنّ العطف حينها يقتضي الزّيادة، وإن نصبت لزمك ثمانية دراهم إلاّ دانقاً أي سبعة دراهم وخمسة دوانق؛ لأنّ غاية ما يطلق عليه اسم الدّوانق خمسة، فإن زدت

---

١ - [المائدة: ٦].

٢- ينظر: الكوكب الدريّ، ص ٣٨٨.

عليها دانقاً صارت درهماً، فيبقى لك أن تزيد على خمسة الدّوانق سبعة دراهم، فيصبح لديك اثنا عشر من الدّراهم والدّوانق. وإن جعلت الدّانق ساكناً؛ فالحكم هو حكم المنصوب؛ لأنه المتيقّن، وأنت حينئذٍ أخذت الدّوانق على أقلّها.

وثمّة وجه آخر تأخذ فيه الدّوانق على الأكثر، وذلك أن تمتنع بدرهم- وهو كما قلنا: يعادل ستّة دوانق – وتجعل الباقي دوانق، فيكون قد بقي أحد عشر دانقاً؛ أيّ درهم ونصف وثلث، ويكون لديك في المحصّلة درهمان ونصف وثلث. (١)

٣- التّمييز المختلط للأعداد المعطوفة:

إن التّمييز المختلط للأعداد المعطوفة يميل كذلك إلى التّنصيف؛ شأنه في ذلك شأن الأعداد المضافة والمركّبة. يقول الأسنويّ:" إذا قلت: له عندي عشرةٌ بين عبدٍ وأمة، كانت العبيد خمساً والإماء خمساً، وإذا عطفت فقلت: أربعة وعشرون بين عبدٍ وأمة، فكذلك على ما دلّ عليه كلام النّحاة بخلاف ما إذا لم ينقسم كأحد وعشرين. إذا تقرّر هذا فقياس مذهبنا أنّه لا يلزمه التّسوية مطلقاً كما لو قال: هذه الدّار الّتي في يدي بين زيدٍ وعمرو".(٢)

ح) الفصل بين اسم العدد والتّمييز:

لما كان العدد المميّز هو الّذي ينصب التّمييز حملاً على الصّفة المشبّهة واسم الفاعل، وكان نصبه إيّاه ضعيفاً؛ لم يجز الفصل بينهما في حال السّعة. "على أنّه جاء في الشّعر مجيئاً قليلاً الفصلُ بينهما بالجارّ والمجرور؛ فحُمل ذلك على الضّرورة، ومنه:

على أنني بعد ما قد قضى   ثلاثون للهجر حولاً كميلا
وأشهد عند الله أن قد رأيتها   وعشرين منها إصبعاً من ورائيا

١ – ينظر: الكوكب الدريّ، ص ٣٨٧.

٢- م.س، ص ٣٩٠.

[فقد] استشهد بهما أبو حيّان على الفصل بين اسم العدد والتّمييز بالمجرور للضّرورة" [1] ففي الأوّل فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (حولاً) بالجارّ والمجرور (للهجر)، وفي الثّاني بين (عشرين) و(إصبعاً) بالجارّ والمجرور (منها).

ط) الصّفة بعد تمييز العدد:

إذا جيء بالنّعت بعد تمييز العدد، وكان النّعت مفرداً أو مثنى أو جمع تكسير؛ جاز فيه الحمل على التّمييز وعلى العدد، ومن ذلك: هذا عشرون درهماً نصفين أو نصفان، وعندي عشرون رجلاً صالحاً أو صالحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كرامٌ.

والحمل على العدد هو الأجود وهو الاختيار؛ فليس ما يميّز جنس العدد من سائر الأجناس. أمّا إن كانت الصّفة جمعاً سالماً؛ فإنه يتعين الحمل على العدد، فتقول: عشرون رجلاً صالحون. [2]

ي) ما يغني عن تمييز العدد:

إنما الغاية من تمييز العدد فك الإبهام وبيانه، ولذلك فإن ما يخصص العدد أو يعرفه يعني عن التمييز، لزوال الإبهام الذي كان مسبباً فيه، ومن هنا فإنه

" يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عشرتك وعشري زيد، لأنّك لم تضف إلى غير التّمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسّر، وقد قال الشّاعر:

وما أنت أم ما رسوم الدّيار وستّوك قد قاربت تكمل". [3]

٣- تمييز العدد الكنائي:

أ) تمييز (كم) الاستفهاميّة و(كم) الخبريّة:

إنما كنايات الأعداد اصطلاحات متعارف عليها، محددة اللفظ، مرتبطة دلالياً بما وضعت عليه، ولعل أشهرهن (كم).

١- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط، شعاع إبراهيم عبد الرحمن المنصور، توزيع مكتبة دار التراث بمكة المكرمة- العزيزية، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٣٤٨-٣٤٩. وينظر: المرتجل، ص ١٥٨.

٢ - ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٧٣. وينظر: الأشباه والنظائر، ١٢٧/٥.

٣ - همع الهوامع، ٢/ ٢٧٣.

وهي " في العربيّة كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهاميّة بمعنى أي عدد، ويستعملها من يسأل عن كميّة الشّيء. وخبريّة بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتّكثير".[١]

١- تمييز (كم) الاستفهاميّة:

يكون تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرداً منصوباً، وذلك لأن (كم) بمنزلة (عشرين) وأخواته من الأعداد الّتي فيها نون[٢] تنصب ما يفسّرها. فتقول (كم درهماً لك؟). كما تقـــول: (عشرون درهماً لك).

أمّا ابن مالك فيرى أنّها بمنزلة عدد مقترن بهمزة الاستفهام، فهي بذلك قد أشبهت العدد المركّب؛ فأجريت مجراه بأنّ جعل مميّزها مفرداً منصوباً كتمييزه.

وقد أجاز الكوفيّون أن يكون تمييز (كم) الاستفهاميّة جمعاً؛ كما هو عليه الحال في (كم) الخبريّة نحو: (كم غلماناً لك؟). وردّ على هذا الكلام بأنّ هذا الاستخدام لم يسمع عن العرب الفصحاء، وأجازه الأخفش على اعتبار أنّك تريد بالجمع أصنافاً من الغلمان، وكأنّك تقول: (كم عندك من هذه الأصناف)، وقد اختاره كذلك بعض المغاربة؛ فهي عندهم لا تفسّر بالجمع، بيد أنّ السّؤال بها إنّما هو عن عدد الأشخاص، وإن كان عن الجماعات؛ فإنّ التّمييز المجموع حينها بمنزلة المفرد. فإن قلت: (كم رجالاً لك؟) كان المقصود (كم جمعاً من الرجال؟)، تريد أن تسأل عن عدد أصناف الرجال لا عن مبلغ عددهم.

وقد سوّغوا أن يأتي التّمييز اسم جنس نحو: (كم بطاً عندك؟)، تريد: كم صنفاً من البطّ عندك. [٣]

---

١ – شرح قطر الندى، ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

٢ – ينظر: الموجز في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح. د. مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1385هـ– 1965م، ص ٤٣. وسنشـــير إليـــه لاحقـــاً بـــ(الموجز في النحو).

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٧٤ – ٢٧٥

أمّا جرُّ تمييز (كم) الاستفهاميّة؛ فقد رفضه فريق من النّحاة بشكل مطلق، على حين أجازه الفرّاء [1]؛ نحو: (كم دينارٍ معك؟)، وأجازه فريق ثالث شريطة أن يدخل على (كم) حرف جار نحو: (على كم جذع بيتك مبنيّ؟)، والجرّ حينئذٍ على نحو ما يرى ــ الخليل وسيبويه والجماعة ــ بــ(من) مقدّرة، وقد حذفت بدلالة حرف الجرّ الدّاخل على (كم) فهو عوض عنها.

وخالف الزّجّاج في ذلك، فقال: إنّ الجرّ هو بإضافة (كم) لا بإضمار (من). وردّه الأبذيّ بأنهم لم يخفضوا ما بعد (كم) إلاّ بعد أن دخل عليها حرف الجرّ.[2]

والّذي نراه أنّه لمّا دخل حرف الجرّ على (كم)، فقدت بعض خصائصها التّركيبيّة المرتبطة بموقع الصّدارة، فقد أنزل الجزء منزلة الكلّ، وأصبح حرف الجرّ مع (كم) يشكّلان تركيباً واحداً، ومن ثمّ فشبه الجملة عندها أكثر تحديداً ممّا هو عليه حال(كم) عندما تكون في الصّدارة، فــ(كم) في الصّدارة محفوفة بهالة من الإبهام فتحتاج إلى تمييز، على حين أن دلالتها، وهي مدرجة في تركيب شبه الجملة، تذوب في دلالة هذا التّركيب، ومن ثمّ تصبح العلاقة الّتي بين أيدينا علاقة شبه جملة بما بعدها، فهي تخضع لما تخضع له شبه الجملة من علاقات، كالإضافة والتّعلق بخبر المبتدأ وغير ذلك.

ومن جهة أخرى فإنّ دخول حرف الجرّ عليها يعدّ من نقاط التّشابه [3] بينها وبين (كم) الخبريّة، وهي نقطة تتعلّق بالسّلوك البنيويّ داخل السّياق، حيث نجد أنه ثمة نقاط تشابه ونقاط اختلاف بينهما. ونقاط التّشابه منها ما يتعلّق بالسّمات الذّاتيّة؛ كالاسمّية، والإبهام، ومنها ما يتعلّق بالسّلوك كالتّصدّر، وجواز تقدّم المضاف وحرف الجرّ عليهما. وبالتّالي فإنّ سلوك إحداهما سلوك الأخرى هو دليل على أنّها تنحو منحاها، فيجوز أن تُحمل إحداهما عندها على الأخرى، وبالتّالي يجوز أن تحمل (كم) الاستفهاميّة على (كم) الخبريّة؛ من حيث جرّ التّمييز بعدها إذا دخل عليها حرف الجرّ، وعلى الاعتبار ذاته الّذي كان يجــرّ بمقتضاه بعد (كم) الخبريّة.

---

١ – ينظر: ظاهرة الشذوذ، ص ٣٠٢

٢ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٧٤–٢٧٥.

٣ – نقاط التشابه والاختلاف تنظر في: الأشباه والنظائر، ٤/١٢١–١٢٤.

ويجوز فصل تمييز (كم) الاستفهاميّة عن تمييزها في غير ضرورة، وإن لم يكن ذلك جائزاً في (عشرين) وأخواته إلاّ اضطراراً، والعلّة في ذلك أنه لمّا كانت (كم) من الأسماء التي لزمت الصّدارة، ولم تكن أسماء الأعداد كذلك ــ إذ يجوز في الأعداد أن تقع صدراً وغير صدرــ فقد جعل هذا القدر من التّصرّف في تمييز (كم) عوضاً عن ذلك التّصرّف الذي سلبته، وإن كان الاتّصال بين (كم) وتمييزها هو الأصل وهو الأقوى.

ويكثر الفصل بالجارّ والمجرور، وقد يتمّ الفصل بعاملها وبالخبر، نحو: (كم ضربت رجلاً)، و(كم أتاك رجلاً؟). ونحو(كم رجلٌ جاءك؟) أيّ كم مرّةً أو يوماً، ورجلٌ مبتدأ، وجملة (جاءك) خبره.

٢- تمييز (كم) الخبريّة:

تمييز (كم) الخبريّة مجرور، ويكون مفرداً وجمعاً. قال الفرزدق:

كم عمّةٍ لك يا جرير وخالةٍ.

أمّا كونه مجروراً فلأنّها بمنزلة عدد غير منوّن، وبعض العرب ينصبونه، فقد روي قول الفرزدق: بنصب عمّة، وذكر بعضهم أنّها لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب، بيد أنّ النّصب على حدّ قول أبي حيّان لغة قليلة.[١]

وأمّا من حيث الجمع والإفراد؛ فإنّها تارةً تحمل على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فتقول: (كم عبيدٍ ملكت!) كما تقول: (ثلاثة أعبد ملكت)، وأخرى على المئة والألف فتقول: (كم عبدٍ ملكت!) كما تقول: (مئة عبد ملكت).[٢] "والإفراد أكثر من الجمع، وأفصح حتّى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذّ، وعليه العكبريّ في شرح (الإفصاح) وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ. كأنّك قلت: كم جماعة من الرجال. ثمّ الجرّ بإضافتها إليه عند البصريّين.

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٧٥– ٢٧٧، وينظر: الموجز في النحو، ص ٤٣.

٢ – ينظر: شرح قطر الندى، ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

وقال الكوفيّون: بمن مقدرة حذفت، وأبقي عملها كما في قوله:

رسم دارٍ وقفت في طلله

وضعّف بأنّ إضمار حرف الجرّ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ" (١)

أمّا إذا فُصل بين (كم) الخبريّة وتمييزها بشبه الجملة؛ فالكوفيّون يذهبون إلى أنّه يبقى مجروراً، على حين أنّ البصريّين يوجبون النّصب. (٢)

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّه يكون مخفوضاً بدليل النّقل والقياس.

أمّا النّقل فقد قال الشّاعر:

كم بجود مقرفٍ نال العلا وشريف بخله قد وضعه

فخفض (مقرف) مع الفصل، وقال الآخر:

كم في بني بكر بن سعدٍ سيد ضخم الدّسيعة ماجدٍ نفّاع

وأمّا القياس فلأنّ خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)، فإذا قلت: (كم رجلٍ أكرمت!) و(كم امرأةٍ أهنت!)، فالتّقدير (كم من رجل أكرمت!) و(كم من امرأة أهنت!)؛ لأنّ المعنى برأيهم يقتضي هذا التّقدير، وعليه لا يختلف الأمر بالفصل ودونه. ولا يجوز عندهم القول: إنّها بمنزلة ثلاثين ونحوها ممّا ينتصب الاسم بعده، وإلاّ لما جاز الفصل بينها وبين تمييزها، كما أنّه لا يجوز أن تقول: (ثلاثون عندك رجلاً).

وأمّا البصريّون فلم يجيزوا الجرّ؛ لأنّ (كم) عندهم مضافة إلى تمييزها والفصل بينهما يلغي الإضافة، ولذلك يُعدل إلى النّصب؛ لأنّ الفصل بين النّاصب

---

١ - همع الهوامع، ٢/ ٢٧٦، ٢٧٧.

٢ - ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف؛ تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ٣٠٣/١ - ٣٠٨. وسنشير إليه لاحقاً بـ(الإنصاف).

والمنصوب له نظير في كلام العرب، وليس الأمر كذلك مع الجارّ والمجرور. وعلى ذلك فقد قال الشّاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

والتّقدير: كم فضل، إلا أنّه لمّا فصل بينهما بـــ (نالني منهم) نصب (فضلاً) فراراً من الفصل بين الجارّ والمجرور، وقال الآخر:

تؤمّ سناناً وكم دونه من الأرض محدودباً غارها

وكان جوابهم على ما قاله الكوفيّون بأنّ الرّدّ على البيت الّذي استشهدوا به؛ إنّما يكون من وجهين: الأوّل أنّ الرّواية الصّحيحة هي برفع (مقرف) على الابتداء وما بعده خبر له، والثّاني أنّ هذا جاء في الشعر شاذاً فلا حجّة فيه. وبهذا يردّ على البيت الآخر أيضاً، وأمّا أنّ التّمييز يجرّ بـــ(من) مقدّرة؛ فلم يسلّموا بذلك لأنّ (كم) عندهم- مضافة إلى تمييزها، ودلّلوا على فساد رأي الكوفيّن بأن (كم)هي عند المحققّين من الكوفيّين بمنزلة (ربّ)، فيخفض بها الاسم الّذي بعدها، ومن ثمّ فإنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف إلاّ في مواضع يسيرة، وذلك إذا حذف إلى عوضٍ أو بدل؛ كالحرف (ربّ) بعد الواو والفاء وبل، بيد أنّ الكوفيّن يزعمون أنّ حرف الجرّ (ربّ) غير مقدّر بعد هذه الحروف، وأنّها تعمل بالنيابة عن حرف الجرّ وليس حرف الجرّ. وأمّا أنّها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده، كثلاثين ونحوه؛ لما جاز الفصل بينها وبين الاسم الّذي بعدها؛ فالرّدّ عليه أنّ (كم) منعت بعض ما (لثلاثين) من التّصرّف،وذلك أنّ (ثلاثين) تأتي فاعلة في نحو(ذهب ثلاثون)، وتأتي مفعولـــة في نحو (أعطيت ثلاثين)، وليس الأمر كذلك مع (كم)، فعوّضت عمّا منعته من التّصرّف ليتحقّق التّعادل، على أنّه قد جاء الفصل ثلاثين ومميّزها في الشّعر، قال الشّاعر:

على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا
يذّكرنيك حنينُ العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

ففصل بين(ثلاثين) وبين مميّزها بالجارّ والمجرور، وإن كان قليلاً لا يقاس عليه. [١]

والذي نراه: أنّه لمّا كانت الاستفهاميّة يفصل بينها وبين مميّزها ولا يحسن ذلك في الخبريّة إلاّ في الشّعر،[٢] فإنّ الفصل بين (كم) الخبريّة ومميّزها هو نوع من السّلوك البنيويّ الّذي تنحو فيه (كم) الخبريّة منحى (كم) الاستفهاميّة، وكأنّها حينها تقترب إلى مفهوم مجرّد مشترك بينهما، ولذلك فهي عندها تُحمل على (كم) الاستفهاميّة، فيجوز أن ينصب تمييزها؛ كما هو الحال في (كم) الاستفهاميّة، وإذا نصب بفصلٍ، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جرّ. هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم: إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيها الإفراد لأنّ العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة، وكأيّن، وكذا. وردّ بأنّ ذلك فيما يجب نصبه، لا فيما يجوز نصبه وجرّه.

ويجوز أن يحذف تمييز(كم) ولكن لا يجوز أن يأتي منفيّاً لا في الاستفهاميّة ولا الخبريّة، فلا يقال: (كم لا رجلاً جاءك؟)، ولا (كم لا رجلٍ صحبت!). وعلى هذا نصّ سيبويه. وأجازه بعض النّحويّن. وإنّما يجوز أن تعطف عليه بالنّفي، فتقول: كم فرسٍ ركبت لا فرساً ولا فرسين، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً.[٣]إنّ العطف هنا هو على (كم)، و إلا فالصواب يلزمك أن تجرّ المعطوف.

ب) تمييز كأيّن:

فسّر الخليل (كأين) بكاف التّشبيه مضافة إلى العدد، وقال سيبويـــه: معناها معنى (ربّ)، وتمييز (كأيّن) مفردٌ لا جمع، ويكون منصوباً سواءٌ أتّصل بها أم لم يتّصل؛ بدليل البيتين الآتيين:

اطرد اليأس بالرّجا فكأيّن   آلماً حُمَّ يُسره بعد عسر

---

١ – ينظر: الإنصاف، ٣٠٣/١ –٣٠٩.

٢ – ينظر: الأشباه والنظائر،١٢١/٤.

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢٧٧/٢–٢٧٨، ويراد بـــ(بعضهم) أبو علي الفارسي، وابن هشام الخضراوي.

وكاين لنا فضلاً عليكم ونعمةً   قديماً ولا تدرون ما منّ منُعمُ

فقد استشهد بهما أبو حيّان على نصب تمييز كأيّن سواء أوليها أم لم يلها؛ ففي البيت الأوّل نصب التّمييز (آلما) بعد ولايته بـ(كأيّن)، وفي البيت الثّاني نصب التّمييز (فضلاً) وقد فصل بينهما بالمجرور،[1] والغالب أن يُجرّ بـ(من) نحو قوله تعالى: ﴿وكأيّن من آية﴾[2]، ﴿وكأيّن من نبي﴾[3] والظّاهر من كلام سيبويه أنّ (من) زائدة للبيان، وزعم ابن عصفور أنّ الجرّ بها لازم، ويردّ زعمه هذا- كما قال صاحب المغني- نصّ سيبويه، فإن جرّ مع فقد (من)؛ فإنّ مذهب الخليل والكسائي أنّ الجرّ حينها على إضمار (من)، وليس على إضافة (كأيّن) كما ذهب ابن كيسان، وذلك لأنّ (كأيّن) تنتهي بنون تمنع الإضافة.

واختلف في حذف تمييز (كأيّن) فجوّزه المبرّد، وضعّفه صاحب البسيط؛ لأنّ فيه حذفاً للعامل والمعمول؛ إذ اعتبر (من) لازمة؛ على حين رأى أبو حيّان أنّ تمييز (كأيّن) عند من يجيز حذفه ينبغي أن ينظر إليه على أنّه قد حذف وهو منصوب.

أمّا من حيث اتّصاله بكأيّن وانفصاله عنها؛ فالأفصح اتّصال تمييز (كأيّن) بها وكذا وقعت في القرآن. ويجوز الفصل بينهما بالجملة. وبالظّرف قال: وكائن رددنا عنكم من مدجّج، وقال: وكائن بالأباطح من صديق [4]

ج) تمييز كذا:

(كذا) اسم مبهم في الأشياء بمنزلة (كم) وهو كناية للعدد، وفسّره الخليل بكاف التّشبيه مضافة للعدد، ومميّز (كذا) لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشّاعر:

عد النّفس نعمى بعد بوساك ذاكراً   كذا وكذا لطفاً به نُسي الجهد[1]

---

١ – ينظر: أبيات النحو في البحر المحيط، ص٣٤٩، وينظر: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرن الثاني والثالث للهجرة، د. مصطفى جطل، جامعة حلب – كلية الآداب، د. ط، د. ت،١ /٢٣٧.

٢ – [يوسف: ١٠٥].

٣ – [آل عمران: ١٤٦].

٤ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٨٠.

ونحو(له كذا وكذا درهماً)- بتكرار (كذا) على نحو ما أوردها سيبويه – وكأنّهم قالوا – كما يرى الخليل رحمه الله- كالعدد درهماً [٢].

ولم يجوّزوا جرّه بـ(من) اتّفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفييّن، فقد أجاز الكوفيّون أن يجرّ في غير تكرار ولا عطف نحو: كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ قياساً على العدد الصّريح. ويردّ ذلك أن كذا تنتهي باسم إشارة، واسم الإشارة لا يضاف، فهو أشبه بالتّنوين. وبعض النّحوييّن أجاز: كذا درهم بالجرّ على البدل. كما أجاز الكوفيّون الرّفع بعد (كذا)، وقد خطّأه أبو حيّان، وذكر أنّه لم يُسمع عن العرب، وأجازوا الجمع بعد الثلاثة إلى العشرة [٣].

وأما الفارق بين كنايات العدد من حيث المعنى فيلحظ أن:

(كم) بسيطة، وكلّ من (كأيّن) و(كذا) مركّب، والتّشبيه يحتلّ الجزء الأوّل من المركّب. وتمييز (كم) مفرد منصوب، وكذلك تمييز (كذا). والغالب أنّ (كذا) تكرّر والتّكرار – كما نعرف- يفيد معنى التّوكيد، ولعلّ مردّ ذلك أنّ (كذا) مركّبة من التّشبيه و(ذا) الإشاريّة؛ فأتى التّكرار هنا لتأكيد معنى التّشبيه.

أمّا (كأيّن) المؤلّفة من التّشبيه و(أيّ)؛ فالتّوكيد في جملتها يكون من خلال (من) الّتي يغلب جرّ التّمييز بعد (كأيّن) بها.

---

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢٨٠/٢. وينظر: نظام الجملة،١ /٢٣٨.

٢ – ينظر: الكتاب،١٧٠/٢ – ١٧١، و١٥١/٣.

٣ – ينظر: همع الهوامع، ٢٨٠/٢.

الفصل الثّالث

تمييز النسبة

تمييز النسبة هو "الذي يزيل الإبهام أو الغموض عن المعنى العام بين طرفي الجملة مثل قوله تعالى: ﴿واشتعل الرّأس شيباً﴾[١] "،[٢] فالمبهم هنا هو العلاقة القائمة بين الاشتعال والرّأس، وهي ما يمكن أن نسمّيه الشّخصـيّة الاعتباريّـة للجملـة، فالاشتعال منسوب إلى الرّأس لكن دون أن يحدّد على أي وجه هو؟ فجـاءت كلمـة (شيباً) فحدّدت النّسبة بدقّة. وكان الأصل في ذلك أنّ يقال: اشتعل شيب الرّأس، بيد أنّ الشّكل المحوّل أكثر بلاغة ودلالة على المعنـى؛ فهـو يفيـد معنـى المبالغـة

---

١ - [مريم ٤].

٢ - المعجم المفصل في النحو، ١/٣٧٢.

والاتّصال، فالعلاقة بين الحدث والجثّة يوضّحها التّمييز؛ وبالتّالي فالشّـيب متّصـل بالرّأس والشّكل المحوّل يفيد هذا الاتّصال ويخدمه؛ على حين أنّ الشّكل الأصـل لا يجعل للرّأس علاقة بالاشتعال، بل إنّ الشّكل المحوّل يساعد على فهم دلالة الحـدث فإن دلالة الاشتعال غير واضحة في الشّكل الأصل؛ لأنّ دلالة الشّيب حينها ليسـت منصبّة على تفسير علاقة الحدث بالذّات، على حين أنّ الشّكل المحوّل يفرض لحدث الاشتعال دلالة منسجمة مع تفسير كلمة (شيباً) لها، وهي دلالة الانتشار.

وهو يعرف كذلك بالتّمييز الملحوظ، وذلك لأنّ الإبهام لا يكون فـي كلمـة ملفوظة وإنّما يلاحظ في الجملة، فأنت إذا قلت: أعجبتني الحديقة أشـجاراً، نسـبت الإعجاب إلى الحديقة، ولكنّك عدت فميّزتها بـ(أشجاراً)؛ لتحدّد نسـبة الإعجـاب بشكل دقيق. وكذلك إذا قلت: تصبّب زيد عرقاً. فإنّ التّصبّب المنسوب إلى زيد لـم يدر من أيّ وجه هو؛ لأنّ ذاته هي المتصببة بنفسها. فلما جيء بالفاعل المحـذوف ونصب على التّمييز حدث التّفصيل.

ويقسم تمييز النّسبة إلى تمييز محوّل (أو منقول)، وهو ما كان أصله مضافاً فاعلاً نحو ﴿واشتعل الرّأس شيباً﴾[١]، أو مضافاً مفعولاً نحو ﴿وفجّرنا الأرض عيوناً﴾[٢] أو مضافاً مبتدأ نحو ﴿أنا أكثر منك مالاً﴾[٣]، وإلى تمييز غير محوّل (أو غير منقول) نحو (امتلأ الإناء ماءً)[٤].

١- التّمييز المحوّل:

أ) التّمييز المحوّل عن فاعل:

١- [مريم ٤].

٢- [القمـر ١٢].

٣ - [الكهف ٣٤].

٤- ينظر: الجامع الصغير، ص٦٦-٦٧. وينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٢ - ٤٧٣. وينظر: الواضح في النحو والصرف، ص٢٩٩. وينظر: المعجم المفصل في النحو، ٣٧٢/١ -٣٧٣.

١- ما كان أصله فاعلاً معنىً وصناعة:

إن في تحويل الفاعل عن رتبته إلى التمييز وتأخيره، ثم تقديم المضاف إلى رتبة الفاعل، ما يوحي بإعلاء شأن المضاف لارتفاعه إلى رتبة الفاعل بعدما كان مخصصاً له، وكذلك فإن الفاعل لم تنحط رتبته معنوياً بتأخيره لفظاً وتحويله إلى التمييز، مما يضفي جزالة على المعنى وبلاغة في إيصاله، وإحداث تهويم ورؤية غامضة تميل إلى الإبهام، بسبب عدم فهم العلاقة الجديدة الحاصلة بين الحدث والفاعل الجديد لأول وهلة من قبل المتلقي ، ثم العمد إلى بيان هذا الإبهام وإيضاحه بمجيء التمييز، وذلك ما يكثف المعنى ويرفع من درجة الإحساس به على الرغم من عدم استخدام ألفاظ إضافية في التركيب ، وهو ، يحسب في باب الاقتصاد اللغوي من ميزات العربية.

وهو ما كان أصله فاعلاً مضافاً؛ فجُعل المضاف إليه فاعلاً ونصب هو على التّمييز؛ نحو قوله تعالى: ﴿واشتعل الرّأس شيباً﴾، فالأصل: واشتعل شيب الرّأس. ونحو قوله تعالى:﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾[١]،فالأصل: فإن طابت أنفسهنّ لكم عن شيءٍ، فتحوّل الإسناد عن أنفسهنّ إلى الهاء والنّون؛ اللّذين جيء بدلاً منهما بنون النّسوة، فأصبحت هي الفاعل على حين انتصب المضاف على التّمييز. وإنّما أفرد المضاف فجعلت (أنفس) (نفساً)؛ لأنّ بيان الجنس يتأتّى بالمفرد، وكذلك (تفقّأ بكرٌ شحماً) فالأصل تفقّأ شحمُ بكر، فتحوّل الإسناد من الفاعل إلى المضاف إليه، ونصب ما كان فاعلاً على التّمييز، ومعنى (تفقّأ): (امتلأ) وقيل: (تشقّق)، فعلى المعنى الأوّل ألحقه بعضهم بالتّمييز غير المحوّل؛ إذ لا يقال: (امتلأ شحم بكر)؛ لأنّ الشّحم مالئٌ لا ممتلئٌ، إلاّ أن يكون هنا بمعنى كثر وعظُم، وأمّا المعنى الثّاني فمناسب لفظاً ومعنى، ولا خلاف على كونه تمييزاً محوّلاً عن فاعل.[٢]

١- [النّساء: ٤].

٢ - ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٣٦. وينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧٢-٤٧٣.

لا بدّ في التّمييز المحوّل عن فاعل من أن يكون فاعلاً في المعنى والصّناعة، فهذا شرط لا بدّ منه لتحكم على التّمييز بأنه محوّل عن فاعل، وذلك لإبعاد ما هو فاعل في المعنى دون الصّناعة؛ فعندما تقول: تصبّب زيدٌ عرقاً، فإن (عرقاً) هي فاعل بمقتضى الأصول النّحويّة وصناعتها؛ إذ أصل العبارة تصبّب عرق زيد، ولكن عندما تقول لله درّك فارساً- فيما إذا اعتبرنا (فارساً) تمييزاً لا حالاً- فإنّ المعنى هو: (عظُمت فارساً)، بيد أنّ هذا التّمييز غير محول أصلاً عن الفاعل الصّناعي، وبناءً على ذلك يجوز لك أن تجرّه بـــ(من)، على حين أن التّمييز المحوّل عن الفاعل الصّناعيّ لا يجوز لك فيه إلا النّصب،[1] وأجاز بعض النّحويّن على هذا الاعتبار دخول (من) في أسلوب (نعم وبئس) على التّمييز عند من أعرب النّكرة المنصوبة فيه تمييزاً لا حالاً ومن ذلك (نعم رجلاً زيدٌ) فيجوز نعم من رجل زيدٌ.

والرأي في ذلك أنّ (من) البيانيّة ــ كما سنرى ــ يجب أن تعود على ذات ظاهرة، وكما رأينا فإنّ المبهم الّذي يفسّره تمييز النّسبة المحوّل، هو ذات مقدّرة من الجملة التي تسبق التّمييز، ولذلك يمتنع دخول (من) على تمييز النّسبة المحوّل، وليس الأمر كذلك في (لله درّك فارساً)، لأنّك إذا قلت: (لله درّك من فارس)، فإن ضمير الغائب (الكاف) يحدد ذاتاً ظاهرة لا مقدّرةً، فلا مشكلة حينها في عودة (من) على ذات ظاهرة،والاهتمام حينها يكون منصباً على الذّات وليس على النّسبة.

بيد أن تقدير الكلام في (لله درّك فارساً)-على هذا الاعتبار- هو على معنى (في)، وكأنّك تقول: (لله درّك في الفروسيّة). وبذلك يكون إعراب (فارساً) حالاً لا تمييزاً، إذ لا إبهام في الضّمير كما يزعم من أعرب (فارساً) تمييز مفرد. وما إدخالهم (من) إلاّ لدفع معنى (في) الذّي أصل التّقدير عليه، ولقصد التّمييز لأنّه على معنى (من).

٢- فاعليّة المعنى ومفعوليّة اللّفظ:

---

١ - ينظر: النّحو الوافي، ٤١٨/٢. وينظر: أوضح المسالك، ٣٦٧/٢-٣٦٩.

إن التّمييز في نحو: (تفقّأ زيدٌ شحماً)، و(تصبّب زيدٌ عرقاً)، و(طاب نفساً) و(ضقتُ به ذرعاً)، هو تمييز محوّل عن فاعل وله لفظ المفعول؛ أي هو فاعل في المعنى مفعول في اللّفظ. وذلك أن الشّحم هو الّذي يتفقّأ، والعرق هو الّذي تصبّب، والنّفس هي الّتي طابت، والذرع هو الذي ضاق. ولكنّ هذه الألفاظ انتقلت بالتحويل من موقع الفاعل إلى موقع آخر له لفظ المفعول. حيث جعل الفعل للجثّة منسوباً إلى ما يتصل بالجثة، من باب أنّ الجزء متضمّن في الكلّ، وأن النّسب إلى الجزء مقارناً بالكلّ يفضي إلى الدّقّة والتّخصيص، فضلاً عن أنّ الأصل غير المحوّل، فيما لو قلنا: (تفقّأ شحم زيدٍ)، و(تصبّب عرق زيدٍ)، يجعل الحدث منفصلاً عمّا اتّصل به لفظ التّمييز. فلمّا حوّل ما كان أصله فاعلاً عن فاعليّةِ اللّفظ وجيء بالمضاف إليه فجعل فاعلاً مكانه؛ تمّ الكلام عند الفاعل المأتي به، ولم يبق للفاعل في المعنى إلاّ أن ينتصب عن تمام الكلام وذلك على شبهه بالمفعول به.

ومن جهة أخرى فإنّنا لو نظرنا إلى هذه الأصول الّتي سبقت التّحويل؛ فإنّنا سنجد أن التّمييز – وهو الكلمة الأساس في المركّبات الإضافيّة الّتي أسندت إليها وظيفة الفاعليّة – كان مسايراً للوظيفة النّحويّة من حيث الإعراب، لكن بعد التّحويل؛ انتقلت علامة الرّفع إلى محدِّد الكلمة الأساس.

وكذلك هو الحال في التّمييز المنتصب عمّا أشبه الفعل كما هو الحال في: (زيدٌ أفرههم عبداً)، و(هو أحسنهم وجهاً)؛ فالفراهة للعبد، والحسن للوجه. [١]

٣- التّمييز بعد الصّفة المشبّهة:

يأتي معمول الصّفة المشبّهة على ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مجروراً بإضافة الصّفة إليه؛ فتقول: (مررت برجلٍ حسنِ الوجه).

---

١ – ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج، تح.د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت– لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م، ١/٢١٢.

والثّاني: أن يكون مرفوعاً نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ)، فترفع (وجهُه) على أنّه فاعل والصّفة حينها خالية من الضّمير. بيد أن الفارسيّ جوّز وجهاً آخر هو الرّفع على البدل من مضمرٍ في المشتقّ، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿جنّات عدن مفتّحة لهم الأبواب﴾[1] فجعل (الأبواب) بدلاً من ضمير مرفوع على النّيابة عن الفاعل في (مفتّحة).

والثّالث: هو النّصب، فإن كان نكرة نحو (حسنٍ وجهاً)؛ فإنّه ينصب على وجهين، أحدهما أن تنصب على التّمييز، والآخر على الشّبه بالمفعول به. أمّا إذا كان معرفة نحو (حسنٍ الوجه) فعلى الشّبه بالمفعول به؛ لأنّ التّمييز – برأيهم– لا يكون معرفةً خلافاً للكوفيين [2]وكان الفرّاء لا يجيز إدخال الألف واللاّم في وجه وهو منصوب إلاّ وفيما قبله الألف واللاّم نحو قولك: مررت بالرّجل الحسن الوجه.[3]

إنّ الوجهين الثّاني والثّالث يحتاجان إلى مناقشة ونظر، فلو قارنّا بين كون معمول الصّفة معمولاً مرفوعاً على الفاعليّة في الوجه الثّاني (حسنٍ وجهه) وبين تحوّله إلى نكرة منصوبة في الوجه الثّالث (حسنٍ وجهاً)، وما رافقه من تحوّل ضمير الغائب من ضمير متّصل مضاف إليه إلى ضمير مستتر مرفوع على الفاعليّة؛ لتبيّن لنا ببساطة أنّ هذا التّمييز هو من تمييز النّسبة المحوّل عن فاعل مضاف. وأمّا أنّه إن كان معمول الصّفة المشبّهة معرفة في حالة النّصب، نحو: حسنٍ الوجه؛ فعلى شبهه بالمفعول به؛ لأنّ التّمييز لا يكون معرفة– على خلاف ما ذهب إليه الكوفيّون– فالسّؤال: لماذا لم يتأوّلوا ذلك على التّنكير كما تأوّلوه في (طبت النفس) و(سفه نفسه)، حيث سنرى أنّهم تأولوا المثالين على (طبت نفساً) و(سفه نفساً)، إذا لكانوا أراحونا من هذا الجدال العقيم!

---

١ – [ص٥٠].

٢ – ينظر: شرح قطر الندى، ص٢٨٠.

٣ – ينظر: الأصول في النحو، ١/٢٢٤ – ٢٢٥.

إننا لو وقفنا عند تعريف(الوجه)؛ لوجدنا أن هذا التّعريف هو تعريف الجنس، وهذا لا يفيد تعريفاً حقيقياً، فهو مقتصر على اللّفظ دون المعنى، وماأجازه الفرّاء هو دليل على العودة إلى القاعدة العامّة التي تجعل المشتقّات تعمل عند تعريفها، وبالتّالي فإن نصب (الوجه) هو من عمل (الحَسَن) كمشتقّ، وهذا يجعلنا نركّز على معنى (الفعليّة) في (الحَسَن) ولكن من الذي يُنْسب إليه الحُسن؟ إنه (الوجه). فهو إذا الفاعل في المعنى. ومن جهة أخرى فإنّ (أل) الدّاخلة على (الحَسَن) هي (أل) الجنسية، وهذا يقودنا إلى أن في (الحَسَن) ضمير العائد مسنداً إليه فعل الحسن، وبالتّالي فهذا الضّمير هو الفاعل النّحويّ.

ولمّا كانت كلمة (الوجه) تدلّ على مطلق الجنس، وهذا يتّفق مع دلالة (وجهاً) الشّائعة المنكرة؛ فإنّ (الوجه) فاعل في المعنى مفعول في اللّفظ، وهذا ينطبق على تمييز النّسبة المحوّل عن فاعل.

٤- التّمييز الشّبيه بالتّمييز المحوّل عن فاعل:

يذهب النّحاة في نحو (امتلأ الإناء ماءً)؛ إلى أنّ (ماءً) - في مثل هذا التّركيب- تمييز نسبة غير محوّل؛ لأنّه قد وضع هكذا في الأصل. إلاّ أن تجعل له تأويلاً لا داعي له؛ فتقول: امتلأ الماء. وهذا غير مقبول؛ لأنّ الماء يكون مالئاً وليس مملوءاً وبعضهم يجعله من التّمييز الشّبيه بالمحوّل عن فاعل مضاف؛ على اعتبار أنّه يجوز إسناد مطاوَع الفعل (امتلأ) وهو(ملأ) إليه. وكأنّك بذلك قلت: ملأ الماء الإناءَ، ثمّ بالتّحويل أصبح الماء تمييزاً بعد أن كان فاعلاً.[1]

ونفسّر ذلك بأن صيغة (امتلأ) تدلُّ على المطاوعة، وكأنّك تقول: (ملأ الماءُ الإناء فامتلأ الإناء ماءً)؛ أيّ استجاب للامتلاء، وليس فعل الملء له، وإنّما هو للماء، والإناء فقط يستجيب لهذا الحدث، فحدث الملء ينسب إلى الماء الذي يأخذ دور الفاعل له. والحقيقة أن صيغة المطاوعة (امتلأ) ينبغي أن تُؤخذ في سياقها الكامل

---

١ - ينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٤، وينظر: النحو الوافي، ٤٢٦/٢.

الذي ذكرناه لا في سياقها المبتور؛ أي أن يراعى الأصل الذي أدى إلى هذه المطاوعة في تقدير أصل الكلام.

ومن هذا التّمييز النّكرة المنتصبة بعد (نعم) أو(بئس) في أسلوب المدح والذّمّ- عند من أعربها تمييزاً. فإذا قلت: (نعم رجلاً زيدٌ)؛ فإن الأصلَ: (نعمَ الرجلُ زيدٌ). ثم أضمر هذا الفاعل غير المضاف، وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً [1].

والتّمييز المنتصب عن تمام الكلام يأتي بعد كل كلام منطوٍ على إبهام إلاّ في موضعين: [2]

١- أن تميز بالفاعل بعد حذفه؛ لأنّ في ذلك نقضاً لغرض الحذف، وتراجعًا عما بنيت عليه الجملة من طيّ لذكر الفاعل، فقد سمع الشّلوبيّن أن أحد كبار طلبة الجزوليّ سُئل عن إعراب كلمة(كلالة) في قوله تعالى: ﴿وإن كان رجلٌ يورث كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ فلكلّ واحدٍ منهما السّدس﴾[3]. فسألهم هذا الطّالب عن معنى (كلالة)، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، ولم يكن فيهم ابن فما سفل. فقال: إنها إذا تمييز على اعتبار أن الأصل: (فإن كان رجلٌ يرثه كلالةٌ)، فحذف الفاعل وبني الفعل للمجهول، وأضمر فيه نائب الفاعل، ثمّ جيء بـــ(كلالة) تمييزاً.

وكان تعليق الشّلوبيّن: أنّ الرّجل أصاب في السؤال، وأخطأ في الجواب؛ إذ لا يجوز أن تعرب تمييزاً؛ لأنّ ذلك فيه خروج عن الغاية الّتي حذف من أجلها الفاعل، ولذلك لم يسمع في كلام العرب مثل(ضُرب أخوك رجلاً)، وأمّا قراءة من قرأ ﴿يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال. رجال....﴾ [4] بفتح الباء؛ فإنّ ذكر

---

١ - ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٦.

٢ - ينظر: الأشباه والنظائر، ٣/١٧٩ - ١٨٠.

٣ - [النساء: ٤:١٢] .

٤ - الآيـــة هي ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبَّ له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله ﴾ النور ٣٦ - ٣٧.

(رجالٌ) إنّما هو في جملة أخرى غير الجملة الّتي حذف فيها الفاعل وبني للمجهول، فنحن أمام جملتين وليس جملة واحدة.

وإنّما الصّواب في (كلالة) أن يقدّر قبلها مضافٌ، أي أن يكون التّقدير: (ذا كلالة). وعندها يكون المضاف إمّا حالاً من المضمر في (يورث) و(يورث) خبر لـــ (كان) ناقصة، أو صفة لاسم (كان) تامّة، وإمّا خبراً و(يورث) صفة.

وإن فسّرت (كلالة) بالميّت الذي لم يترك وراءه ولداً ولا والداً؛ فهي حال أو خبر ولكّنك حينها لا تحتاج إلى تقدير مضاف. وإن فسّرتها بالقرابة؛ أعربتها مفعولاً لأجله [١].

ومن ثمّ فإنّ جعلك للفاعل تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهام للفاعل، يؤدي – كما يراه ابن الصّائغ – إلى تدافع الكلام، وذلك أنّ الكلام إذا كان مبنياً للمجهول فذكر العامل تفسيراً يؤدي إلى جعل الكلام، آخره متدافع؛ لأنّ ما حذف لا يذكر وقد ذهب إلى إجازته بعض النّحويّن وقد يتخرّج عليه قول الرّاجز:

يبسط للأضياف وجهاً رحباً　　بسط ذراعين لعظمٍ كلباً [٢]

على اعتبار أن الأصل: (كما يبسط كلبٌ ذراعيه)، ثمّ أُتي بالمصدر بغية إسناده للمفعول، فرُفِع المفعول على تقدير: (بسطاً مثل ما بُسط ذراعان)، ثمّ أضيف المصدر إلى المفعول، وأتي بالفاعل تمييزاً. والصّواب أن البيت تخريجه على القلب فالأصل: كما بسط ذراعاه كلباً. فأُتي بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على أنه مفعول منقلب عن فاعل والذي نقوله: إنّ الغرض من بناء الكلام للمجهول طيُّ الصّفح عن ذكر الفاعل لأغراض بلاغيّة تتناسب مع المقام. وعليه فالإتيان بالفاعل تمييزاً؛ فيه ذكر لما حذِف ونقضٌ للغرض البلاغيّ الذي أسّسنا عليه الجملة، وبالتّالي فإنّه يؤدّي إلى تدافع الكلام؛

---

١ – ينظر: مغني اللبيب، ص٦٨٥ – ٦٨٦.

٢- ينظر: الأشباه والنظائر، ١٧٩/٣ – ١٨٠.

أيّ ترتيب العناصر على غير وضعها الصّحيح، وكأنّ المتكلّم أحسّ بأنّ صيغة المبنيّ للمجهول لم تناسب المقام الّذي هو فيه؛ فأراد أن يصلح الأمر بالإتيان بما حذف تمييزاً، ولم يأخذ بالاعتبار أن هذا لا يتناسب مع منطق هذه الصّيغة، وأن هذا إذا استدعاه المقام رفضه منطق الكلام.

وبالتّالي فالتّمييز لا يكون نتيجة غموضٍ متأتّ عن الحذف؛ لأنّ الحذف يكون مقصوداً لغايات دلاليّة تتوخّى من ورائه، وإلاّ لما لجُئ إليه، وإنّما يكون التّمييز لرفع الغموض المستقرّ في ذات ظاهرة، أو ليوضّح النّسبة في الجملة الّتي تسبقه.

٢- وأمّا الموضع الثّاني الذي لا يأتي فيه التّمييز فهو" أن يؤدّي إلى إخراج اللّفظ عن أصل وضعه نحو: ادّهنت زيتاً، لا يجوز انتصاب زيت على التّمييز، إذ الأصل: ادّهنت بزيتٍ، فلو نصبت على التّمييز، لأدّى إلى حذف حرف الجرّ والتزام التّنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك. وكلّ ذلك إخراج اللّفظ عن أصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على السّماع والذي ورد منه قولهم امتلأ الإناء ماءً، وتفقّأ زيدٌ شحماً، والدّليل على أنّ ذلك نصب على التّمييز التزام التّنكير، ووجوب التّأخير بإجماع... هـ" [١]

وهذا يعني أن التمييز منسجمٌ مع روح اللغة، وليس مفهوماً قسرياً عليها، فلا يُعرب تمييزاً ما كانت قوانين التمييز لا تنطبق عليه إلا قسرياً.

فالتّمييز في كل من (تفقّأ زيد شحماً) و (امتلأ الإناء ماءً) منكرٌ منصوب متأخر عن عامله، ولا يلزم هذا في (ادّهنت زيتاً) إلاّ قسراً، إذ لك أن تقول: (ادّهنت الزّيت) و(زيتاً ادّهنت) و(الزّيت ادّهنت) وعلى هذا الاعتبار فالصواب أن نصب (زيتاً) إنما هو على نزع الخافض، فالتّقدير (ادّهنت بزيتٍ).

ب) التّمييز المحول عن مفعول به:

١- الأشباه والنظائر، ٣/١٨٠ – ١٨١.

لقد أنكره الشّلوبين وتلميذه الأبذيّ وابن الرّبيع، على حين ذهب إليه المتأخّرون، وقد قال به ابن عصفور وابن مالك. وهو عند من أخذوا به – وهم يشكّلون جمهور النّحاة– ما كان أصله مفعولاً به مضافاً، فحوّل الإسناد عن المفعول به، وأوقع على المضاف إليه نحو: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾[1]؛ إذ الأصل: فجّرنا عيون الأرض، فنقل المفعول به (عيون) إلى التّمييز، وجعل المضاف إليه (الأرض) مفعولاً به.[2]

وأمّا حجّة من أنكر هذا القسم من التّمييز فهي أنّ سيبويه لم يورد أمثلة عليه، وفعلاً فإنّ أمثلة سيبويه؛ إنّما تتناول التّمييز الذي هو فاعل في المعنى مفعول في اللّفظ نحو (امتلأت ماءً) و(تفقّأت شحماً)، وهذا ينطبق على التّمييز المحوّل عن فاعل، بل إن سيبويه يذكر أنّ الأفعال اللاّزمة هي التي تعمل في التّمييز، فيقول:

" وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره ممّا قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقّأت شحماً. ولا تقول: امتلأته ولا تفقّأته. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصّفة المشبّهة، ولا في هذه

الأسماء، لأنّها ليست كالفاعل. وذلك لأنّه فعل لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال".[3]

وقد ذكر الأبذيّ أنّ الثّابت هو ما كان منقولاً عن فاعل أو نائب فاعل وقد تأوّل هؤلاء المانعون (عيوناً) في الآية على أوجه مختلفة، فمنهم من أعربها حالاً على اعتبار أنّ الأرض حال تفجيرها لم تكن عيوناً، وإنّما صارت عيوناً بعد ذلك، ومنهم من نصبها على أنّها بدل اشتمال من الأرض مع حذف الرّابط، أي على تقدير: (فجّرنا الأرضُ عيونها) وآخرون نصبوها على حذف حرف الجر، فكان

١– [القمر ١٢].

٢ – ينظر: الكتاب، ٢٠٤/١ – ٢٠٦. وينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٦. وينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧٣.

٣ – الكتاب، ٢٠٥/١.

التّقدير عندهم: فجّرنا الأرض بعيون. ومثال تمييز المفعول المحوّل عن نائب فاعل قولك: (غُرِست الأرض شجراً)؛ فالأصل (غرِس شجر الأرضِ)، ثم حوّل الإسناد عن نائب الفاعل (شجر) إلى المضاف إليه (الأرض)، وجعل نائب الفاعل الأصليّ تمييزاً منصوباً. ومنه أيضاً: ضُرِب زيدٌ رأساً، وكذلك قول المنهاج: تُسنُّ: أيّ صلاة الكسوف جماعة على تقدير: تسنُّ الجماعة فيها. ولكن الصّواب – على نحو ما يرى ابن عنقاء– أنّ النّصب على نزع الخافض، فالتّقدير: تسنُّ في جماعة.[1]

ونعلق على ما ذكره المنهاج بالقول: إنّه إذا أعربنا (جماعةً) تمييزاً؛ فهذا يقتضي أن يكون التّمييز في الأصل نائب فاعل مضاف؛ أيّ أن يكون تقدير الأصل (تسنُّ جماعتُها) ثمّ نقل الضّمير المضاف إليه إلى الرّفع نائباً عن الفاعل فأضمر، وجعل نائب الفاعل الأصليّ تمييزاً.

لكن الصّواب أنّها لحظة سَنّها لم تكن جماعة؛ حتّى تُسنَّ جماعتها؛ فتعربَ تمييزاً، ولمّا لم تكن كذلك تبين حالة الصّلاة فتعربَ حالاً، وإنّما هي تدلُّ على من يؤدُّونها، فالأصحُّ هو تقديرها على (تسنُّ في جماعةٍ) كما قدّر ابن عنقاء.ولك أيضاً أن تعربها مفعولاً مطلقاً؛ لأنّها دلّت على نوع الصّلاة.

ج) التّمييز المحوّل عن مبتدأ:

وهو التّمييز المنتصب عن اسم التّفضيل، نحوقوله تعالى: ﴿أنا أكثر منك مالاً﴾[2]، فالتّقدير: (مالي أكثر من مالك)، فحذف المضاف (مال) وانفصل المضاف إليه (ياء المتكلم) وصار ضمير رفع منفصل (أنا)، وأتي بالمضاف المحذوف فجعل تمييزاً. ومن النّحاة من سمّى هذا النّوع من التّمييزِ التّمييزَ المحوّل عن غير الفاعل والمفعول، ومنهم من جعله من التّمييز المحوّل عن فاعل مضاف، وذلك أن علامة

---

١ – ينظر: الكتاب، ٢٠٤/١ – ٢٠٦. وينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٦. وينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧٣.

٢– [الكهف ٣٤].

هذا التّمييز أنه يصلح جعله فاعلاً بعد تحويل أفعل التّفضيل إلى فعل، فإذا قلت: (أنت أكثر مالاً) و(أعلى منزلاً)؛ كان التّقدير أنت كثر مالُك، وعلا منزلك.[١]

وفي ذلك يقول ابن مالك:

" والفاعل المعنى انصبن بأفعلا   مفضّلا: كـــ(أنت أعلى منزلاً)".[٢]

ويقول كذلك:" وانصبه بعد أفعل التفضيل   إن وافق الفاعل بالتّأويل".[٣]

والذين يجعلون التّمييز المنتصب عن (أفعل) التّفضيل محولاً عن فاعل يرون أنّ المراد معروفٌ من السّياق، وهو: أنّه كثر كثرة زائدة، وعلا علوّاً زائداً، فلا يفوت التّفضيل بتحويله عن الفاعل، أو: أنَ فوات معنى التّفضيل غير ضار؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل التّفضيل في هذا الباب، قياساً على عدم بقائه في بعض أبواب أخرى [٤].

إنّ التّمييز الذي يأتي بعد (أفعل) التّفضيل؛ سواء أقلنا: إنّه محوّل عن مبتدأ أم قلنا: إنّه محوّل عن فاعل، هو تمييز محوّل عن مسند إليه مضاف موصوف بالفاعليّة في المعنى. فكلّ من المبتدأ والفاعل – كما نعلم – مسندٌ إليه الفعل أو ما فيه معنى الفعل، بل إنّنا لا نجانب الدّقّة إذا قلنا: إنّ المبتدأ هو في الأصل فاعل انتقلت رتبته إلى ما قبل الحدث أو ما فيه معنى الحدث.

وهذا التحوّل يفيد معنى الاتصال، فبعد أن كان الإسناد إلى التّمييز؛ أصبح الإسناد إلى ما اتصل به هذا التّمييز. فإذا قلت: (أنا أكثر منك مالاً)؛ فهذا محوّلٌ عن (مالي أكثر). والمعروف أنّ المال لا يقارن بمعزلٍ عن أصحابه، والمقارنة بين مال ومالٍ هي على اعتبار نسبة كل مال إلى صاحبه، فهذا أمر مسلّم به في المقارنة،

---

١ – ينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٣– ٤٧٤. وينظر: شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ٥١٤/١ – ٥١٥.

٢ – شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١/ ٥١٤.

٣ – شرح الكافية الشافية، ص ٧٧١.

٤ – ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٤٢٦.

لذلك تؤول المقارنة إلى مقارنة بين الأشخاص منسوبة إلى ما يملك كل منهم من مال، وهذا ما يصرّح به الشّكل المحوّل.

وأمّا ما كان غير فاعل في المعنى؛ فيجب جرّه بالإضافة، وذلك نحو: زيدٌ أفضل فقيه. وهنا يكون (أفعل) التّفضيل بعضاً من التّمييز، وكأنّك تقول: زيدٌ بعض الفقهاء.

ومن جهة أخرى فعندما يكون التّمييز فاعلاً في المعنى؛ فإنّه ينتصب لأنّ ثمّة تنوين مقدّر على آخر (أفعل) التّفضيل؛ لم يظهر عليه لأنّه ممنوع من الصّرف؛ بدليل أنّه ظهر في آخر اسم التّفضيل (خير) بعد أن حذفت ألف(أخير) فتغيّر عن وزن (أفعل) الّذي كان مانعاً لصرفه يقول تعالى: ﴿الله خيرٌ حافظاً﴾[1].

وإنّما وقع منوّناً لأنّه فصل فيه بين (أفعل) والتّمييز، فعندما تقول – على سبيل المثال-: زيدٌ أحسنُ علماً؛ فالتّقدير: زيدٌ أحسن منك علماً؛ إذ العلم غير زيد،[2]و"الفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً، وذلك قولك: هو خيرٌ منك أباً، و[هو] أحسن منك وجهاً. ولا يكون المعمول فيه إلاّ من سببه. وإن شئت قلت: هو خيرٌ عملاً وأنت تنوي (منك). وإن شئت أخرت الفصل في اللّفظ وأصله التّقديم، لأنّه لا يمنعه تأخيره عمله مقدماً، كما قال: ضرب زيداً عمرو، فعمرو مؤخرٌ في اللّفظ مبدوء به في المعنى، وهذا مبدوء به في أنّه يثبت التّنوين ثم يعمل. ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوّة الصّفة المشبّهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً. ويعمل في الجمع كقولهم: هو خيرٌ منك أعمالا"[3].
أي ألزم أن يكون نكرة وأن يعمل في نكرة، والتّمييز هنا يجوز فيه أن يأتي جمعاً.

فإن لم يكن التّمييز فاعلاً في المعنى؛ فإنّ (أفعل) يضاف إليه؛ لأنّه حينئذ بعض من التّمييز، والإضافة- كما هو معلوم- تلغي التّنوين. فعندما تقول: أنت أفره

---

١ -[يوسف: ٦٤].
٢ – ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٢٢٥ – ٢٢٦.
٣ – الكتاب، ٢٠٣/١.

عبد في النّاس؛ فالمعنى أنّك أحد هؤلاء العبيد الّذين فضلتهم،[1] وفي حال الإضافة إن أتيت بالتّمييز نكرة؛ كان لابدّ لك أن تجمع الإفراد إلى التّنكير؛ فتقول: (هذا أوّل رجلٍ)، وأنت تريد (أول الرّجال)، فحذف استخفافاً واختصاراً، كما قالوا: كلّ رجلٍ، يريدون كلّ الرجال. فكما استخفّوا بحذف الألف واللاّم استخفــّوا بتــرك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللاّم، وعن قولهم: خير الرّجال وأوّل الرّجال.[2]

وهنا ثمّة فروق على مستوى الدّلالة بين ما جاء مجموعاً معرّفاً بالألف واللاّم، وبين ما جاء مفرداً منكوراً، فإذا قلت: (أنت أفرهُ عبدٍ في النّاس)؛ فقد قصدت العبد نفسه، تريد أنّه أفره من كلّ عبدٍ إذا أردوا عبداً عبداً، وذلك على مبدأ قولك: هذا خير اثنين في النّاس، إذا كانوا اثنين اثنين، أمّا إذا قلت: (أنت أفره العبيد)؛ فقد قدّمته عليهم في الجملة. [3] على أن وجوب الجرّ بالإضافة للتّمييز الذي ليس فاعلاً في المعنى بعد (أفعل)، إنّما يكون بشرط ألاّ يفصل بينهما فاصل. فإن أضيف (أفعل) إلى غير التّمييز؛ وجب نصبه كما في: (هو أشجعُ النّاس رجلاً)، و(هما خير النّاس اثنين). وذلك لتعذّر إضافة (أفعل) مرّتين، ومن ثمّ فالمضاف المجرور هو هنا بمنزلة التّنوين الذي يمنع الإضافة، فكان انتصاب التّمييز على هذا التّقدير. [4]

٢- التّمييز غير المحوّل:

من التّمييز غير المحوّل ما نجده منتصباً في مثل: (امتلأ الإناء ماءً)، فـ(ماءً) أزالت الإبهام المستقر في الجملة، وهذا التّمييز لم يتحوّل عن أصل سابق، وإنّما هو هكذا في أصل وضع الجملة. ومن النّحويّن من جعله من التّمييز الشّبيه بالمحوّل

---

١ – ينظر: الأصول في النحو، ١/ ٢٢٥ – ٢٢٦.

٢- ينظر: الكتاب، ١/٢٠٣.

٣- ينظر: المقتضب، ٣/ ٣٤.

٤ – ينظر: الكتاب، ١/٢٠٥ – ٢٠٦. وينظر: أوضح المســالك،٢ /٣٦٧. وينظر: شــرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١/٥١٤ – ٥١٥.

على اعتبار أنّه يجوز إسناد مطاوَع (امتلأ)، وهو (ملأ) إلى التّمييز، فيصبح التّقدير: ملأ الماء الإناءَ.

وقد بيّنا سابقاً أنّ هذا النّوع من التّمييز ينبغي فيه النّظر إلى السّياق كاملاً غير مجتزأ، فالتّقدير (ملأ الماءُ الإناء فامتلأ الإناء ماءً) وبذلك فالماء هو الفاعل الحقيقيّ لفعل الملء وهو في الشّكل الأصل يسند إلى ما ينسجم معه صرفيّاً ودلاليّاً.

ومن التّمييز غير المحوّل – عند كثير من النّحاة– ما وقع بعد التّعجّب، نحو: (لله درّه فارساً) و(ويلٌ لزيدٍ رجلاً)، و(ويحه إنساناً) و(حسبك بعمرو فارساً) [1]

"وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وبعد كلّ ما اقتضى تعجباً فشا كـــ(أكرم بأبي بكرٍ أباً)"[2]

وقد حمل سيبويه ما انتصب عن التّعجّب على ما ينتصب بعد المقادير[3]، وإنّما يكون التّمييز– كما يقول الأزهريّ– في مثل (لله دره فارساً) من تمييز النّسبة " إذا كان الضّمير المضاف إليه الدّر معلوم المرجع، أمّا إذا كان مجهولاً فهو من مميّز المفرد كما مثّل به المفصّل والمرادي؛ لأنّ الضّمير يحتاج إلى ما يميّزه وحينئذ فكان الأولى للمصنّف أن يمثّل بقوله زيدٌ لله درّه فارساً، ليكون مرجع الضّمير معلوماً معيّناً" [4]

إذ يرى من ذهب مذهب الأزهريّ من النّحاة؛ أنّ التّمييز إنّما يكون من تمييز النّسبة؛ إذا كان صاحب التّمييز معلوماً كأن يكون اسماً ظاهراً، كما في: لله درّ زيدٍ فارساً، أو ضمير خطاب كما في (لله درّك فارساً)، أو: ضمير غائب معلوم المرجع كـــ (زيد لله درّه فارساً). أمّا إن كان ضمير غائب غير معلوم المرجع كما في (لله

---

١ – ينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٤ – ٤٧٥. وينظر: شرح الكافية الشافية، ص٧٧٣.

٢ – شرح الكافية الشافية، ص٧٧٣.

٣ – ينظر: الكتاب، ١٧٤/٢ – ١٧٥.

٤ – الكواكب الدرية، ص٤٧٥.

دره فارساً)؛ فإنّهم يعتبرونه من تمييز المفرد؛ لأنّ الضّمير عندها يكون مبهماً، والافتقار إلى ما يوضّحه ويزيل الإبهام عنه أشدّ من الحاجة إلى بيان النّسبة [1].

وقد أنكر فريق آخر من النّحاة أن يكون الضّمير أو اسم الإشارة من المبهمات التي ينتصب عنها التّمييز؛ على خلاف ما توهم بعض النّحاة من انتصاب التّمييز عن الضّمير في قوله تعالى: ﴿فلمّا رأوه عارضاً﴾[2] أو عن اسم الإشارة في قوله تعالى:﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾[3] وذلك في- رأيهم-لأنّ التّمييز رفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة، ونعني بالمستقرّ ما لا ينفكّ عنه الإبهام باعتبار الوضع والمضمر ليس فيه ذلك فإنّه إنّما يضمر الشّيء بعد أن يعرف. واسم الإشارة وإن سُمّيَ مبهماً فلا ينفكّ عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يتبيّن بها غالباً... وهذا وبابه إن فُرِض إبهام فللذّهول عن قرينة الإشارة المعنيّة وصحّة وصفها بأسماء الأجناس. [4]

ولو عدنا إلى ما انتصب عن التّعجّب في نحو (لله درّه فارساً) وغيره؛ لوجدنا أن النّكرة المنصوبة- وهي هنا (فارساً)- تعرب حالاً عند قسم آخر من النّحاة؛ فالمعنى في هذه الجملة هو عندهم – (أتعجّب منه في حال كونه فارساً)[5].

١- ينظر: النحو الوافي، ٤٢٧/٢. وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ٦٦٨/١. وسنشير إليه لاحقاً بـ(شرح ابن عقيل، تح. محيي الدين).

٢ – [الأحقاف ٢٤].

٣ – [البقرة: ٢٦].

٤- ينظر: الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، ابن الحاجب، تح. هادي حسن حمّودي، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١٣٩/٣ – ١٤٠.

٥ – ينظر: الكواكب الدرية، ص ٤٧٤-٤٧٥.

والحقيقة أنّ التّعجّب مرتبط بالهيئة لا النّوع؛ لأنّ الأنواع بطبيعة الحال مألوفة ولكنّ الهيئات في تفاوتها واختلافها هي الّتي تثير التّعجّب، وعليه فالتّجريد يحيلنا إلى أنّه لا تمييز عن ذات مع التّعجّب وإنّما الحال هو الّذي ينتصب بعد التّعجّب.

ومن تمييز النّسبة غير المحول ما جاء منتصباً على الفصل عن (أفعل) التّفضيل بمضاف إليه غير هذا التّمييز، وذلك نحو (هو أشجع النّاس رجلاً)، فالتّمييز هنا ليس فاعلاً في المعنى؛ أيّ ليس تمييزاً محوّلاً، ومن ثمّ فإنّ (أفعل) التّفضيل بعض منه، ولولا الفصل بينهما بالمضاف إليه الذي أشبه التّنوين؛ لكان التّمييز واجب الجرّ.

ويدلل الرضي على أنّ هذا تمييز بدليل قولك: هو أشجع النّاسِ من رجلٍ، قال تعالى: ﴿فالله خيرٌ حافظاً ﴾[1] انتصب (حافظاً) على التّمييز، أي خير من حافظ فهو والجرّ سواء نحو: خير حافظ، وخيرٌ حافظاً، فهو حافظ في الوجهين، وبذلك يفترق التّمييز عن الحال لأنّ الحال، بمعنى في حال كذا، على حين أنّ التّمييز بمعنى (من)، وهي جائزة الظّهور هنا، لأنّ التّمييز غير محوّل. [2]

٣- مطابقة تمييز النسبة لما قبله في العدد:

يعدّ الإفراد والتّثنية والجمع من الملامح الصّرفيّة المهمّة في دراسة العلاقات بين المفردات في التّركيب، وما تقوم عليه من روابط نحويّة ودلاليّة، وقد تتحدّد البنية الصّرفيّة لبعض الوظائف النّحويّة اعتماداً على هذه الملامح، والأهم في هذا السّياق هو الدّور الذي تلعبه على مستوى الدّلالة، ولك في المثال الآتي خير مثال على ذلك، فلو أنك قلت: (زيدٌ أفره الناس عبداً)، لكنت عنيت بذلك عبداً واحداً، على حين أنك لو قلت (عبيداً)؛ لكان المقصود جماعة من العبيد[3] فمطابقة تمييز النسبة لما قبله في العدد تسلك مسالك مختلفة:

١- [يوسف: ٦٤]

٢ – ينظر: النحو والدلالة، ص ١٢٦.

٣ – ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٥٩ – ١٦٠.

أ) التزام المطابقة:

تلزم مطابقة تمييز النّسبة ما قبله إذا اتّحدا في المعنى؛ أي كان مدلولهما واحداً؛ نحو (كرم زيدٌ رجلاً) و(كرُم الزّيدان رجلين) و(كرم الزّيدون رجالاً)، ونصب النّكرات في هذه الأمثلة هو عند فريق آخر من النّحاة على الحال لا التّمييز.

وهذا هو الصّواب فلسنا نتحدّث في هذه الأمثلة عن النوع (الرّجولة)، وإنما نتحدّث عن المواصفات المرتبطة بالرّجولة، فالعَلَم الذي تعود عليه النّكرة المنصوبة في هذه الأمثلة معرفة، والتّعريف يقتضي أن يكون النّوع الذي يمثله هذا العلم معروفاً ضمنيّاً، وإنّما يكون الإبهام في الهيئة المرتبطة بهذا المعرّف، إلا إذا كان الإبهام المقصود هو في نسبة الكرم إلى زيد، فيكون الاسم المنصوب تمييز نسبة غير محول.

وتلزم المطابقة كذلك إذا كان التّمييز مصدراً تختلف أنواعه باختلاف الأفراد التي يدلّ عليها الاسم السّابق نحوقوله تعالى: ﴿قل هل أنبّئكم بالأخسرين أعمالاً﴾[١] فهذه الأعمال مختلفة الأنواع، فهذا خسر بكذا وهذا بكذا...

وتلزم كذلك إذا كان حلول التّمييز المفرد مكان الجمع يحدث التباساً، وذلك نحو: (كرُم الزّيدون آباءً)، فلو قلت (أباً)؛ لقوي الاحتمال بأنّهم إخوة ينتسبون إلى أب واحد؛ على حين أن المراد بـــ(آباءً) أن كلّ واحد منهم من أب مختلف.[٢]

ب) ترك المطابقة:

يلزم ترك المطابقة؛ فيفرد التّمييز إن كان معناه مفرداً آتياً بعد لفظ يــدلّ علـــى الجمع نحـــو (كرم الزّيدون أصلاً، أو أباً)، فهذا دلالة على أنّهم يعودون إلى أصـــل واحد، أو أب واحد وكذلك إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفــرد مقامـــه نحـــو:

---

١ – [الكهف ١٠٣].

٢ – ينظر: الكتاب، ١/٢١٠ – ٢١١. وينظر: الأصول في النحو، ١/ ٢٢٣ – ٢٢٧. وينظـــر: همع الهوامع، ٢/٢٦٧ –٢٦٨. وينظر: شرح اللمع في النحو، ص٧٧. وينظر: النحو الوافي، ٢/٤٢٨ – ٤٢٩.

(نظف زيدٌ أثواباً)؛ فلو قلنا: (ثوبا)، لتبادر إلى الذّهن أن لديه ثوباً واحداً نظيفاً، وليس هذا المقصود. وكذلك إذا كان التّمييز مصدراً لا يقصد أن تختلف أنواعه، نحو: (زكي الزّيدون سعياً)، و(أحسن الجنود عملاً) [1].

ج) المطابقة على حدّي التّرجيح:

يترجّح ترك المطابقة في مثل قوله تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾[2] إذ كان يجوز (أنفساً)، ولكن جاء اللفظ مفرداً لانتفاء وجود التباس، ولو جاء جمعاً فعلى الجمع المفهوم من لفظ (طبن).

كما أنّك إذا قلت: قرّت الفتاة عيناً. فإنّك تكون قد رجّحت المطابقة، وما ذلك إلاّ لأنّ اللّبس يكاد يكون معدوماً إذ المذكور مفرد (عينا) ولكنّ المفهوم منه ليس مفرداً إذ لا يكاد يخطر على البال أنّ ذلك مقصور على عين واحدة.[3]

والنّتيجة أن علاقة التّمييز بالمميّز هي علاقة مفسِّر بمفسَّر، وطبيعة التّفسير تقتضي أن يحاكي المفسّر مفسّره في الأمور الشّكليّة؛ كالاسميّة والتّنكير، وأن يكون هناك كذلك انسجام عددي بينهما، غير أنّ للعربيّة سننها في مجال الأعداد، فقد يأتي المفرد في مقام الجمع، وقد يأتي الجمع في مقام المفرد من باب أن المفرد ينطوي ضمن الجمع، وعندها يلعب الجانب الدّلاليّ الدّور الكبير في الجانب العددي من المفسّر، فلا يغدو التّوافق العددي الشّكليّ هو المهم حينها؛ لأنّه تابع للدّلالة التي تنصبّ على تفسير النّوع والماهيّة.

٤- التباس تمييز النّسبة:

يقول ابن مالك: " مميز الجملة منصوب بفعل يُقدّر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأوّل، فإنّ صحّ الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدّر، وإن دلّ الثّاني

١- ينظر: النحو الوافي، ٤٢٨/٢-٤٢٩.

٢ – [النّساء: ٤].

٣ – ينظر: الأصول في النحو، ٢٢٧/١. وينظر: النحو الوافي، ٤٢٩/٢.

على هيئة وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً، والأجود استعمال (من) معه عند قصد التّمييز".[1]

وفيما يأتي توضيح للمقصود من كلام ابن مالك، فلو قلت على سبيل المثال: كرُم زيدٌ أباً فأنت تستطيع أن تخبّر بـــ(أباً) عن (زيدٍ) فتقول (زيدٌ أبٌ) وحينها فإنّ أمامك وجهين، فإمّا أن يعود (أباً) على زيد فيكون هو الأبّ على تقدير: ما أكرمه من أب! ويجوز دخول (من) عليه كما رأينا فهو- عند ابن مالك- من تمييز النّسبة غير المحوّل، وإمّا أن يعود إلى ملابسه المقدّر فيكون الأبّ هو أبو زيد على تقدير أن الأصل هو (كرم أبو زيد)، وعندها فالتّمييز محوّل عن فاعل، ولا يجوز دخول (من) عليه.[2]

وهو يرى أنه إذا كان الاسم الثّاني يدلّ على هيئة نحو (كرُم زيدٌ ضيفاً) وكان الثّاني يُراد به الأوّل؛ أيّ كان (ضيفاً) يراد به (زيدٌ) جاز أن يكون (ضيفاً) حالاً لـــ(زيد) بسبب دلالته على الهيئة، فإن أردت التّمييز على اعتبار معنى (من) الذي يفترق به التّمييز عن الحال؛ إذ الحال بمعنى (في)، فالأفضل إظهار (من)، فتقول: (كرم زيدٌ من ضيفٍ)، أمّا إن لم يكن المقصود بالثّاني الأوّل فعندها يكون الثّاني تمييزاً محوّلاً عن فاعل، فتمتنع الحاليّة ويمتنع دخول (من)إذ الأصل حينها (كرُم ضيف زيدٍ).

والّذي نراه أنّ العامل في تمييز النّسبة إنّما هو الذّات المعنوية المقدّرة من الجملة الّتي تسبق التّمييز؛ أي الشّخصيّة الاعتباريّة للجملة، وأنت إذا قلت: (كرُم زيدٌ أباً)، وكان الحديث عن أبي زيدٍ، فتقدير الكلام حينها أنه لم يُدر من أيّ وجه كان كرم زيدٍ؛ حتّى قلت (أباً)، فالإبهام في هذه الحال واقع في الجملة التي سبقت (أباً)، على حين أنه لو كان المقصود بـــ (أباً) زيد نفسه، فإنّ الإبهام عندها سيكون في الهيئة التي كان عليها زيدٌ في استحقاقه المدح، أيّ في الهيئة المتّصلة بزيد، على

---

١ – التسهيل، ص ١١٥.

٢ – ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٢٦٧.

نحو ما هو معروف في الحال. أما إذا كان الإبهام المقصود هو في نسبة الكرم إلى زيد؛ فإن (أباً) تكون حينها قد رفعت الإبهام عن الشّخصيّة الاعتباريّة للجملة، وهي حينها تمييز نسبة غير محول.

وكذلك إذا قلت (كرم زيدٌ ضيفاً)، فإنك إذا قصدت بـــ(ضيفاً) زيداً نفسه؛ كان (ضيفاً) على- اعتبار ما ذكرنا سابقاً -حالاً لا تمييزاً، وما إدخالهم (من) قبله إلاّ لدفع معنى الحاليّة؛ لأنّ الحال على معنى (في)،والتّمييز على معنى(من)، فأرادوا تغيير منحى الكلام وكان تقديره على (كرم زيد في حال هو ضيف، أو كرم زيدٌ وهو ضيف) فأدخلوا (من) لدفع هذا التّقدير.

وإنما يكون (ضيفاً) تمييزاً إذا كان الجهل واقعاً من الجهة الّتي حصل بها (كرمُ زيدٍ)، وهنا يكون المقصود بـــ(ضيفاً) معنى الضيافة، وذلك على تقدير: كرم زيدٌ من جهة الضّيافة.

الباب الثاني

التمييز في التركيب

بين السمة والعلامة

الفصل الأول: التمييز في التركيب

الفصل الثاني: سمات التمييز

الفصل الثالث: علامة التمييز

الفصل الأوّل

التّميّز في التّركيب

إنّ النّحو يعنى بتحليل العلاقات داخل التّركيب، فنظام الجملة في اللغة يقـوم على العلاقة بين لفظين أساسيّين على الأقل يسميّان في اللّغة العربيّة المسند والمسند إليه، أمّا بقيّة الألفاظ في الجملة؛ فهي فضلات تسهم في توضيح العلاقة الأساسـيّة بين المسند والمسند إليه عمدتي الجملة.

وتمتاز اللّغة العربيّة بوجود ظاهرة الإعراب الّتي نلمسها في اللّغة من خلال التّغييرات الصّوتيّة على الحرف الأخير في الكلمة المعربة، وهذا بفعل العمل النّحوي الذي يتحقق في التركيب من خلال تضامّ الكلمات وعلاقاتها بعضها مع بعض، فتُترجم هذه التّغييرات الصوتيّة اصطلاحاً بـ: الرّفع والنّصب والجزم والجرّ.(١)

وتقسم العوامل النّحويّة إلى لفظيّة وأخرى معنويّة، ويرى ابن جنّي أن المعنويّة هي الأساس، فأنت عندما تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل ونصبت هذا لأنّه مفعول؛ فإنّك تكون قد انطلقت من اعتبار معنويّ، وبالتّالي فالعوامل اللّفظيّة أساسها معنويٌ.(٢)

ويتوضّح دور الإعراب في تحليل العلاقات بين مكوّنات التّركيب بشكل أكثر بروزاً في باب المنصوبات، فإذا قلت: (أقبل عشرون جندياً مدجّجين بالسّلاح)؛ تبيّن من إسناد الفعل (أقبل) إلى (عشرون) أن الحدث هو محور التّركيب، وبالتّالي فالعلاقة الأساسيّة في التّركيب هي التي نجدها بين الفعل (أقبل) ومعموله المرفوع

١- ينظر: أصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، جامعة تشرين- اللاذقية، د.ط، ١٩٧٩م ، ص ١٨٢ – ١٨٨.

٢ – ينظر: الإعراب- محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، أحمد الحاطوم، شـركة المطبوعـات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص٤٥ – ٤٦. وسنشير إليـه لاحقاً بـ(الإعراب).

(عشرون)، أمّا بقيّة المعمولات؛ فلتوضيح هذه العلاقة؛ إذا نجد أن علاقة (جندياً) بـــ(عشرون)، هي علاقة مفسِّر بمفسَّر، وقد ترجمناها من خلال النّصب. وكذلك فالعلاقة بين (مدجّجين) و(جندياً) إنّما هي لإبراز الهيئة التي أقبل فيها الجنود، وكذلك فقد عبّرنا من خلال النّصب عن هذه العلاقة.[1]

ولمّا كان النّصب هو المجال الأوسع لاستيعاب العلاقات النّحويّة؛ فإن كثيراً من المركّبات التي قوامها النّصب قد دخلت ما يسمى باب الإعراب الحدسيّ، وباتت تسمّى بالمنصوبات التّركيبيّة. ويمثل تمييز النّسبة أحد مستويات الإعراب الحدسيّ، وإن كان من المستويات الأقلّ حدسيّة؛ الأمر الذي بدوره يجعل للإدراك والذّهن والتّفكير حيّزاً في تحديده؛ أي تحديد التّمييز، ممّا يسمح من جهة أخرى بإدراج تمييز النّسبة في باب الإعراب الدّلاليّ المبوّب، فما هما الإعرابان الحدسيّ والإدراكيّ، وما هو الإعراب الدّلاليّ؟ وما موقع كلّ منهما في تسليط مزيدٍ من الضّوء على التّمييز؟ [2]

١- الإعراب الحدسيّ (المنصوبات التّركيبيّة):

الإعراب الحدسيّ هو كل إعراب ينسب إلى الحدس؛ بمعنى أنه يرتبط بالحدس: يُكتسب به، ويدرك به، وتراعى به أحكامه، ولا يكون للعقل فيه إلا وظيفة الاكتناه والإدراك النّظري المجرّد.

ينحصر الإعراب الحدسيّ بأنواع من المنصوبات؛ تدعى المنصوبات التّركيبيّة، وذلك لأن النّصب في هذه المنصوبات جزء لا يتجزّأ من تركيبتها الحدسيّة. بل إنّ النّصب التّركيبيّ لا يسقط من الكلمات إلا بسقوط البنية التّركيبيّة التي تدخل فيها هذه الكلمات.

وفيما يأتي نستعرض مستويات المنصوبات التّركيبيّة، وهي تسعة أبواب تتسلسل من أعلى درجات ارتباطها بالحدس إلى أدناها على النحو الآتي:

---

١ – ينظر: أصول النحو العربي، ص ١٨٢.

٢- ينظر: الإعراب، ص٢٤٦ – ٢٤٧.

١- باب (مبدئيّاً) وأخواتها من نحو: فلسفيّاً، اجتماعيّاً، سياسيّاً، علميّاً، ...

وهنا نلاحظ أن تنوين النّصب متحقّق حتى عند الوقف، فنقول: نحن مبدئيّاً متّفقون على التّعاون، غير أننّا علميّاً لا نستطيع استبعاد العوائق.

٢- باب المفعول المطلق غير المصحوب بعامله، ومنه: أيضاً، شكراً، عفواً،...

٣- باب الظّروف المنصوبة غير المختومة بتاء مربوطة أو بحرف علة نحو: دوماً، أبداً، أحياناً، فجراً، صباحاً،...

٤- باب الأعداد التّرتيبيّة المنصوبة التي تتصدر على الغالب نحو: أوّلاً، ثانياً ثالثاً، رابعاً،...

٥- باب المفعول لأجله، نحو إلهي ما عبدتك طمعاً في جنّتك، ولا خوفاً من نارك،...

٦- منصوبات تركيبيّة متفرقة، خصوصيّتها النّحويّة تفضي إلى صعوبة ردها إلى هذا الباب أو ذاك نحو: هنيئاً، كثيراً، قليلاً، أهلاً، وسهلاً، مرحباً،...

٧- باب تمييز النّسبة كما في: أنت أكثرنا مالاً وأقلّنا علماً، ونحو: ازداد العالم تواضعاً، وأمثال ذلك.

٨- باب الحال نحو: أقبل الشتاء عابساً، وما شاكل ذلك.

٩- باب المفعول المطلق المصحوب بعامله نحوقوله تعالى﴿وتحبّون المال حبّاً جمّاً﴾[1].

٢- الإعراب الإدراكي والإعراب الدلالي:

هو الإعراب الذي نتعلّمه في المدارس، وتظلّ معرفتنا لقواعده وأحكامه وحالاته معرفة نظريّة ذهنية تفكيريّة واعية، تواكب عملية مراعاته في الكلام،

---

١ - [ينظر: الإعراب، ص٨٤ – ١٧٣. [الفجر ٢٠].

فنحتاج في أثناء كلامنا إلى التفكير بالقواعد التي ينبغي أن ننتج الكلام وفقها، ولا تتحوّل إلى معرفة حدسيّة سليقيّة.

ومن أمارات هذا الإعراب أنّ المنشئ أو القارئ يكون أبداً معرّضاً للوقوع في اللّحن الإعرابيّ العائد لطبيعة تركيب كلماته، كلما غفل عن التّفكير في إعراب هذه الكلمات، وموقعها من التركيب، أو جهل القواعد المجرّدة لهذا الإعراب.

إنّ الإعراب الإدراكيّ واللّحن الإعرابي أمران متلازمان، ووقوع اللّحن الإعرابيّ في الإعراب الإدراكيّ نابع من طبيعة هذا الإعراب، وطبيعة اللّحن المذكور، وجه من أوجه هذا الإعراب، وحالة من حالات الملاءمة للبيئة اللغوية، وما يؤثر فيها.[1]

إن المنصوبات التّركيبيّة لفرط حدسيتها في الكفاية اللّغوية؛ تكاد تخرج في الوهم من الإعراب حتّى ليظنّ أنّ الإعراب الإدراكيّ وحده هو الإعراب.

أمّا الدّلاليّة في المنصوبات التّركيبيّة، فهي شديدة الارتباط بالتّركيبيّة، بل إنّ المعنى النّحويّ التّركيبيّ يسقط بشكل كامل إذا سقط الإعراب من هذه المنصوبات، وذلك لأنّ الأثر التّركيبيّ محصور في ذات المنصوبات؛ لا يتعدّاها إلى غيرها من الجوانب المرتبطة بها في العبارة، بمعنى أنّ هذه المنصوبات مقترنة في ذهن المتلقّي بحالة النّصب بشكل مسبق، وهو لا يتقبّلها إلا في حالة النّصب، بل إنّ الخلل في الكلام يحسّه المتلقّي في ذات اللّحظة التي يسقط فيها النّصب من هذه المنصوبات. فإذا قلت: (لا نستطيع، فلسفياً، أن نقيم الكلام إلاّ على البراهين)؛ تلاحظ أنّ النّصب التّركيبيّ قد انحصر في كلمة (فلسفيّاً)؛ حيث إنّك تستطيع أن تجعل مكانها تركيباً آخر ودون أن يسري إلى بقيّة أجزاء الكلام ما يغير الشّكل التّركيبيّ له، فتقول: (لا نستطيع، أبداً، أن نقيم الكلام إلا على البراهين).

والدّلاليّة في هذه المنصوبات تختلف عنها في مكان آخر بأنها مظهر بسيط من مظاهر تركيبتها الحدسيّة، بمعنى أنّ الإعراب الدّلاليّ فيها هو إعراب حدسيّ لا

---

١ - ينظر: الإعراب، ص ٩١.

يتطلّب معرفة نظريّة بقواعده ولا يتطلب وعياً ذهنياً وتفكيراً منطقيّاً حاسباً يواكب عملية تطبيقه.[1]

فأنت – مثلاً– تسعى إلى أن تتعرّف على المعاني الدّالة لعناصر الجملة أو الكلام؛ لتتعرّف من خلال ذلك على الوظائف النّحويّة المختلفة كالفاعليّة والمفعوليّة والظّرفيّة والإضافة، وتراقب العلامة الإعرابية التي توافق كل وظيفة. لكن في حالة المنصوبات التّركيبيّة تكون الوظيفة النّحويّة بحكم المألوفة والعلامة الإعرابيّة الموافقة بدهيّة لا تحتاج إلى تفكير. بل إنّه ليتخيّل أن النّصب التّركيبيّ ليس من الإعراب الدلاليّ لحدسيته وشدّة ملابسته لكلماته، فما هي علاقة التّمييز بالإعراب الدلاليّ ؟

٣- الإعراب الدلالي والتمييز:

لو عدنا إلى الأبواب التّسعة في المنصوبات التّركيبيّة؛ لوجدنا أن الأبواب السّتة الأولى تتميز بأن حدسيّة التّركيب فيها أعمق منها في الأبواب الثّلاثة الأخيرة، وذلك أنّه على حين يتعذّر حدوث اللّحن الإعرابيّ في الأبواب السّتة الأولى؛ نجد أنّ اللّحن أمر ممكن الحصول في باب التمييز وباب الحال وباب المفعول المطلق المصحوب بعامله. بمعنى أنّ التّركيبية النّحويّة في الأبواب السّتة الأولى هي تركيبة كاملة؛ لا يمكن أن تسقط إلا بسقوط البنية التّركيبيّة للكلام، على حين أنها في الأبواب الأخيرة نسبيّة لا تبلغ الاكتمال، فيتعذّر علينا على سبيل المثال لا الحصر أن نقول:

- مبدئي (بالرّفع أو الجرّ أو التّسكين) في موضع (مبدئيّاً) وبمعناها.
- أيضٌ في موضع (أيضاً) وبمعناها.
- حينٌ بدلا من (حيناً).
- ثالثٍ بدلاُ من (ثالثاً).

---

١ – ينظر: كتاب الإعراب، ص ٨٧ وما بعدها.

دون أن يؤدي ذلك إلى سقوط البنية التّركيبية أي زوال المعنى الذي تدلّ عليه كل كلمة من هذه الكلمات، على حين تستطيع أن تقول:

- مضى الرّسول مسرعْ.
- أومنُ بالتّجربة إيمانْ شديدْ.
- أنت أكثرنا مالْ.

دون أن يؤدّي إسقاط النّصب الّذي لمسناه في الأمثلة الثّلاثة الأخيرة من كلّ من الحال والمفعول المطلق المصحوب بعامله والتّمييز إلى إسقاط كامل للبنية.

إنّ إسقاط النّصب من المنصوبات التّركيبيّة؛ هو ضرب من ضروب النّقص التّركيبيّ؛ الّذي تحسّه سليقتنا قبل أن يدركه عقلنا، ولا غرابة في ذلك فالإعراب الحدسيّ هو إعراب عفويّ طبيعيّ؛ موصول بعروق الحياة اليوميّة، وتقع كثير من حالاته في لغة التّخاطب الشّفهيّ، ولعلّه الإعراب الوحيد الذي بقي من لغة التّخاطب؛ بعد أن زال الإعراب منها في القرن العاشر الميلاديّ على نحو ما يرى المستشرق الألمانيّ يوهان فوك.

وكما نشاهد إن الإعراب الحدسيّ يبلغ ذروته الحدسيّة في الأبواب السّتة الأولى، على حين أن الأبواب الثّلاثة الأخيرة؛ حدسيتها أقلّ عمقاً، ولذلك فنحن نستطيع أن نعدّ هذه الأبواب الثّلاثة على الأقلّ من الإعراب الدّلاليّ المبوّب.

وأمّا قولنا: (على الأقلّ)؛ فحتّى لا نسقط أبواباً أخرى لا نستطيع إخراجها من الإعراب الدّلاليّ؛ مادام الإعراب فيها يرتبط بالدّلالة، أمّا وصفنا للإعراب الدّلاليّ في الأبواب الثّلاثة بالمبوّب، فلأنّ هناك إعراباً دلاليّاً غير مبوّب؛ قد نعثر على شواهده في أبواب أخرى مختلفة من النّحو، وقد يتعذّر رد الشّاهد فيها إلى هذا الباب أو ذاك؛ لأنّ محاولة تحديد الباب حينها؛ إنّما تكون محاولة لتحديد السّياق التّركيبيّ، وهذا أغنى من أن يُحدّد، فلو أتينا إلى قوله تعالى: ﴿وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ﴾[1] لوجدنا أن السّياق التّركيبيّ هو الذي ولّد دلاليّته وحددها، فقد كان النّعت (مبارك)

١- [الأنعام ٩٢].

بمقتضى السّياق الدّلاليّ العام يقبل الحاليّة، ولكن عندما جاءت الكلمة مرفوعة؛ كان الإعراب هو الفيصل في الحكم بين الملتبسين.

وبناءً على ما سبق فإنّ التّمييز، ولا سيّما تمييز النّسبة، يندرج تحت ما نسميه (المنصوبات التّركيبيّة)؛ والّتي تقسم إلى تسعة أبواب؛ يمتاز الإعراب فيها بأنّه حدسيّ، بيد أنّ التّمييز هو أوّل الأبواب الثّلاثة الأخيرة؛ التي تضعف حدسيتها عن حدسيّة سابقاتها؛ بدليل أنّ إسقاط النّصب منه، والإتيان بالتّسكين بدلاً منه؛ لا يؤدّي إلى إسقاط البنية التّركيبيّة، كما هو الحال في الأبواب السّتة الأولى.

وأمّا تخصيصنا لتمييز النّسبة– وليس كلّ التّمييز تمييز نسبة – فمن أجل الإشارة الضّمنيّة إلى حالات من التّمييز تضعف فيها حدسيّة النّصب، أو تنعدم، فيخرج التّمييز بها من الباب الذي نحن فيه. من هذه الحالات:

– تمييز العدد الذي لا يضاف إلى معدوده، ولا سيّما أسماء العقود المفردة أو المعطوفة، فإنّ فيها إدراكيّة لا تخفى.

– تمييز (كم) الاستفهاميّة الذي يصيبه اللّحن فيُجرّ، ويختلط إعرابه بإعراب (كم) الخبريّة، ووقوع اللّحن أمارة من أمارات الإدراكيّة.[1]

٤– العلاقة بين التَّمييز وعامله:

أ) العمل النحوي وطبيعة العامل في التمييز:

إذا توقفنا عند ماهية العمل النحوي فإننا نجد أن الكلام – وفقاً لنظريَّة العامل النَّحويّ – إمَّا أن يكون عاملاً، وإمَّا أن يكون معمولاً، وإنَّما يقصد النُّحاة بالعامل – هنا – أنَّه بتضام كلمةٍ مع أخرى يحدث أثرٌ نحويٌ في الكلمة الثَّانية نسمّيه عملاً نحويّاً. فالكلمة المحدثة لهذا العمل نسمّيها عاملاً، والكلمة الَّتي وقع عليها هذا العمل نسمّيها معمولاً، وإنَّما العمل هو الإعراب، فإذا قلنا: (فهمت المحاضرة). فالفعل

---

١ – ينظر: الإعراب، ص ٨٧ وما بعدها.

(فهم) عامل قويٌ رفع الفاعل وهو تاء الفاعل المتحرّكة، ونصب المفعول به وهــو (المحاضرة). فالفاعل (فهم) عامل، والفاعل والمفعول به معمولان.

والعامل إما أن يكون لفظيًّا؛ أي منطوقاً ومسموعاً وملفوظاً؛ كالفعل (فهم) في المثال السَّابق، وإمَّا أن يكون معنويّاً لا لفظيّاً؛ كعامل الابتداء وعامل رفــع الفعــل المضارع، على أنَّه ينبغي لنا أن نعلم أنَّ العوامل اللّفظيَّة تنطلق من أسس معنويَّــة؛ فالفاعل الَّذي يرفعه الفعل إنَّما يرفعه على اعتبار معنى الفاعليَّة، وكــذلك ينتصــب المفعول به على اعتبار معنى المفعوليَّة، وهكذا...فما الَّذي يعمل النَّصب في التَّمييز؟

إن الَّذي يعمل النًّصب في تمييز المفرد إنَّما هو الاسم المــبهم الَّــذي يقــوم التَّمييز بتفسيره؛ أي المميَّز. ولو تساءلنا لماذا يكون العامل في التَّمييــز اســماً ولا يكون فعلاً؟!

فإنه في الواقع لا يكون العامل في التَّمييز فعلاً؛ لأنَّ الفعل لا يدلُّ على ذات؛ فتتّسمَ هذه الذَّات بالغموض فتتحاجَ إلى مفسّر، أو بالوضوح فتستغني عنــه. فدلالــة الفعل إنَّما هي على الحدث مقترناً بالزّمان، وهذا الحدث يُسند إلى فاعل، وقد يقــع على مفعول به، ومن ثمَّ إذا كان هناك إبهام؛ فهو ليس إبهاماً في الفعل نفسه وإنمَّــا في النَّواحي المرتبطة بالفعل؛ كالزَّمان أو المكان أو علّة الحدوث...، ولذلك ينتصب عنه المفعول فيه والمفعول لأجله و...

أمَّا الأسماء فتدلُّ على الذَّوات، ومن هذه الذَّوات ما يكون واضحاً جليّاً، ومنها ما يكون غامضاً مبهماً بحاجة إلى تفسير يزيل غموضــها. ألا تــرى أنَّ للأســماء طوائف مختلفة، فمنها ما يدلّ على مطلق العقلاء أو غيــر العقــلاء أو الزَّمــان أو المكان أو الهيئات كأسماء الشَّرط، وأغلبها يكون غير محدَّد بذاتــه فيحتــاج إلــى محدّدات؛ كالتَّعريف أو الإضافة.

ومن منطلق اختلاف طوائف الأسماء نجد كذلك أنَّ من الأسماء ما يدلُّ على مقادير أو أشباه مقادير، نحو (عشرين) و (رطل) و (قفيــز) و (ذراع) و (مــلء) و(مثل)...

وهذه المقادير تدلّ على السَّعة المقيسة، والسَّعة المقيسة هي مفهوم مُجَّــرد لا يتوضَّح إلاَّ عند اقترانه بما يشغله، بيد أن الأشياء الَّتي يمكن أن تشغل هذه السّــعة هي أكثر من أن تحصى. وهنا تستدعي الذَّات المبهمة مفسّراً دون غيره تعمل فيــه عملها النَّحويّ، كما أنه معنوياً مرتبط بها.

وإنَّما عملت النَّصب وهي جامدة؛ لأنَّ عملها على طريق التَّشبيه. وقد اختلف البصريّون في الَّذي شبّهت به، فمنهم من شبَّهها باســم الفاعــل في طلبهــا اســماً بعدها. ومنهم من شبَّهها بـــ (أفعل من)؛ لأنَّ هذه الصيغة تستدعي بعدها اسماً واجب التَّنكير يبيّنها، وهذا ما رجَّحه أبو حيَّان وقوَّاه، وذلك لأنَّ اسم الفاعل– كما يقــول – لا يعمل إلاَّ معتمداً، ومن ثمَّ فهو يعمل في النَّكرة والمعرفة على حدّ سَّواء.

وفيما ينصب تمييز الجملة قولان: أصحُّهما - كما يرى السّيوطي- ما فيها من فعلٍ وشبهه لوجود ما أصل العمل له، وعليه سيبويه، والمازنيّ، والمبرّد، والزَّجَّاج، والفارسيّ.

وصحَّح ابن عصفور أنَّ العامل فيه نفس الجملة الَّتي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الَّذي جرى مجراه، كما أنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الَّــذي انتصب عن تمامه.[1]

وعلى سبيل المثال نقول: (طاب زيدٌ نفساً). فعلـــى الأوَّل يكــون النَّاصـــب للتَّمييز (نفساً) هو (طاب)، وعلى الثَّاني الجملة الَّتي انتصب عن تمامها؛ أي (طاب زيد)، وهكذا في غيره من الأمثلة.

غير أنَّ الصَّواب – كما نرى – هو أنَّ العامل في تمييز النّسبة هو الجملـــة الَّتي انتصب عنها، لأنَّ التَّمييز في هذه الحال لا يرفع الإبهام عن الفعل إذ لا إبهـــام في الفعل وإنَّما يرفع الإبهام عن الذَّات المقدَّرة من الجملة الَّتي تسبقه، والَّتي يمكــن أن نطلق عليها الشَّخصية الاعتباريَّة للجملة.

ب) علاقة التمييز بالإضافة:

---

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٣ – ٢٦٧.

إنَّما يجب نصب التَّمييز إذا كان المميَّز مضافاً إلى غير التَّمييز، ولــم يكــن بوسع التَّمييز أن يغني عن المضاف إليه لأنَّ المضاف إليه حينها يلعب دور تنــوين ملازم للمميّز يمنع إضافته إلى التَّمييز، نحو (لي ملؤه عسلاً) إذ ليس لك أن تقــول (لي ملء عسلٍ)، أمَّا إن أغنى عَنه؛ فإنّه يجوز عندها أن يجرّ بإضافة المميَّز إليــه نحو (هو أشجع النَّاس رجلاً) إذ يمكنك أن تقول: (هو أشجع رجلٍ). وفي ذلك يقول ابن مالك:

والنَّصب حتمٌ بعد ما أضيف إن لم يغنِ عمَّا بالمضاف قد قُرِن[١]

ويجب نصب تمييز العدد إذا كان العدد محصوراً بين العشرة والمئة، نحــو قوله تعالى﴿إنّي رأيت أحد عشــر كوكباً ﴾[٢] ونحو (عشــرين درهماً) ونحو قوله تعالى﴿إنَّ أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً﴾[٣].

وكذلك تمييز (كم) الاستفهاميَّة، خلافاً للفرّاء الَّذي يجوّز جرّهــا، وعلــى ألاَّ تسبق بحرف جرّ؛ لأنَّ جرَّها حينئذٍ بــ (من) مقدَّرة، نحو (كم درهماً لك ؟)، وأيضاً تمييز (كم) الخبريَّة المفصول عنها خلافاً للكوفيّين، نحو (كم لنا أيَّاماً قضيناها فــي هذه الرُّبوع!).[٤]

ويجب نصب التَّمييز إذا كان تمييز نسبة محوّلاً عن فاعل نحو (طاب زيــدٌ نفساً) أو عن مفعول نحو (زرعت الأرض شجراً) أو عن مضاف غيرهما؛ أي عن مبتدأ نحو (زيدٌ أكثر مالاً).[٥]

جــ) علاقة تمييز الذات بعامله:

يشير سيبويه في أثناء تناوله لأمثلة عن التَّمييز، نحو (هــذا راقــودٌ خــلاً) و(عليه نحيٌ سمناً) و(عشرون درهماً) و (موضعُ كفّ سحاباً) و (لي مثله عبــداً)؛

١- ينظر: شرح الكافية الشّافية، ص٧٧١.

٢- [يوسف 4].

٣- [ص 23].

٤- ينظر: تمييز (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، من بحثنا، ص ٦٥ وما بعدها.

٥- ينظر: أوضح المسالك، ٣/٣٦٧.

إلى أنَّ التَّمييز ليس مـن اسـم ما قبله؛ أي المُميَّز ولا هو هو، وليس مـن صـفة المميّز ولا هو محمول على ما حمل.

فإنَّك على سبيل المثال لو قلت: (لي مثله)؛ فقد أبهمت، وذلك لأنَّ (مثله) اسم مبهم يقع على أنواع، قد يكون المقصود منها: الشَّجاعة أو الفروسيَّة أو العبيـد...، فإن قلت: (عبداً)؛ فقد بيَّنت من أيّ الأنواع هو المثل. وكذلك تـبهم إذا قلـت (لـي عشرون)؛ لأنَّك لم تبيِّن من أيّ نوع هو ذلك العدد، فـإن قلـت: (درهمـاً)؛ فقـد اختصصت نوعاً، والنَّوع هو المثل، ولكنّه ليس من اسمه، وكذلك الدّرهم ليس مـن العشرين. فالعلاقة إذاً بين الاسم المبهم والتَّمييز هي علاقة مفسِّر بمفسَّر [١].

د) علة نصب التَّمييز:

إن علة نصب التَّمييز هي شبهه بالمفعول به لكونه فضلة مثله [٢]، وقد مرَّ معنا أن سيبويه كان يصف تمييز النّسبة في نحو (تفقّأ زيدٌ شحماً) بأنَّه فاعل في المعنى مفعول في اللّفظ [٣]، وهذا الشَّبـه يتجلّى واضحاً بمجرَّد الموازنـة بيـن هذا المثال ومثالٍ آخر يتضمَّن مفعولاً به نحو (ضرب زيـدٌ عمراً) ومن جهـة أخرى لو أتينـا إلى تمييز المفرد في نحـو(راقودٌ خلاً) و(منوان سمناً) و(عشرون درهماً) و (ملء الإناء عسلاً) وغيرها؛ لوجدنا أنَّ التَّمييز يستحيل إتباعه بما قبله رفعاً على الصّفة؛ لأنّه جامدٌ وليس مشتقّاً، كما تستحيل إضافة ما قبله إليه لوجود التَّنوين، ومن النَّحاة من شبَّه التَّنوين في هذه الأمثلة ونحوها بالفاعل الَّذي يمنع رفع المفعول، ووضّحوا أنَّ هذا التَّنوين يحذف في الأعداد المركّبة، ولكنَّ حكمه يبقى مراداً؛ فيظلّ داخلاً في التَّقدير، ولذلك ينتصب التَّمييز بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إنّي رأيت أحد عشر كوكباً﴾ [٤]، ومثّل التَّنوين الهاء في نحو (لي ملؤه ذهباً) فقد أشبهت عندهم الفاعل الَّذي يمنع رفع المفعول.

١- ينظر: الكتاب، ١١٧/٢ وما بعدها.

٢- ينظر: شرح اللُّمع في النّحو، ص٧٦.

٣ - ينظر: فقرة فاعليَّة المعنى ومفعوليَّة اللَّفظ من بحثنا هذا، ص٧٧-٧٨.

٤- [يوسف 4].

وقد اختلف النُّحاة في الَّذي شبِّه به المبُهمُ العامل في التَّمييز فمنهم من شـــبَّهه باسم الفاعل، فاعتبره فرعاً في العمل عليه، وليس الفرع كالأصل؛ إذ التّمييزُ نكرة، على حين يجوز لاسم الفاعل أن يعمل في المعرفة والنَّكرة [١]، وحمله فريق آخــر على (أفعل من)، وذلك لأنَّ هذه الصّيغة تطلب بعدها اسماً نكرة يبيّنها [٢].

ومهما يكن من أمر؛ فإن العامل في تمييز المفرد هو ممَّا يعمل عمل الفعل، ولك في الموازنة الآتية خير مثال على التّشابه اللّفظي بين الذَّات المبهمة العاملة في التَّمييز وما يعمل عمل الفعل من مصدر ومشتقَّات:

رطـــلٌ زيتاً	ضاربٌ زيداً
منوان سمناً	ضاربان زيداً
عشرون درهماً	ضاربون زيداً
ملء الإناء عسلاً	ضرب عمرو زيداً

إذ التّشابه ــ كما ترى ــ آت من العدد ومن التَّنوين، أو ما هو بمنزلة التَّنوين.[٣]

وإذا ابتعدنا عن النَّاحية الشَّكلية الَّتي يتشابه فيها التَّمييز مـــع المفعـــول بـــه، وجدنا من جهة أخرى أنَّ التَّمييز يتشابه مع المنصوبات في نواحٍ معنويَّة فهو يشترك معها في إزالة الإبهام، وذلك أنَّ المفعول به يرفع الإبهام عمَّن أو عمَّا وقـــع عليـــه الفعل، والمفعول فيه يرفع الإبهام المرتبط بزمن حدوث الفعل أو مكانـــه، والحـــال يكشف عن الإبهام الحاصل في الهيئة المرافقة لحدوث الفعل وهكذا الأمر في بقيَّـــة المنصوبات. وعلى هذا الاعتبار نُصب التَّمييز، وغدا النَّصب معلماً مرتبطاً بإزالـــة الإبهام.

ومن ثمَّ لمَّا كان الرَّفع علم الإسناد لم يبق أمامنا إلاَّ النَّصب أو الجرّ، وكمـــا يلاحظ فإنَّ علاقة التَّمييز بعامله هي علاقة تفسير لا علاقة ارتباط، ولذلك لم يحمل

١- ينظر: الأشباه والنّظائر، ٢/٢٧٧. وينظر: علل النَّحو، أبو الحسن محمّد بن عبد الله، تحقيق ودراسة د.محمود جاسم محمَّد الدَّرويش، مكتبة الرّشد- الرّياض، د.ط، ١٩٩٩م، ص٣٩٢.

٢- ينظر: العمل النحوي وطبيعة العامل في التَّمييز، من بحثنا هذا، ص١٠٢ وما بعدها.

٣ - ينظر: التخمير، ص٤٤٩.

على ما حُمِل عليه المضاف إليه أو الاسم المجرور، وإنَّما حملت علاقته بما قبله على أخفّ الحركات وهي الفتحة، ولا يخفى علينا أنَّ النَّصب بالفتح – كعلامة أصليَّة – ينسجم مع قانون الجهد الأقل أو ما نسمّيه الاقتصاد اللُّغوي. فالعرب تهرب من الضمَّ والكسر إلى الفتح كما تهرب إلى السُّكون.

٥– جرّ التَّمييز في التركيب:

"يُجرُّ التَّمييز: بإضافة ما قبله إليه إن حذف التَّنوين أو النّون نحو: رطل زيتٍ، وإردبّ شعيرٍ، ومنوا سمنٍ، ولا يُحذف شيء غير التَّنوين أو النّون إلاَّ مضافٌ إليه صالحٌ لقيام التَّمييز مقامه نحو: زيدٌ أشجع النَّاس رجلاً فيقال: أشجع رجلٍ. فإن لم يصلح لذلك نحو: لله درّه رجلاً، وويحه رجلاً لم يجز الحذف، فلا يُقال: لله درُّ رجلٍ، ولا ويحَ رجلٍ."[١] فمتى يجب جر التمييز ؟

تجب إضافة مفهم المقدار إلى التَّمييز؛ إذا كان المقصود به الآلة الَّتي يقع بها التَّقدير لا المقدار نفسه، وعندها تكون الإضافة على معنى (الَّلام) لا على معنى (من)، نحو (عندي منوا سمنٍ وقفيز برٍ وذراع ثوبٍ) إذا أردت الرَّطلين اللَّذين يوزن بهما السَّمن، والمكيال الّذي يكال به البر، والآلة الَّتي يقاس بها الثوب. وكأنّك حينها تقول: (عندي منوان للسَّمن، وقفيز للبرّ وذراعٌ للثَّوب).

إنَّ ألفاظ المقادير حينها يراد بها آلات المقادير؛ لا المقادير نفسها، وهذه لا تُفسَّر، وإنَّما تربط بالنَّوع الَّذي يقدّر بها؛ أي النَّوع الَّذي تختصّ هذه الأداة بتقديره، ومعنى الاختصاص هذا نجده في علاقة الإضافة لا علاقة التَّفسير.

ومن ثمَّ فالعلامة الصَّوتيَّة للجرّ، وهي الكسرة، توحي بارتباط المجرور بما قبله على نحو ما نجده في ارتباط الاسم المجرور بحرف الجر الَّذي يسبقه والمضاف إليه بالمضاف كما تجب الإضافة إذا كان المميَّز بعضاً من التَّمييز، ولم تتغيَّر تسميته بالتَّبعيض، فبقي على اسمه الأوَّل، نحو: (غصن ريحانٍ)، و (ثمرة

---

١ – همع الهوامع، ٢/٢٦٣ – ٢٦٤.

نخلةٍ)، و (حبُّ رمَّانٍ)، و... والعلّة في هذا أنَّ الجهل ليس بماهية هذه المسـمَّيات التي لم تتغيَّر بالتَّبعيض وإنَّما بارتباطها بما يحدّدها.

فإن تغيَّرت ك(جبّة خز)، و(خاتم فضّة)، و(سوار ذهب)، فإنَّها أسماءٌ حادثـة بعد التَّبعيض، والعمل الَّذي هيّأها للهيئات اللاَّئقة بها، فلك في هـذا النَّـوع الجـرّ بالإضافة، والنَّصب على التَّمييز أو الحال. والإضافة أرجح،- كما يرى السيوطي - لأنَّ الحال يُحوجُ إلى التَّأويل بمشتق كما تقدَّم، والتَّمييز بابٌ ضعيفٌ لأنَّه في خامس رتبة من الفعل، لأنَّ النَّصب فيه على التّشبيه بـ (أفعل من)، و (أفعل من) مشبه بالصّفة المشبَّهة، وهي مشبَّهة باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلاَّ عنـد تعـذّر الإضافة، [1] لكن إن اخترت النَّصب، فإن كونه على التَّمييز حينها أولى منه علـى الحال، كما يرى ابن مالك وفاقاً لأبي العبَّاس.[2]

وإنَّما جاز هنا الجرُّ والنَّصب؛ لأنَّ هذه الأسماء طارئة بعد التبعيض، وقـد يكـون الجهل بها من حيث الماهية، أو بالارتباط المتحقَّق لها.

وكذلك يجب جر التَّمييز بعد الأعداد المفردة أي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، والعددين مئة وألف نحو (ثلاثة قروء) و (مئة دينار) [3]، وبعد كم الخبريَّة غير المفصول بينها وبين تمييزها نحو قول الفرزدق: كم عمّةٍ لك يا جرير وخالة[4]. و ذلك لأن هذه الأعداد الَّتي يجرّ التَّمييز بعدها تزداد فيها – كما بيَّنا سابقاً – سمات الوصفية فلا تعامل معاملة الذّوات المبهمة الَّتي ينتصب عنها التَّمييز. هذا من النَّاحيَّة الدَّاخليَّة، أمَّا من النَّاحية الخارجيَّة فإنَّه لا يلحق بها نون أو تنوين ينتصب عنه التَّمييز.

وقد زعم ابن عصفور أنَّ التَّمييز بعد (كأيّن) واجب الجرّ، بيد أنَّ مذهب الخليل وسيبويه هو أنَّ جرَّ التَّمييز بعد (كأيّن) مع فقد (من)؛ إنَّما هو على إضمار

---

١ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٤.

٢- ينظر: التسهيل، ص١١٤ – ١١٥.

٣ – ينظر: فقرة تمييز العدد الصَّريح، من بحثنا هذا، ص٤٨ وما بعدها.

٤ – ينظر: فقرة تمييز كم الخبريّة، من بحثنا هذا، ص٦٨ وما بعدها.

(من)، وليس على إضافة (كأيّن)، وذلك لأنَّ نونها تمنع الإضافة، وقد ورد تمييزها منصوباً في قول الشَّاعر:

اطرد اليأس بالرَّجا فكأيّن آلما حُمَّ يسره بعد عسر [١]

ويجوز إظهار (من) مع التَّمييز كـ (رطلٍ من زيتٍ)، و (ملء الأرضِ من ذهبٍ)، (ولي أمثالها من إبل)، و (غيرها من شاء)، إلاَّ أن يكون آتياً بعد العدد فلا تدخله (من) ما لم يخرج عن التَّمييز بالتَّعريف، فلا تقول (عشرون من درهم)، وإنَّما (عشرون من الدَّراهم)[٢] ومثله تمييز (كم) الاستفهاميَّة؛ فإنه "لا يُجرُّ (بمن) وإن كان أصله كذلك، فأصل كم درهماً لك؟ كم من الدَّراهم لك كما كان عشرون درهماً بمعنى عشرون من الدّراهم ولكنَّهم حذفوا استخفافاً" [٣]. بيد أنَّه إذا كان تمييز (كم) قد تراخى عنها، وكان في تراخيه عنها ما يؤدّي إلى التباسه بغيره؛ كالتباسه بالمفعول به في قولك (كم ضربت رجلاً ؟) فإنّه يحسن دخول (من) لتخليصه إلى التّمييز، لأنَّ السَّامع لا يدري ألمقصود (كم رجلاً ضربت في المرّة الواحدة؟) أم المقصود (كم مرّة ضربت فيها رجلاً واحداً؟)؟ فإذا قلت (كم ضربت من رجل؟) فقد حسمت الأمر للتَّمييز لا المفعول به [٤].

ولا يجوز كذلك جر تمييز (كذا) بـ (من) اتّفاقاً، فلا يصحّ في (كذا وكذا كتاباً) أن يقال (كذا وكذا من كتاب)، وكذلك لا يجوز إظهار (من) قبل تمييز النّسبة المحوّل، فلا يقال: (طاب زيدٌ من نفسٍ)، ولا (فجرَّت الأرض من عيونٍ) ولا (زيد أكثر من مال) [٥]. ويجوز إظهارها قبل التَّمييز في نحو(لله درّك فارساً) عند من أعرب فارساً تمييزاً لا حالاً، لأنَّه غير محول عن الفاعل صناعة، وإن كان فاعلاً في المعنى؛ إذ المعنى (عظمت فارساً)، والفارس هو أنت.

---

١ – مر ذكره ص٧١، وينظر: فقرة تمييز كأيّن، من بحثنا هذا، ص٧١-٧٢.

٢ – ينظر:همع الهوامع، ٢/٢٦٥.

٣ – نظام الجملة عند اللُّغويين العرب في القرنين الثَّاني والثالث للهجرة، ص ٢٣٢.

٤ – ينظر: الأصول في النَّحو، ١/٢٢٦ – ٢٢٧.

٥ – ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٥ – ٢٨٠.

وعلى هذا الاعتبار أجاز بعض النَّحويّين – ممّن عدّوا النَّكرة المنتصبة في هذا الباب تمييزاً لا حالاً– في أسلوب (نعم وبئس)، أن تدخل (من) على التَّمييز، ومن ذلك (نعم رجلاً زيدٌ)، يجوز (نعم من رجلٍ) قال:

فنعم المرء مــن رجــلٍ تهامِ[1]

على حين أنكره آخرون ومنهــم السّيوطي [2].

إن الجرّ بـــ (من) يقتضي وجود ذات ظاهرة تعود عليها (من) ولذلك – مثلاً – نجد أنَّها لا تجرُّ تمييز النّسبة لأنَّ المبهم حينها هو ذات مقدَّرة لا ظاهرة، وعند الجر بـــ (من) تصبح شبه الجملة المكوّنة من (من) ومجرورها مغنيةً عن ذكر التَّمييز وليس مجرورها هو التَّمييز لأنَّ التَّمييز نكرة وما بعدها خرج عن التَّمييز بالتَّعريف.

٦- التَّمييز رتبة:

أ) الرُّتبة في التركيب:

رتبة العنصر النَّحويّ هي موقعه في الجملة بالقياس إلى بقيَّة العناصر النَّحويَّة، وذلك وفق ترتيبٍ يعكس النّظرة العقليّة إلى اللُّغة على أنَّها تمثيل لعناصر الواقع وعلاقاتها بعضها ببعضٍ، لكن بشكل لغوي.

فالجملة الفعليّة – وهي الجملة الَّتي تبدأ في الحالة العاديَّة بالفعل– ينطوي لسان حالها على اعتبار الفعل أساساً للوجود اللغوي، وأنَّه الفيصل بين الوجود وعدمه، وما دام هناك (فعلٌ) فهناك ذات ينسب إليها هذا الفعل هي الفاعل. ولم يجز أن يتقدَّم الفاعل على الفعل لأنَّ الفعل هو الأساس إذاً تظهر الذات في ساحة التعبير، وحدوث الفعل يقتضي وجود الفاعل المحدث له، أو الذات التي يُسند إليها الفعل، وإنَّما تأتي سمة الفاعل من نسبة الفعل إلى من يقوم به، إذ لا فاعل دون فعل.

---

١ – ينظر: أوضح المسالك، ٣٦٧/٢ – ٣٦٩.

٢ – ينظر: همع الهوامع، ٢٦٥/٢.

وأمَّا إذا تقدَّم ما حقُّه أن يكون الفاعل على الفعل، فلا يعود اسمه فاعلاً، وإنَّما هو مبتدأ والفائدة الَّتي تتحصّل له من الفعل بعده أو ما فيه معنى الفعل إنَّما تنهض بها وظيفة نحويَّة ماهيتها الخبر. ونحن عندها في مضمار جملة أخرى هي الجملة الاسميَّة. وهنا تنطلق الجملة الاسميَّة من اعتبار آخر، فالذَّات هي الَّتي تصدر عنها الأفعال، وحدوث الفعل منوط بوجود ذات يصدر عنها، فالأحْداث على اختلافها تنسب إلى الذَّات، ولا أحداث من دون ذات.

وهكذا نجد أنفسنا في الجملة الاسمية أمام نظرة جديدة إلى ترتيب الموجودات والأحداث بشكل جديد في التعبير، يعتبر الذات أولاً والحدث ثانياً، بينما كان ترتيب الجملة الفعلية يعتبر الحدث اولاً، ثم ينطلق نحو التعبير عن الذات في ساحة اللغة وعلى ذلك فالاسم المرفوع الواقع بعد الفعل هو الفاعل والاسم المرفوع الواقع قبل الفعل هو المبتدأ، ولا يجوز للاسم المرفوع أن يغيّر موقعه بالنّسبة لهذا الفعل ويبقى محافظاً على وظيفته النَّحويَّة؛ لأنَّ المنطلق الَّذي ينطلق منه المعنى العام للجملة يتغيّر بتغيّر هذا الموقع، ومن هنا نجد أنَّ رتبة الفاعل – مثلاً – بالنّسبة إلى فعله هي رتبة ثابتة، والمساس بها يعني المساس بالمنطق التّكوينيّ الّذي انطلقت منه رؤية الجملة في تمثيلها التَّكوينيّ للواقع. ومن أمثلة الرُّتبة الثَّابتة أيْضاً رتبة المضاف إليه بالنّسبة إلى المضاف، فهما يدخلان في علاقة تركيب يكون المضاف إليه فيها ثابتاً، ولا يجوز أن يكون أوَّلاً. وهذا ينطلق من رؤية عقلية، فالمضاف إليه يحدّد المضاف، ولا يعقل أن يتقدَّم المحدِّد محدَّده، بل لا تحديد إذا لم يكن هناك شيءٌ قابل للتّحديد.

وفي المقابل نجد أنَّ هناك رتباً غير محفوظة، وأنَّ ما تكون رتبته ثابتة بالنّسبة إلى عنصر نحويّ معيّن؛ قد تكون رتبته ليست كذلك بالنّسبة إلى عنصر آخر؛ كرتبة المفعول به بالنّسبة إلى الفاعل، ولا سيّما أنَّ هناك علامات نحويَّة ترافق الوظيفة النَّحويَّة في تغيّر مواقعها، فلا يكون معها التباس بين وظيفة وأخرى، بل إنَّه في الحالة الَّتي يحتمل فيها حدوث التباس؛ كأن يتعذَّر ظهور العلامة لسبب صوتيّ مثلاً، يلزم التَّرتيب الطَّبيعيّ. وأمَّا مطواعيَّة رتبة عنصر بالنّسبة إلى عنصر آخر؛

فتعود إلى اعتبارات واقعيَّة عبَّرت عنها اللُّغة من خلال التَّقديم والتَّأخير؛ كإيلاء الأهمّيَّة للعنصر المتقدّم، أو تحقيق التَّشويق من خلال التَّأخير، أو فسح مجال للتّأمل أو غير ذلك.

وقد يكون العنصر ذا رتبة ثابتة بالنّسبة إلى عنصر، لكنَّ رتبته بالنَّسبة إلى آخر هي رتبة مِطواعة. فالفاعل مثلاً لا يجوز أن يتقدَّم على الفعل، لكنَّ المفعول به يجوز فيه ذلك؛ مع أنَّ رتبة كلّ من الفاعل والمفعول به تقع بعد الفعل، وتفسير ذلك: أنَّ الحديث عن ركني الإسناد يختلف عن الحديث عن بقيَّة عناصر الجملة، فعليهما يرتكز المنطق التَّكويني للجملة، فإذا ابتدأ ما حقُّه أن يكون الفاعلُ الجملةَ تنحّى عن الوظيفة النَّحويَّة للفاعل وإن ظلّ محتفظاً بدوره كمسند إليه، لأنَّه ثمَّة منطقٌ تكوينيٌّ مرتبطٌ بالجملة الَّتي تبدأ بالاسم، وإذا ابتدأ الفعل الجملة كنَّا أمام منطق تكوينيّ آخر. أمَّا العناصر الأخرى في الجملة؛ فدورها مختلف؛ إذ هي لتوضيح العلاقة الإسناديَّة بين المسند والمسند إليه من زوايا مختلفة، ومن جهة أخرى، فما هو مقدَّم في اللّفظ قد يكون متأخراً في المعنى، فالمفعول به – مثلاً – قد يأتي قبل الفعل العامل فيه، لكنه في التَّقدير واقع بعده.

ب) ظاهرة التَّقديم والتَّأخير:

تُعدُّ ظاهرة التَّقديم والتَّأخير من الظَّواهر الَّتي يفضي إليها الإعراب في اللُّغة العربيَّة، فتعطي اللّسان العربيّ طواعيةً وحرّيَّةً في الكلام؛ تتَّفق وما تقتضيه بلاغة اللُّغة، إذ يمنع وجود الإعراب حدوث اللّبس عند تقديم ما حقّه التَّأخير، فإذا تعذَّر ظهور الإعراب أو استثقل لعلّة صرفيّة ما؛ امتنعت فيه هذه الظَّاهرة، كقولك: (ضرب موسى عيسى)، وذلك لأنَّ هذه الظَّاهرة إنَّما تقتضي عدم حدوث الالتباس، وإلاَّ فهي تمتنع فيما لا يتحقَّق فيه ذلك، والَّذي يمنع اللّبس إنَّما هو ظهور الإعراب.
وهذه الظَّاهرة تحافظ على المعنى الأصلي؛ الَّذي تكون عليه الجملة قبل إحداث التَّغييرات في أماكن عناصرها، وذلك لأنَّ مفهوم الرُّتبة مأخوذ به في الاعتبار، فعندما تقول: (أكلَ التُّفاحةَ أحمدُ)؛ فالفاعل (أحمدُ) مؤخّر في اللّفظ لكنّه مبدوء بـــه في المعنى.

إذاً فالمعنى الأصليّ لا يتغيّر، بيد أنَّ هذه الظَّاهرة من شأنها إضفاء ومضات بلاغيَّة دلاليَّة على اللُّغة، وذلك من حيث إيلاء ما تمَّ تقديمه أهمّيَّة لم تكن لتتأتَّى له لو بقي في مكانه المتأخّر. ومن ثمَّ فهناك رتب محفوظة؛ لا يمكن فيها للعنصر النَّحوي أن يتجاوز مكانه في التَّركيب؛ كرتبة الفاعل بالنّسبة إلى الفعل، فهي تقتضي أن يأتي الفاعل بعد فعله، وإلاَّ لمَّا عاد فاعلاً، وهناك رتبٌ غير محفوظة؛ كرتبة المفعول مع الفاعل، إلاَّ في حالات معيَّنة يخشى فيها حدوث الالتباس.

وبناء على ما تمَّ ذكره فإنَّ ظاهرة التَّقديم والتَّأخير لها من الضَّوابط والمعايير؛ ما يجعلها – حقيقةً – تعطي اللّسان العربيّ طواعيَّة وحرّيَّة في التَّعبير؛ لا يخشى معها الإخلال بالمعاني الأصليَّة، بل إنَّ من شأنها – كما قلنا – أن تضيف معاني أخرى يقتضيها السّياق اللُّغوي الموافق لسياق المقام.

جـ) رتبة التَّمييز:

يجمع النُّحاة على امتناع تقدُّم التَّمييز على عامله إذا كان تمييز مفرد، فلا يجوزعندهم قولك: (لي سمناً منوان) [1] تريد بـ (سمناً) تمييز (منوان). أمَّا إذا كان الَّذي أمامنا تمييز نسبة، فالعامل في التَّمييز – كما يرون – إمَّا أن يكون غير متصرّف، وإمَّا أن يكون متصرّفاً. فإذا كان العامل في التّمييز غير متصرّف، كما في (ما أحسن زيداً رجلاً) فالنُّحاة على منع تقدّم التَّمييز على عامله، وقد يأتي الفعل في ظاهر الأمر متصرّفاً، ولكنّه في حقيقة الأمر. بمعنى غير المتصرّف، كما في (كفى بزيدٍ رجلاً!) فيمتنع تقدُّم التَّمييز على عامله؛ إذ المعنى (ما أكفاه رجلاً!).

أمَّا إذا كان متصرّفاً؛ فالنّحاة منقسمون إلى فريقين، فيذهب إمام النّحاة سيبويه، ومعه الأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربة إلى منع تقدُّم التَّمييز على عامله، فلا يجوز عنده أن تقول: (نفساً طاب زيدٌ)، كما أنَّك لا تقول: (عندي درهماً عشرون).

١- ينظر: المفصَّل، ص٦٦. وينظر: التخمير، ص٤٥١.

وحجّة سيبويه في ذلك أنَّ كلام العرب استقراءٌ وليس قياساً، ومن ثمَّ فالتَّمييز في هذا المثال ونحوه فاعل في المعنى؛ فأصل التقدير (طابت نفسُ زيد)، وقد أوهن بزوال الرَّفع عنه وإلحاقه لفظاً بالمفعول – وهو من الفضلات – فلا يزاد وهناً بتقديمه على فعله.

ومن ناحية أخرى فهذا التَّمييز فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، فلم يجز تقدُّم التَّمييز هنا على عامله، كما لو كان فاعلاً لفظاً، ولو فعلت لوضعته في مكان لا يصحُّ فيه أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل.

أمَّا ابن عصفور فيمنع تقديم التَّمييز على عامله بناءً على أنَّ النَّاصب له هو الجملة بكاملها وليس الفعل.

ويذهب الكسائي منفرداً عن الكوفيّين، ومعه المازنّي والمبرّد والجرميّ إلى جواز تقدّم التَّمييز على عامله المتصرّف، واختاره ابن مالك الَّذي يقول:

وعامل التَّمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التَّصريف نزراً سبقا

فلك عندهم أن تقول: شحماً تفقَّأت، وعرقاً تصبَّبت، وهذا برأيهم يختلف عن (عشرين درهماً) خلافاً لسيبويه، وذلك لأنَّ العامل في الدِّرهم لم يؤخذ من الفعل، وحجّتهم في ذلك أنَّ الفعل عامل قويّ بالتصرّف، فمنعُ تقديم معموله، وليس فاعلاً في اللَّفظ لا موجب له. ولو كانت الفاعليَّة الأصليَّة موجبةً للتَّأخير مانعةً من التَّقدّم لعُمل بمقتضى ذلك في نحو (أذهبت زيداً)، فكان لا يجوز أن يُقال:

(زيداً أذهبتُ): لأنَّ أصله: ذهب زيدٌ ولا خلاف في أنَّ ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز (صدراً ضاق زيدٌ) وما أشبهه.(١)

---

١ – ينظر: الأصول في النحو، ١/٢٢٣ – ٢٢٤. وينظر: التخمير، ص: ٤٥١. وينظر: شرح الكافية الشافية، ص٤٧٤ – ٤٧٩. وينظر: شرح ابن عقيل، تح. ح الفاخوري، ١/٥١٦–٥١٨. وينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٨، وينظر: شرح اللمع في النحو، ص٧٦ – ٧٧.

وهم كذلك يجيزون تقدُّم التَّمييز على عامله المتصرّف بناءً على جواز تقدُّم الحال، وهو المرفوع في المعنـــى، على عامله المتصرّف في نـــحو (راكباً جـــاء زيدٌ)؛ إذ (راكبًا) هو في المعنى خبر لـــ (زيد) [١]، فلك عندهم أن تقول: نفساً طاب زيد، وعرقاً تصبّب بكر، واستدلوا بقول الشَّاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب [٢]

وأمَّا ردُّ الفريق الأوَّل على ما أتى به الفريق الثاني، فقائم على أنَّ الفعل المتصرّف العامل في التَّمييز استوفى فاعله لفظاً، ولم يستوفه معنى، فإن أنت قلت تصبَّب زيدٌ عرقاً فإنَّ الفاعل اللَّفظي هو زيدٌ، ولكن فعل التَّصبّب في الحقيقة ليس له، وإنّما للعرق. ولذلك لم يجز تقديم التَّمييز، كما لم يجز تقديم المرفوع.

أمَّا الأمثلة الَّتي جاء بها الفريق الثّاني، وقد تقدَّم فيها الاسم المنصوب على عامله المتصرّف مع أنَّه مرفوع في المعنى، فالرَّدّ عليها أنَّ الفعل المتصرّف فيها قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، فبقي المنصوب فضلة، ولذلك جاز تقديمه.

ففي المثـــال السَّابق (راكباً جاء زيدٌ)؛ (زيدٌ) هو الفاعل لفظاً ومعنى، وقـــد اســـتوفى الفعل (جاء) فاعله، وجاز لك أن تقدّمه، كما تقدّمه في نحو (عمراً ضرب زيدٌ).[٣]

١- ينظر مثلاً: المقتضب، ٣٦/٣. والأصـــول في النحو، ٢٢٣/١ – ٢٢٤، وشـــرح الكافية الشافية، ص٧٧٤-٧٧٩. والأشباه والنَّظائر، ١٥٠/٤ – ١٥٢. وهمع الهوامع، ٢٦٨/٢، وظاهرة الشُّذوذ، ص٢٧٦- ٢٨٩.

٢ – ينظر: الكواكب الدرية، ص٤٧٧.

٣ – ينظر: أسرار العربيَّة، تح. البيطار، ص١٨٥ – ١٨٦.

ومن ثمَّ لم يجز عند الفريق الأوّل أن تقيس التَّمييز على الحال؛ إذ القياس – كما يقول ابن النَّحاس – " لا يتَّجه، لأنّ الفرق بين الحال والتَّمييز ظاهر، لأنَّ التَّمييز مفسّر لذات المميَّز، والحال ليس بمفسّر. فلو قدَّمنا التَّمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز.

وقال الأبذيّ في (شرح الجزوليَّة): التَّمييز مشبه للنّعت، فلم يتقدَّم، وإنَّما تقدَّمت الحال، لأنَّها خبر في المعنى، ولتقديرها بـــ (في) فأشبهت الظَّرف، وأيضاً فالحال لبيان الهيئة لا لبيان الذَّات ففارقت النَّعت.

وقال الفارسيّ في (التَّذكرة): إنَّما لم يجز تقديم التَّمييز لأنَّه مفسّر / ومرتبة المفسّر أن يقع بعد المفسَّر. وأيضاً فأشبه عشرون، وأمَّا الحال فحملت على الظَّرف" [١]

وأمَّا البيت الَّذي استشهد به المجيزون؛ فقد ردَّ عليه ابن جنّي والزَّجاج بأنَّ الرّواية الصَّحيحة له هي: وما كان نفسي بالفراق تطيب [٢]. ويرى بعض المحدثين أنَّ هذا الشَّاهد لا حجَّة فيه، ولـــئن صحَّت تلك الرّواية فنقول: نصب (نفســـاً) بفعل مقدَّر، كأنَّه قال: (أعني نفساً)،[٣] وروايته بـــ (نفساً) هو قول " لا تبنى عليه قاعدة، لسببين: أوّلهما أنَّه شعر، وللشّعر ضرائره وقيوده، وثانيهما أنَّه نادر في ظاهرته، والقواعد تبنى على الكثير". [٤]

وخلاصة القول أنَّه لا يجوز تقديم التَّمييز على الفعل، وذلك لأنَّ العامل في التَّمييز هو الجملة بالكامل، ففي الجملة ذات مقدَّرة مبهمة تمثّل الشَّخصية الاعتباريَّة للجملة، وطبيعة التَّفسير تقتضي أن يتقدَّم المبهم على تفسيره، إذا لا يُعقل منطقيّاً أن يسبق التَّفسير الإبهام. وكما أنَّ تمييز المفرد لا يتقدَّم على الذَّات الظَّاهرة المبهمة، فكذلك تمييز النّسبة لا يجوز له أن يتقدَّم على الذَّات المقدَّرة المبهمة.

١– الأشباه والنّظائر، ٤/١٥٠ – ١٥٢.

٢ – ينظر: المرتجل، ص١٥٨ – ١٥٩، وأصول النَّحو العربي، ص٧٤.

٣- ينظر: أسرار العربيّة، تح. البيطار، ص١٨٥ – ١٨٦.

٤– أصول النَّحو العربي، ص١٥٠ – ١٥١.

ويجوز وفاقاً أن يتوسّط التَّمييز بين العامل المتصرّف ومعموله نحو (طاب نفساً زيدٌ)، و(فجَّرنا عيوناً الأرضَ)، ونحو قول المتنبّي:

فهنَّ أسلن دماً مقلتي وعذَّبن قلبي بطول الصُدود

فقد توسّط التَّمييز دماً بين الفعل المتصرّف (أسلن) ومفعوله (مقلتي)، وكذلك هو الحال إذا كان العامل وصفاً يشبه الفعل المتصرّف. نحو: (ممتلئٌ ماءً الخزّان) فـ (ممتلئٌ) هنا شبه متصرّف لأنَّه اسم فاعل من (امتلأ)،[1]وإنَّما جاز التَّوسُّط؛ لأنَّ التَّوسُّط هنا لفظيٌّ لا معنويٌّ، فقد تقدَّم في اللّفظ لكنّه متأخرّ في المعنى.

د) حذف التمييز:

يقصد به حذف أحد ركني الإسناد من الجملة، أو إحدى الفضلات، وذلك اعتماداً على دلالة السّياق، فالمعروف عن اللُّغة العربيَّة أنَّها لغة إيجاز واختصار، وعليه فالحذف يعدُّ ضرباً من ضروب البلاغة فيها وأمارة من أمارات الذَّكاء ووسيلةً تعبيريَّة بديلة. ولكن كما قلنا فإن الحذف إنَّما يكون بدلالة السّياق على المحذوف؛ إذ لا بدَّ من وجود قرينة تدلّ على المحذوف، فإذا قلتَ – على سبيل المثال ـ: رأيت أسداً يحمل بندقيَّة، فوجود القرينة (يحمل بندقيَّة) هو الذي منع ذهني من الانصراف إلى أنَّ المقصود هو الأسد الحقيقيّ، فحمل البندقيَّة ليس من لوازمه، وبالتَّالي يتبيَّن أنَّ المراد هو رجل كالأسد، وقد تكون القرينة آتية من المقام، كقولك لزميلك وأنت تنظر إلى فتاة جميلة: إنّي أرى قمراً، فالمقصود فتاة تشبه القمر. فالحذف بدلالة السّياق أو المقام؛ إنَّما هو حذف في اللّفظ دون المعنى، إذ المحذوف لفظاً حينها داخل في التَّقدير. وإنَّما أتى الحذف من باب الاختصار، ولإمكان الدَّلالة عليه دون ذِكره ولا تنسَ من جهة ثانية أنَّ البلاغة في الإيجاز، فهي إذاً تقوم على إيراد المعاني الكثيرة من خلال الألّفاظ القليلة، وجوهر البلاغة قائم على الإقلال في اللّفظ إقلالاً يزيدُ من سعة المعاني فعندما تقول – مثلاً –: (أنت قمر). بحذف الأداة

١– ينظر: همع الهوامع، ٢/٢٦٨. وينظر: المعجم المفصَّل في النحو، ١/٣٧١ – ٣٧٢. وينظر: النحو الوافي، ٢/٤٢٤ – ٤٢٥.

والوجه، ففي حذف الأداة توكيد على الشَّبه يصل إلى درجة الانطباق؛ بعد أن كانت الفتاة بوجود الكاف هي بين أن تكون القمرَ وبين ألاَّ تكون، وفي حذف الوجــه مــا يستدعي إلى ذهنك أوجهاً مختلفةً للشَّبه لا حصر لها؛ كالجمال والبهــاء والبيــاض وغير ذلك، وكلُّها داخلة في الحِسبان بعد أن كان ذكر وجه الشَّبه يقيّد التّشبيه به.

ذكر ابن جنّي أنَّ التَّمييز يُحذف إذا علم من الحال كقولنا: عندي عشــرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التَّمييز إذا قصــد المتكلّم الإبانة،وإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجــب علــى نفسه ذكر التَّمييز،وهذا يصلحه ويفسده غرض المتكلّم، أي إن المعوّل على المعنــى المراد، والقصد المبتغى.

وذكر ابن هشام شاهدين من القرآن حذف فيهما تمييز العدد ومثالاً حذف فيه تمييز (كم) الاستفهاميَّة، وذكر أنَّ حذفه شاذٌ في باب (نعم).

وقد جاء حذف التَّمييز في التَّنزيل ممَّا يدلّ على أنَّ حذفه جــائز، قــد ورد التمييز محذوفاً في تأويلات النحويين في مواطن مختلفة [١].

هــ) مواطن حذف التَّمييز:

1- حذف أحد التَّمييزين اكتفاءً بالآخر:

لقد حذف التمييز على هذا النَّحو في قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتَّى يتبيَّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾[٢] وذلك أنَّ قوله (من الفجر) فــي موضع التَّمييز لــ (الخيط الأبيض) وقد اكتفي بهذا التَّمييز وحُذِف تمييز آخــر فكان التَّقدير (من الخيط الأسود من الليل)، وهذا عائد إلى أن بيان أحد الخيطين فيه بيان للثَّاني.[٣]والحقيقة أنّ هذا موضع الحال لا التّمييز؛لأنه مرتبط بمعرفــة، لكن ليس بممتنع أن يجري حكم الحذف هذا على التمييز.

١- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ٣٢٩/١ – ٣٣٠.

٢ – [البقرة 187].

٣ – ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ٣٣٠/١.

إن ذكر أحد التَّمييزين اكتفاءً بالآخر إنَّما هو تحفيز للمتلقي من أجل إعمـــال ذهنه، وإجراء للأمور على التَّناسب مع ما هي عليه في الواقع، ودفع للتَّراتبيَّـــة السَّاذجة الَّتي يسوق إليها ذكر ما يمكن الاستغناء عنه.

2- في تمييز العدد:

وذلك في نحـــو قوله تعالى: ﴿فصيام ثلاثـــة أيَّام في الحجّ وسبعةٍ إذا رجعتم تلك عشرة﴾[١] إذ التَّقدير: (وسبعة أيَّام) و (تلك عشرة أيَّام).

ومنه قوله تعالى: ﴿يتربَّصن بأنفسهنّ أربعة أشهرٍ وعشراً﴾[٢]

وفي تذكيـــر (عشراً) أقوال:

أ- يرى الزمخشري أنه على تقدير: (عشر ليالٍ مع أيَّامها) وقد غلّبـــت اللّيـــالي على الأيَّام قياساً على كلام العرب.

ب- يرى المبرد أنه على تقدير (عشر مدَد) وكلّ مُدة عبارة عن يوم وليلة.

ج- ويرى أبو حيَّان والسَّمين الحلبي أن معدوده مذكّر محـــذوف فإنّه إذا حذف جاز فيه الوجهان.[٣]

إنَّ حذف تمييز العدد عائد إلى إمكانيَّة تقديره وفقاً لعلاقته بجنس العـــدد بالقياس إلى التَّمييز المذكور وعلاقته بعدده.

3-في تمييز كم:

جاء في التَّنزيل حذف تمييز (كم). ومن ذلك قوله تعالى:﴿ قال كم لبثت﴾[٤] أي: كم يوماً لبثت. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ كم لبثتم ﴾ [٥] أي: كم يوماً أو كم ساعة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾[١] أي: كـــم سنة لبثتم[٢] . والأصح أنّ تمييز (كم) في هذه الآية هو (عدد) وقد تراخى عنها.

---

١ - [البقرة 196] .

٢ – [البقرة 234] .

٣ – ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١/٣٣٠ – ٣٣١٠.

٤- [البقرة 259].

٥- [الكهف 19].

ممَّا يعني أنَّ تمييز كم يحذف بدلالة المقام، ولدى الاعتقاد بأنَّ المتلقّي مدرك لتقدير التَّمييز بدافع شروط المقام، وإلاَّ فإنَّه يحذف بدلائل تدلّ عليه في السّـياق اللُّغويّ.

4–في تمييز فاعل أفعال المدح أو الذَّم:

وذلك عند من يعرب النَّكرة المنتصبة في باب المدح والذَّم تمييزاً لا حـالاً، وذلك نحو قوله تعالى ﴿نعم أجر العاملين ﴾[٣]؛ إذ يرى بعضهم أنَّ هذا الموضـع قد حذف منه التّمييز، فالتَّقدير: (نعم أجراً أجرُ العاملين)، وبذلك يكون قد جمـع بين فاعل نعم الظَّاهر والتَّمييز، وهذه المسألة تعدَّدت فيها مذاهب النَّحويّين.

فمذهب سيبويه والسيرافي وغيرهما المنع مطلقاً، ومـذهب المبـرد وابـن السراج والفارسي وابن مالك وغيرهم الإجازة، أما ابن عصـفور فهـو علـى الإجازة لكن بقيد، وهو أن يفيد التمييز ما لم يفده الفاعل نحو: نعم الرجل فارساً. ولا حاجة إلى تقدير تمييز، وذلك لأن الحذف خلاف الأصل.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيـات الله...﴾[٤] وأظهر ما في هذه المسألة أن يكون (مثل) فاعل بئس، وأن يكون المخصـوص بالذم قوله: (الذين كذبوا بآيات الله) على حذف مضاف، إذ التقدير (بئس مثـل القـوم مثل الذين كذبوا...).

ومن النحويين من جعل المخصوص محذوفاً وعدّ (الذين كـذبوا بآيـات الله) نعتاً لـ (القوم). وأجاز الزمخشري أن يكون الفاعل هنا ضميراً مستتراً تمييـزه محذوف و(مثل القوم) هو المخصوص و (الذين كذبوا...) نعتـاً لـ (القـوم)، فيصبح التقـدير (بئس مثلاً مثل القوم المكذبين)، وهذه المسـألة لـم يجوّزهـا سيبويه؛ إذ لا يجوز عنده أن تحذف تمييز الضمير المستتر في أفعال المـدح أو الذم وما جرى مجراهما. على حين أجازها ابن عصفور وابن مالك، وأجازهـا

١- [المؤمنون 112].

٢- ينظر: التَّأويل النَّحوي في القرآن الكريم؛ ٣٣١/١ – ٣٣٢.

٣- [العنكبوت 58].

٤- [الجمعة 5].

ابن عطية شريطة أن يكون التقدير بئس المثل مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله، وهذا لا يصح عند أبي حيان لأنه على تقدير حذف الفاعل.

وجاء في التنزيل حذف التمييز مع ما هو محمول على (نعم) أو (بئس)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وكثير منهم ساء ما يعملون﴾ (١) تمييز فاعل (ساء) المضمر محذوف أي: ساء عملاً الذي كانوا يعملون... ويجوز أن تكون (ساء) فعلاً متصرفاً، فيكون مفعولها محذوفاً أي ساء عملهم المؤمنين. ويجوز أن تكون (ما) نكرة موصوفة على القول الأول، وهي التمييز والفاعل ضمير مستتر والمخصوص بالذم محذوف. (٢)

إنَّ تقدير تمييز محذوف في أسلوب نعم وبئس هو تقدير متكلّف، فضلاً على أن دراستنا تتجه إلى التَّأكيد على أنَّ النَّكرة المنصوبة في هذا الأسلوب هي حال لا تمييز؛ إذا كان المعني بهذه النكرة هو الفاعل.

5-في تمييز أفعل التفضيل:

وذلك في نحو قوله تعالى:﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون﴾(٣). فقد نسب أبو حيان إلى الزمخشري أن التقدير: بل هم أضل سبيلاً من الأنعام.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ (٤) أي أحسن الخالقين تقديراً، وقد حذف التمييز (تقديراً) بدلالة الخالقين عليه.(٥)

أي يجوز حذف التَّمييز بعد أفعل التفضيل، لأنَّ دلالة التَّفضيل قد استدعاها سياق الموقف أو الكلام وعلى هذا الاعتبار فالتَّمييز مقدَّر في ضوء هذه الدَّلالة.

١- [المائدة 66].

٢- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١/٣٣٢ – ٣٣٣.

٣- [الأعراف 179].

٤- [المؤمنون 14].

٥ – ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١/ ٣٣٤.

6- إذا نابت عنه صفته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقطَّعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً﴾ [1] وقد تعدَّدت الآراء في توجيه التمييز في (اثنتي عشرة):

أ- اختار أبو البقاء وأبو حيّان أنّ التَّمييز محذوفٌ، و التَّقدير(اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً) و(أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة)؛ لأنَّ تمييز الأعداد المركَّبة لا يكون إلاَّ مفرداً.

ب- يرى الزمخشري أن (أسباطاً) وقعت موقع (قبيلة)،لأنَّ القبيلة تتكون من أسباط وبذلك تكون (أمماً) بدلاً من (اثنتي عشرة)،ويرده أبو حيان بأنَّ المفسّرين قد بيّنوا أن الأسباط عند بني إسرائيل كالقبائل عند العرب.

ج- أن يكون التمييز محذوفاً وقد نابت عنه صفته؛ على تقدير اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، و (أمماً) حينها نعت لـ (أسباطاً).

د- أن يكون المفعول محذوفاً، وذلك على تقدير: (وقطَّعناهم فرقاً اثنتي عشرة)، ولا حاجة مع هذا التَّقدير إلى تمييز.

هـ- أن يكون قد حصل في الكلام تقديم وتأخير؛ على تقدير (وقطّعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرةَ)، والقرآن الكريم منزّه عن مثل هذا القول.

و- أمَّا مذهب الفرَّاء فهو أنَّ (أسباطاً) هو تمييز على إجازة أن يكون التَّمييز جمعاً ويرى ابن الحاجب أنَّ (أسباطاً) لو كان تمييزاً لكانوا ستَّة وثلاثين لأنَّ تمييز (اثنتي عشرة) واحد من (اثنتي عشرة) فإذا كانوا ثلاثة كانت الثَّلاثة واحداً من اثنتي عشرة.[2]

ومن ذلك أيضاً قوله عزَّ من قائل: ثلاثمئة سنين على البدل... قال أبو إسحاق: ولو انتصب سنين على التَّمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمئة سنة.[3]

١- [الأعراف: 160].

٢ - ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ٣٣٥/١.

٣ - ينظر: المفصل، تح د.علي أبو ملحم، ج١، ص٢٩٦.وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ٣٣٤/١ - ٣٣٥.

وبالنتيجة: فإنَّه لدى اختلال قواعد التَّذكير والتَّأنيث بين العدد وما ظاهر أمره أنَّه تمييز، نُحال إلى افتراض أنَّ هناك محذوفاً تتحقق من أجله قواعد العدد مع معدوده في التَّذكير والتَّأنيث، وما يبدو لنا أنَّه تمييز هو في الحقيقة بدلٌ منه،أو شيء آخر نفسره لتحقيق المعنى المراد وقواعد المطابقة.

و) تحوّل التَّمييز عن أصله:

المميَّز ــ على نحو ما يرى الزمخشريّ ــ اسم مُزال عن أصله؛ أي متحوّل عنه، فهو في المعنى موصوف بما عمل فيه النصب ومُتأدٍّ عنه، فأمَّا أنَّه موصوف بناصبه فذلك أنَّ الأصل في نحو: (عندي رطلٌ زيتاً) و (منوان سمناً) و (عشرون درهماً) و (ملء الإناء عسلاً) و (على التَّمرة مثلها زبداً) و (موضع كفٍ سحاباً) هو كما يأتي:

(عندي زيتٌ رطلٌ) و (سمنٌ منوان) و (دراهم عشرون) و (عسلٌ ملء الإناء) و (زبدٌ مثل التّمرة) و (سحاب موضع كفّ)، وكذلك فالأصل في (طاب نفساً) و (تصبّب زيدٌ عرقاً) و (اشتعل الرَّأس شيباً) هو وصف النَّفس بالطّيب، والعرق بالتّصبب،والشّيب بالاشتعال، فيكون التقدير في هذه الأمثلة (طابت نفسه) و(تصبَّب عرقُ زيدٍ) و (اشتعل شيب الرَّأس)،وأمَّا أنَّه متأدّ عن عامله فذلك أنَّه يجوز أن تقول في نحو (امتلأ الإناءُ ماءً):إنَّ الأصل هو (امتلأ ماء الإناء)،مع العلم أن الماء مالئٌ لا ممتلئ؛ لأن هذا الجواز لا يقصد به إلاَّ الإسناد الظَّاهر إلى الماء، أمَّا الإسناد المراد حقيقةً فالَّذي إلى الإناء، وإنَّما يقصد بهذه الإزالة عن الأصل إحداث شيءٍ من المبالغة والتَّأكيد من جهة وإفادة الاتّصال من جهة أخرى.[1]

فأمَّا المبالغة والتَّأكيد فنلمسهما عند المقارنة بين البنية العميقة للتَّمييز المحوَّل في أحد أمثلته، وليكن (أعجبتني الحديقة أشجاراً) وبين البنية السَّطحية الَّتي آل إليها، فهذا المثال الَّذي طرحناه هو البنية السَّطحية المتحوّلة عن (أعجبتني أشجار الحديقة) الَّذي يمثّل البنية العميقة، فإنَّه بالموازنة بين البنيتين نلاحظ أن فعل الإعجاب في

١- ينظر: التخمير، ص٤٥٢ – ٤٥٣.

البنية العميقة مقتصر على الأشجار الَّتي في الحديقة،أمَّا في البنية السَّطحية، فإنَّه منسوب إلى الحديقة بالكامل، ومن ثمَّ مخصّصٌ بأشجارها [١].

ولنأت إلى مثال آخر؛ نتعرّف من خلاله على المقصود بالاتّصال، وليكن (تصبّب زيدٌ عرقاً)، فنجد أنَّ الاتّصال مفاده أنَّهم أرادوا أن يجعلوا الفعل للجثّة، ويجعلوا هذه الأسماء تبييناً، لأنَّ الجثَّة توصف بذلك، فقد يمكن أن يكون المتصبّب منها العرق وغيرَه، فإذا جعلوا الفعل للجثَّة، جاز أن يتَّصل بها جميع ما يتعلّق بها، ولو جُعل الفِعل للعرق، فقالوا: تصبّب عرق زيدٍ، وتصبَّب ماءُ زيدٍ، لم يكن فيه دلالة على أن ذلك متَّصل به، فلذلك تغيَّر الفعل على فاعله لهذا المعنى[٢]

ز) العلاقة بين الحدث والرتبة:

إن المركبات التميزية في نحو﴿اشتعل الرأس شيباً﴾[٣].﴿فجرنا الأرض عيوناً﴾[٤]، ﴿أنا أكثر مالاً﴾ [٥]، (عندي راقود خلا) (اشتريت منوين سمنا)، (أبحث عن رطل زيتاً)، إنما هي حصيلة تحول من مركبات كان التمييز فيها – وهو الكلمة الأساس – مسايرا للإعراب المسند إلى المركب. وهذه المركبات هي:(شيبُ الرأس) (عيونَ الأرض) (مالي أكثرُ) (خلٌ راقودٌ) (سمناً منوين) (زيتٍ رطلٍ).

وكما هو ملاحظ فإن أصل المركب التمييزي هو مركب إضافي في حالة تمييز النسبة ومركب وصفي في حالة تمييز المقادير، وقدساير التمييز (الكلمة الأساس) قبل تحوله الإعراب المسند إلى المركب في المركبات الأصلية، فلما طرأ التحول على هذه المركبات، انتقلت العلامة الإعرابية المنسجمة مع الوظيفة النحوية المسندة إلى المركب من الكلمة الأساس

---

١ – ينظر: الواضح في النَّحو والصَّرف، ص٢٩٩.

٢– ينظر:علل النحو، ص٣٩٣ – ٣٩٤.

٣ – [مريم 4].

٤ -[القمر 12].

٥ – [الكهف ٣4].

المحدَّدة إلى المحدِّد لهذه الكلمة، على حين أن الكلمة الأساس اتخذت إعراباً ثابتاً، وهو النصب، بمعنى أن المحدِّد حل محل الكلمة الرأس (المحدَّدة)، وحلول المحدِّد مكان المحدَّد خلق إبهاماً وغموضاً لم يزل إلا بانتصاب الكلمة الأساس بعده على التمييز.

إن ما طرأ على التركيب من تحول له دلالته المجازية، فالمجاز كما نعلم له فرعان:

الأول: المجاز العقلي الذي يقوم على إسناد الفعل أو ما في معناه إلى فاعل غير فاعله الحقيقي لعلاقة بينهما، كالعلاقة المكانية – مثلاً – في ﴿نحو جرى النهر﴾. فقد أسند فعل الجري إلى النهر، وهو مكان جريان المياه.

والثاني: هو المجاز اللغوي،وفيه ينقل اللفظ عن معناه الأصلي لعلاقة بينه وبين المعنى المنقول، كالعلاقة المحلية، كما في: شربت كأساً، فذكرت الكأس وهو المحل وأنت تريد الحال بالكأس.

والتمييز بتحوله عن أصله يدخل باب المجاز، فقد أسند الفعل في قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ إلى الرأس، وهو ليس الفاعل الحقيقي، لعلاقة تربطه بالفاعل الحقيقي، وهي صلة التحديد، فالرأس يحدد مجال الشيب في الأصل. وكذلك قولك: (اشتريت رطلا زيت) فـ (رطلاَ) استخدمت مكان (زيتا) لعلاقة تربط بينهما هي علاقة التحديد، وهكذا في بقية الأمثلة.

الفصل الثاني

سمات التمييز

1- سمات التَّمييز التي يشترك فيها مع الحال:

ثمة سمات يشترك فيها التَّمييز مع باقي المنصوبات أو مع بعضها، وسمات ينفرد بها. فهو يشترك مع الحال في خمس سمات، ويختلف معه في سبع سمات.
أما السَّمات الّتي يتَّفق فيها مع الحال، فهي تتمثَّل في كونه: اسماً، فضلةً، نكرة، منصوباً، مفسراً لما قبله [1]. وأمَّا لماذا قرن التَّمييز بالحال؟ فللتّشابه الكبير بينهما الَّذي يؤدّي في كثير من الأحيان إلى التباس بيان الذّات أو النّسبة ببيان الهيئة.

أ) التَّمييز اسم:

وذلك لأنَّ مهمَّة التَّمييز هي رفع الإبهام عن ذات ظاهرةٍ أو مقدَّرة، وبيان الذَّات إنَّما يكون بما دلَّ على ذات، ولو أتينا إلى أقسام الكلم، لوجدنا أنَّ هذا يتحقّق في الاسم، ولا يتحقّق في الفعل أو الحرف، وذلك لأنَّ الاسم يقسم إلى قسمين عامّين: قسم الأسماء الجامدة الّتي تدلّ على ذات أو معنى، وقسم الأسماء المشتقَّة الّتي تعبر عن ذوات موصوفة بالفاعليَّة أو المفعوليّة أو غير ذلك، فالذَّات الجامدة وأحياناً الذَّات الموصوفة كلاهما يمكن أن يُرفع بها الإبهام عن الذَّات المبهمة، على حين أنَّ الفعل يدل على حدث مرتبط بالزَّمان، وليس في الحدث أو الزّمان ما يبيّن الذَّات، فهذان يسندان إلى الذَّات أمّا أن يفسّراها فلا. أمَّا الأحرف فوظيفتها الرَّبط بين أجزاء الكلام كأحرف العطف وأحرف الجر، أو التّأثير في دلالة ما بعدها كأحرف النَّفي، وليس فيما ذكرناه ما يرفع الإبهام عن الذَّات أو يوضّحها إذا كانت مبهمة. ووفقاً لما ذكرناه فليس هناك سوى الاسم لرفع الإبهام عن الذَّات المبهمة.

---

١ - ينظر: مغني اللَّبيب، ص٦٠٠.

ب) التَّمييز فضلة: [1]

مرَّ معنا أنَّ التَّمييز فضلة لأنَّه أشبه المفعول، فما هو المقصود بالفضلة؟

يقوم مفهوم الجملة عند النّحاة على وجود علاقة إسناديَّة بين اسمين، أو بين اسم وفعل، والإسناد معناه نسبة إحدى هاتين الكلمتين إلى الأخرى، بما تعنيه كلمة النّسبة من إيقاع التّعلّق بينهما، فيكون هناك المسند وهو المحكوم به، والمسند إليه وهو المحكوم إليه. فأمَّا المسند فمواضعه في العربيَّة هي: الفعل، والخبر، وخبر كان وإن وأخواتهما، واسم الفعل، والمصدر النَّائب عن فعل الأمر، وأمَّا المسند إليه فمواضعه: الفاعل، ونائبه والمبتدأ، وما أصله مبتدأ كاسم كان وإن وأخواتهما.

فالمسند والمسند إليه هما العنصران الأصليّان في الجملة، وما عدا هذين المركبين هو فضلة، فالفضلة هي " كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغيّر شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها "، [2]فأنت إذا قلت: (السَّماء صافيةٌ هذا اليوم)، فإن تمثيل هذه الجملة هو:

(مسند إليه + مسند + مركَّب ظرفي)

فالمركّب الظَّرفي لا يمثّل عنصراً أساسياً، ولا ينتمي إلى علاقة أساسية في التَّركيب، ولكنه يسهم في توضيح العلاقة الأساسية بين المسند والمسند إليه.

وكذلك الحال لو قلنا: (أقبل عشرون جنديًّا مدجَّجين بالسّلاح)؛ فالعلاقة الأساسيّة هي بين المسند، وهو الفعل (أقبل) الّذي يمثل محور

---

١ - ينظر: مبادئ اللّسانيات، د. أحمد قدُّور، دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص٢١٧- ٢٣٩. وينظر: أصول النحو العربي، ص ١٨٢.

٢ - مبادئ اللّسانيات العامَّة، أندريه مارتينيه، ترجمة د. أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م، ص١٢٨.

التَّركيب، والمسند إليه، وهو الفاعل (عشرون)، وأمَّا بقيَّة العناصر في التَّركيب؛ فهي فضلات، الغرض منها توضيح العلاقة بين الحدث وفاعله.

فالفضلات، إذاً، تسهم في تسليط الضَّوء على العلاقة الأساسيّة وتوضيحها، وهذه الفكرة جوهريَّة في التمَّييز الَّذي يرفع الإبهام عمَّا قبله، فيأتي بالبيان والوضوح، ويتجلى لنا هذا الأمر بشكل أوضح عندما نتعرَّف على قيود الإسناد.

إنَّ الفضلات عدا المضاف إليه والصلة، تعدّ قيوداً للإسناد؛ فهي تقيّده بجهة خاصَّة؛ بمعنى أنَّ القيد هو قرينة معنويّة تخصّص الإسناد بجهة معيّنة، وأمثلة هذه القرينة متعّددة فمنها التَّعدية والغائيَّة والظَّرفيَّة والإخراج،...

ففي التَّعدية لو أخذنا على سبيل المثال (ضرب زيد عمراً)؛ فإنّنا نجد أنَّ المفعول به قيَّد الفعل، فلم يجعله يجري على الإطلاق، وإنَّما هو واقع على عمرو دون غيره.

ونعود إلى التَّمييز فهو محور اهتمامنا، فإنَّنا لو تأمَّلنا المثال السَّابق: (أقبل عشرون جنديَّاً مدجّجين بالسّلاح)؛ لوجدنا أنَّ الفاعل (عشرون) مسنداً إليه فعل المجيء، يمكن أن يكون المقصود به واحداً من أجناس متعددة (رجلاً، شيخاً، مجرماً،....)، فلمَّا جيء بـ (جندياً)؛ خُصِّص الفاعل (عشرون)، وكان ذلك قيداً للتَّركيب من هذه الجهة، ولو قلنا كذلك: (أعجبتني الحديقة أشجاراً)، فإنَّ فعل الإعجاب الَّذي كان منسوباً في البداية إلى الحديقة بالكامل، تمَّ تخصيصه بأن جيء بـ (أشجاراً) منصوبة على التَّمييز.

التَّمييز إذاً فضلة، ولكن ما هو موقع التَّمييز ضمن التَّركيب التَّمييزي؟ أهو رأس أم هو محدِّد؟

إنّ المركّب الاسمي يتضمّن رأساً و محدِّداً، كما هو ملاحظٌ في الأمثلة الآتية:

- حضر (الوفدُ الأندونيسيُّ).
- قابلتُ (الأبَ نفسَه).
- اتّصلتُ بـ(ـالأستاذِ سميرٍ).

– وصل (صاحبُ البيتِ).

إنَّ المركّبَ الاسميّ في المثال الأوّل (الوفدُ الأندونيسيُّ) – وهو مركَّب وصفيٌّ – يقوم بوظيفة المسند إليه، ونوع المسند إليه، هنا، هو فاعل، وإن كان الفاعل بحكم الإعراب التَّقليديّ لدى السَّلف هو (الوفد). وهنا نلاحظ أن الكلمة الرَّأس (الأساس) – وهي الوفد – قد أخذت علامة إعرابيَّة تعود لحالة الرَّفع، ونلاحظ أنَّ المحدّد (الأندونيسيُّ) قد أخذ العلامة نفسها.

وفي المثال الثّاني نجد المركّب التَّوكيدي يقوم بوظيفة المفعول به، وقد أخذ كلّ من الكلمة الرَّأس (الأبَ) والمحدّد (نفسَه) العلامة الَّتي تنتمي إلى حالة النَّصب. وكذلك أخذ المركَّب الثّالث – وهو مركَّب بدليٌ – العلامة الَّتي تنتمي إلى حالة الجرّ.

أمَّا المركَّب الأخير – وهو مركَّب إضافيّ – فنجد فيه أنَّ الرَّأس وحده (صاحبُ) هو المسايرُ للإعراب؛ على حين أنَّ المحدّد (المضاف إليه) هو في حالة الجرّ دائماً، ولا يساير الرَّأس في الإعراب.

والَّذي نستطيع أن نقوله حتَّى الآن: إنَّ هناك توافقاً بين الوظيفة النَّحوية المسندة للمركب والعلامة الإعرابيَّة الَّتي يتّخذها الرَّأس.

ولكن إذا أتينا إلى مركَّبات تمييزيَّة نحو:

– عندي رطلٌ زيتاً.

– أملك رطلاً زيتاً.

– أبحث عن رطلٍ زيتاً.

فسنجد أنَّ الكلمة الرَّأس في هذه المركَّبات – وهي (زيتاً) – قد لزمت علامةً واحدة؛ على حين أنَّ المحدّد (رطل) هو الَّذي ساير الوظيفة النَّحويَّة المسندة إلى التَّركيب.

إنَّ الأصل في هذه المركَّبات كان على غير ما نراه عليه الآن، فقد حدث تغيُّر في الرُّتبة، والأصل:

– عندي زيتٌ رطلٌ.

- أملك زيتاً رطلاً.

- أبحث عن زيتٍ رطلٍ.

وعلى هذا التقّدير يدخل هذا المركّب في نطاق المركّبات الأخرى، الّتي يظهر فيها الرّأس متوافقاً مع الوظيفة النّحويّة المسندة إلى المركّب.(١)

ج) التّمييز نكرة:

لقد اشترط البصريون تنكير التّمييز، على حين ذهب الكوفيّون وابن الطّـراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفةً كقوله: وطبت النّفس يا قيس عن عمرو

وقوله: علام ملئت الرُّعب والحرب لم تُقَد.

وقولهم: سفه زيدٌ نفســه، وألم رأســه،وقوله تعالى ﴿كم أهلكنا من قريــةٍ بطــرت معيشتها﴾(٢)

وأمّا البصريّون فيتأوّلون تعريف التّمييز في الأمثلة السّابقة على أنّه تعريف لفظي لا معنوي؛ أي إن التّمييز نكرة فيها من حيث المعنى، أو يؤول ناصبه بمتعدّ بنفسه، أو بحرف جرّ محذوف، أو ينصب على التّشبيه بالمفعول به لا على التّمييز محكوماً بتعريفه....

فقد تأوّلوا البيتين الأولين على زيادة اللاّم، إذ التقدير عندهم: (طبت نفساً) و (ملئت رعباً) وأمّا المضافات، فنصبت على التّشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض فالتّقدير: سفه في نفسه، وألم في رأسه، ومنهم من نصبها تمييزاً على تقــدير: (سفه نفساً) و(ألم رأساً) و (بطرت معيشةً) من مبدأ أن التّعريف هنا لفظي وأمّا المعنى فنكرة. (٣)

ومما جاء من التّمييز معرفة في اللّفظ نكرة في المعنى نحو قول الشّاعر:

لقد علم الأيقاظ أخفيةَ الكرى تزجّجها من حالك واكتحالها

---

١ - ينظر: النحو الغائب، ص ١٥٦- ١٦٠.

٢ - [القصص 58].

٣- ينظر: همع الهوامع، ص269. وينظر: التسهيل، ص 115. وينظر: الواضح في النحو والصرف، ص 301 – 302.

فقوله أخفية الكرى: جمع خفاء، والكرى: النَّوم، وجعل الأعين في اشتمالها على النّوم بمنزلة الخفاء في اشتماله على ما ستر به. ونصب (أخفية الكرى) على التَّمييز، كما تقول: لقد علم الأيقاظ عيوناً تزجّجها.[١]

أمَّا الغاية من تنكير التَّمييز فهي تجمل في النقاط التالية:

1) جعله شائعاً في نوعه: يقول المبرّد:" ولم يجز أن يكون الواحد الدَّال على النّوع معرفة؛ لأنَّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه".[٢]

2) الاحتراز من العبث والزّيادة: " ولا يكون التَّمييز إلاَّ نكرة، لأنَّه لمَّا كان الغرض منه التَّفسير وإزالة الإبهام، وذلك حاصل بالنَّكرة التزموا تنكيره احترازاً من العبث والزّيادة".[٣]

3) الاختصار في اللفظ مع كون المعنى واضحاً: يقول ابن الخشَّاب:" ولزم إفراد التَّمييز وتنكيره لحصول الغرض بذلك، وكون المعنى مفهوماً مع اختصارٍ في اللفظ. "[٤]

4) عدم جدوى التَّعريف: ولو أخذنا على سبيل المثال – تمييزَ العدد المنصوبَ؛ لوجدنا أنَّه لا جدوى من تعريفه وذلك " لأنَّ تعريف المميّز لا يعرّف المميّز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتَّعريف لا يتعرَّف به، فتقول: ما فعلت الأحد عشر درهماً والتّسعة عشر ثوباً، والخمسون درهماً والتّسعون ثوباً، وكذلك ما أشبهه، هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة النَّحويين من البصريّين والكوفيّين وحذَّاق الكتّاب".[٥]

---

١ – ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح. د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م، ٣٨/١.

٢ – المقتضب، ٣٢/٣.

٣ – الكواكب الدُّريَّة، ص٤٧٥.

٤ – المرتجل، ص١٥٨.

٥ – الأشباه والنظائر، ١٢٥/٥ – ١٢٦.

د) التَّمييز منصوب:

لقد تبين لنا سابقاً أن علة نصب التَّمييز تعود إلى كونه فضلةً تُشــبه المفعــول، ولكن ما علاقة حركة النَّصب ببيان الإبهام؟

إنَّ المنصوبات بشكل عام ترفع الإبهام الآتي من جوانب ذات صلة بالحــدث الَّذي يعبر عنه الفعل، فالمفعول به يرفع الإبهام عمَّن أو عمَّا وقــع عليــه الفعــل، والمفعول فيه يزيل الإبهام المتَّصل بالزَّمان أو المكان الَّذي يجــري فيــه الحــدث، والمفعول لأجله يرفع الإبهام عن العلّة الَّتي من أجلها وقع الفعل، والمفعول المطلق يزيل الإبهام الآتي من الشَّكّ المخامر لحدوث الفعل...إلخ

وعلى هذا الاعتبار فإنَّ حركة النَّصب أصبحت معلماً مرتبطاً ببيان الإبهام، ولا بدَّ لنا من أن نعرف أن نصب الاسم يتميَّز عن رفعه وجرّه ببعض الخصائص النَّحويَّة، ولمَّا كان التَّمييز اسماً منصوباً، فإنّه بالتَّالي معنيٌّ بهذه الخصائص، ومنها:

1- ثبوت النَّصب لفظاً أي نطقاً عند الوقف، على حين أنَّ الرَّفع والجرَّ لا يثبتــان، وذلك أنَّ تنوين النَّصب يسقط عند الوقف، وتثبت مكانه الفتحة حركة النَّصــب، أمَّا حركة الرَّفع وحركة الجرّ، فلا تثبتان عند سقوط التّنوين من المرفوع المنوّن أو المجرور المنوَّن.

ولأن نصب الاسم المنوَّن على هذه الحال، فقد جاء في مواقــع كثيــرة مــن القرآن الكريم قافية، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الجرّ أو الرَّفع.

2- النَّصب الَّذي يدخل – مثلاً – في تكوين التَّمييز والحال، يدخل من خلالهما في تكوين البنى التَّركيبيَّة الَّتي يدخلان فيها، فيكون عنصراً هاماً من عناصر هــذه البنى؛ الَّتي سميَّناها (المنصوبات التَّركيبيَّة). ولكن لمَّا كان غير مستبعد أن يقع اللَّحن في التَّمييز والحال، وكان حلول السُّــكون محــلّ النَّصــب فــي هــذين المنصوبين؛ لا يؤدي إلى سقوط البنية التَّركيبيَّة؛ على خلاف ما هو عليه الحال في المستويات الستّ الأولى من المنصوبات التَّركيبيَّة؛ الأمر الَّذي يفسح المجال

أمام التَّفكير في التَّعامل مع التَّمييز والحال؛ فإنَّ النَّصب بناءً على ذلــك يــدخل بهذين المنصوبين فيما يُسمّى الإعراب الدّلاليّ.

3- جريان السليقة بالنصب، واعتياد النفس وارتياحها إلى حركة الفتحة لما فيها من خفة ويسر أمَّا جريان السَّليقة، أو الحدس اللُّغوي، بنصــب الاســم، أو الاســم المنصوب – ونقصد هنا جريان السَّليقة بــبعض الحــالات الإعرابيَّــة للاســم المنصوب، دون أن تجري بسواها، جرياناً واضحاً قابلاً للوصف والتّقعيد- فإنّ ذلك إنّما يظهر لنا بوضوح في ما نسمّيــه (المنصوبات الاســميَّة التَّركيبيَّــة)، وهي أسماء منصوبة يشكّل النَّصب فيها عنصراً تكوينيًّا مــن عناصــر البنيــة التَّركيبيَّة الَّتي تدخل فيها. [١]

هـ- التمييز مفسر لما قبله (مزيل للإبهام):

يشترك كلّ من التَّمييز والحال والمفعول به في سمة إزالة الإبهام عــن ســابقه، فأنت إذا قــلت: (جاء زيدٌ)؛ لم تعرف الهيئة الَّتي جاء بها، فإذا قلت (رَاكبــاً)؛ فقد أوضحت و أزلت الغموض. وكذلك إذا قلت: (ضربتُ)، فإنَّ الفعــل متــروك على الإطلاق، فلا يُعرف من المضروب، فإذا قلت (زيداً)، فقد أوقعت الفعل عليه؛ فتبيَّن أنه هو المضروب دون غيره.

وأمَّا التَّمييز فمفاده رفع الإبهام عن مفرد أو جملة بالنّصّ على أحد محتملاته، ولكن التَّمييز في هذه السّمة يختلف عن الحال والمفعول به؛ بأنَّ المنصوص عليــه يكون على وجه يصلح فيه أن يقع جواباً لأحد الطَّلبين: (من أي شيءٍ؟) و (مــن أيِّ جهة؟).[٢]" ألا ترى أنَّك إذا قلت: عندي راقودٌ، فقيــل لــك: مــن أي شيء؟ فقلت: عسلاً صحَّ، وإن كان قولك عسلاً جواباً لقولك من أي شيء، وكذلك إذا قيل: طاب زيدٌ فقيل: من أيّ جهة؟ فقلت: قلباً صحَّ بخلاف ما لــو قلت: جاء زيدٌ فقيل: من أي شيء؟ فقلت: راكباً لم يصحّ، ولــم يكــن

---

١ – ينظر: الإعراب، ص٧٧- ٨٠. وينظر: فقرة الإعراب الحدسي (المنصوبات التركّيبيَّة)، ص (٩٧-٩٨) من بحثنا هذا.

٢ – ينظر: التخمير، ص٤٤٨.

راكباً جواباً لقوله: من أي شيء، وكذلك لو قيل من أيّ جهةٍ فقلت: راكباً لم يقع جواباً، وهكذا لو قلت: ضربتُ فقيل: من أي .
شيء؟ فقلت زيداً، لم يقع جواباً، وهكذا لو قيل ها هنا من أي جهةٍ؟ فقلت: زيداً، لم يكن جواباً ".(١)

أمّا السُّؤال المطروح فهو: كيف يكون الاسم مبهماً في التَّركيب، وما الغاية من الإبهام ثم من فكّ هذا الإبهام بالتَّمييز؟

إنَّ المبهمات في حال تمييز المفرد؛ إنَّما أتى إبهامها من كونها كلمات تدلّ على المقادير أو ما أشبه المقادير. وهذه المقادير لا تكون بذاتها وإنَّما هي في الأساس تحديد لذوات، ومتأدّية عن هذه الذّوات، وهذه الذّوات الَّتي تحدّدها المميّزات هي أكثر من أن تحصى، فذكر المقدار دون ذكر الذّات الَّتي يحدّدها هو مفهومٌ مجرّد؛ لا يتحقَّق في الواقع دون اقترانه بما يشغل هذا المقدار، وإلاَّ فكيف تكون صفة دون ذوات موصوفة؟ وكيف تكون هيئة مرافقة للحدث؛ دون أن يكون هناك حدث أو ما فيه معنى الحدث؟! وبالتَّالي كيفَ يكون هناك تحديدٌ، ولا شْيءَ ليتحَّدد؟!

وأمَّا الإبهام في الذَّات المقّدرة من الجملة الَّتي يفسرها التَّمييز؛ فيأتي من العموم الَّذي تدل عليه الجملة. فعند قولك (أعجبتني الحديقة)، و (اشتعل الرأس) لم يتبين من أيَّ جهة وقع الفعل؛ حتَّى تنسب الإعجاب بالحديقة في الأوَّل إلى (أشجاراً) – مثلاً – واشتعال الرَّأس إلى(شيباً) كذلك.

وأما ما الغاية من الإبهام ثمَّ فكّ هذا الإبهام بالتَّمييز؟ فلأنَّ في ذلك تحريكاً لذهن المتلقّي، ودفعاً به إلى الاستيضاح؛ عوضاً عن تقديم المعلومات له بشكل جاهز. فإذا قلت له عندي رطلٌ زيتاً. فهذا بمنزلة أنَّك قلت له (عندي رطل)، فقال لك من أيّ شيءٍ؟ فقلت (زيتاً).وإذا قلت له (تصبَّب زيدٌ عرقاً) فإن ذلك بمنزلة أن تقول (تصبب زيدٌ) فسألك المتلقي (من أي جهة)؟ فقلت (عرقاً).

2- سمات التمييز التي يفارق فيها الحال:

---

١ – التخمير، ص٤٤٨.

أمَّا السّمات الَّتي يفارق فيها التَّمييز الحال فهي:

1- الحال مفسّر للهيئة والتَّمييز مفسّر للمنبهم من ذات أو نسبة.

2- الأصل في الحال أن يكون مشتقاً وفي التَّمييز أن يكون جامداً.

3- الحال يأتي شبه جملة ويأتي جملة والتَّمييز ليس كذلك.

4- الحال يكون مؤكداً لصاحبه أو عامله والتَّمييز لا يكون مؤكداً لأحدهما.

5- الحال قد يكون غير مستغنى عنه والتَّمييز ليس كذلك.

6- التَّمييز لا يتعدّد أمَّا الحال فتتعدَّد.

7- الحال تتقدّم على عاملها المتصرّف أو الشّبيه بالمتصرّف ولا يجوز ذلك في التَّمييز على الصحيح. (١)

ولنتناول هذه السّمات بالدّراسة سمة فسمة:

أ) الحال مفسّرة للهيئة والتَّمييز مفسّر للمنبهم من ذات أو نسبة:

مر معنا سابقاً أنَّ كلًّا من التَّمييز والحال مفسّر لما قبله، بيد أنَّ ما تفسّره الحال يختلف عمَّا يفسّره التَّمييز، فالحال تفسّر الهيئة، وأنت إذا قلت (جاء زيدٌ) لم يكن في قولك ما يبيّن الهيئة الَّتي جاء بها، حتّى إذا قلت (راكباً)؛ فقد أوضحت ذلك، والحال من هذا المنطلق هي في موضع تصلح فيه جواباً لـ (كيف). فالحال توضّح الهيئة، والهيئة مرتبطة بالحركة؛ أي بالحدث، وهذا يفسّر لنا بدوره لماذا تأتي الحال مشتقّة أي حدثاً مرتبطاً بوصف كالفاعليَّة أو المفعوليّة أو غيرهما. أما التَّمييز فإنه يفسّر المنبهم من ذات أو جملة؛ بأن ينصّ على أحد محتملاته، فيقع على وجه يصلح فيه أن يقع جواباً لـ (من أيّ شيء؟) كما في (عندي رطلٌ زيتاً) لأنَك إذا قلت: (عندي رطلٌ)، فسئلت (من أي شيء؟)؛ صحّ قولك (زيتاً) جواباً، أو أن يقع جواباً لـ (من أيّ جهة ؟) كما في (قرَّ زيدٌ عيناً)، فإنّك إذا قلت: (قرَّ زيدٌ)، فقيل لك (من أيّ جهة ؟)؛ صحّ أن تجيب فتقول: (عيناً).(٢)

---

١ – ينظر: مغني اللّبيب، ص٦٠٠ – ٦٠٤. وينظر: همع الهوامع، ص٢٦٩ – ٢٧٠. وينظر: النحو الوافي، ٤٢٩/٢ – ٤٣٠.

٢ – ينظر: فقرة (التمييز مفسّر لما قبله)، من بحثنا هذا، ص (١٣٤).

ولمَّا كان التَّمييز يفسّر المنبهم من ذات ظاهرة أو ذات مقدَّرة، فقد وجـــب أن يكون ذاتاً وذلك لأنَّ بيان الذَّات لا يكون إلاّ بالذَّات.

وأمَّا ما دل عليه التَّمييز في نحو (لله درّه فارساً) – عند من أعرب (فارساً) تمييزاً لا حالاً – من بيان للهيئة؛ فقد حمله هؤلاء النُّحاة على أنَّ بيان الهيئة إنَّما وقع به ضمناً لا قصداً.[1]

ب) الأصل في الحال أن يكون مشتقاً وفي التَّمييز أن يكون جامداً:

أمَّا أنَّ الأصل في الحـــال أن تكون مشتقَّة فــ "لأنّها كالصّفة للفعل، فإذا قلنـــا: (جاء ماشياً) دلَّ (ماشياً) على نوع المجيء، فالحال تقيّد الحدث، الَّذي هو أحـــد مدلولي الفعل، بوصف معيَّن، لذلك أسماها سيبويه (نعتاً للفعل) كما أنَّها زيادة في الخبر والفائدة، وإنَّما تفيد السَّائل والمتحدّث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللاَّم صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصّفة تفرّق بين اسمين مشتركين في اللّفظ. والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكـــن للاسم مشاركٌ في لفظه؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: مررت بزيدٍ القائم؛ فأنت لا تقول ذلك إلا وفي النَّاس رجلٌ آخر اسمه زيدٌ وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكـــن أحـــد اســـمه الفرزدق غيره، فقولك: قائماً إنَّما ضممت بـــه إلى الإخبار بالمـــرور خبـــراً آخـــر متصلاً به مفيداً".[2]

وأمَّا أنَّ الأصل في التَّمييز أن يكون جامداً؛ فهذا مرده أنَّه لما كـــان الإبهـــام مستقراً في ذات ظاهرة أو مقدَّرة؛ فقد لزم أن يكون ما يرفع هذا الإبهام اسماً جامداً يدلّ على ذات أيضاً؛ لأنَّ بيان الذَّات إنَّما يكون بما دلَّ على ذات؛ وذلك كمـــا فـــي

---

١ – ينظر: أوضح المسالك، ٢/٢٩٥.

٢ – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٥٨ – ١٥٩.

قوله تعالى: ﴿فكلي واشربي وقرّي عيناً﴾[1] ، وقوله تعالى ﴿إنَّ الَّذين كفروا وماتوا وهم كفّار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً﴾[2].

ولم يجز أن يكون بيان الذَّات بمشتق؛ لأنَّ المشتق يدلُّ على هيئة، والهيئة تابعة للحركة والحركة مرتبطة بالزَّمن، وهذا مرتبط بمفهوم الحال لا التَّمييز.

لكن قد يأتي التَّمييز في بعض الأحيان مشتقّاً كما في (كرم زيدٌ ضيفاً)، أي ضيفُ زيدٍ؛ لأن (ضيفاً) إذا كان المقصود به زيداً؛ فهو حال لا تمييز، كذلك قد يأتي الحال جامداً كما في " هذا مالك ذهباً " وقوله تعالى: ﴿ تنحتون الجبال بيوتاً﴾[3] فما تفسير ذلك؟

إنَّ الاسم المنصوب إذا دلَّ على ذات أعرب تمييزاً وإن كان مشتقّاً، وإذا دلَّ على هيئة أعرب حالاً وإن كان جامداً. وذلك أنَّ التَّمييز قد يأتي مشتقَّاً فيكون المراد به الذَّات الموصوفة لا الوصف المرتبط بها؛ لأنَّ المشتقّ – كما هو معلوم – يدلُّ على ذات مرتبطة بوصف معيَّن كالفاعليَّة أو المفعوليَّة أو غير ذلك. كما أنَّ الحال قد يأتي جامداً، غير أنَّ هذا الجامد تفهم منه حينها الدَّلالة الَّتي للمشتق، فيكون في موضع المشتقّ أو مؤوَّلاً به.

وهذا يدل على أنّه لا يمكن تفويض المعيار الصَّرفي بالفصل بين التمييز والحال بمعزل عن المعيار الدَّلالي؛ لأنّ المعيار الصّرفيّ أحياناً يغدو غير كافٍ للتفريق بين الحال والتمييز، وذلك نتيجة حدوث تبادل في الوظيفة الصّرفية بينهما تحت ظروف بلاغيةّ ودلاليّة. وعليه فلا بدَّ أن يتعاون المعياران الصّرفي والدّلالي للتفريق بينهما.

ج) الحال يأتي شبه جملة ويأتي جملة والتَّمييز ليس كذلك:

---

١ – [مريم ٢٦].

٢ – [آل عمران ٩١].

٣ – [الأعراف ٧٤].

يأتي الحال مفــرداً أو جملةً أو شبـــه جملة؛ وذلك لأنَّها كالصّفة للفعــل، فـــإذا قلنـــا: (جاء ماشياً) دلَّ ماشياً على نوع المجيْء، فالحال تقيّد الحدث، الَّذي هو أحد مدلولي الفعل، بوصف معيّن، لذلك أسماها سيبويه (نعتاً للفعل).[1]

وعلى اعتبار أنَّ الحال وصف للفعل أمكن أن تأتي الحال جملة أو شبه جملة، بيد أنَّ الأفعال. أو – بتعبير آخر – الجمل هي بحكم النّكرات، وعليه فقد أمكن أيضاً أن تأتي الحال اسماً نكرةً.

أمَّا أنَّ التَّمييز لا يأتي إلا اسماً؛ فلأنَّ التَّمييز مبيّن للذّوات، و هذا لا يكون إلاَّ بالأسماء، أمَّا الأفعال فهي تدلّ على الأحداث النَّاتجة عن هذه الذَّوات.

د) الحال تكون مؤكدةً لصاحبها أو عاملها والتَّمييز لا يكون مؤكداً لأحدهما:

من تأكيد الحال لعاملها ما نجده في نحو قوله تعالى: ﴿ ولَّى مدبراً ﴾[2] وقولـــه تعـــالى: ﴿ فتبسَّـــم ضاحكاً﴾ [3]، وقـــوله تعالى: ﴿ولا تعثـــوا في الأرض مفسدين ﴾[4]. وإنَّما تكون الحال مؤكّدةً لصاحبها أو عاملها؛ لأنَّها تبيّن الهيئة المرافقة للحدث أو الَّتي جرى وفقها الحدث. ولمَّا كانت الهيئة مرتبطة بالحركة؛ فإنَّ الحـــال تـــأتي مشتقّةً تدلُّ على ذات موصوفة بالفاعليَّة أو المفعوليَّة أو غير ذلك ممَّا فيـــه معنـــى الحدث. وهذا الحدث الَّذي تشتمل عليه الحال؛ قد يكون تفصيلاً خاصَّاً للحدث الَّـــذي يتضمَّنه العامل في الحال، أو بمعنى آخر مرادفاً من حيث المعنى يتضمَّن فائـــدة أو زيادةً على هذا الحدث، كما هو الأمر بَيْن (تبسَّم) و (ضاحكاً)، ولكنَّه لمَّـــا كـــان يرادفه في المعنى العام؛ فإنَّه على هذا الاعتبار يؤكّده.

---

١ – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ١٥٨ – ١٥٩.

٢– [النَّمل ١٠].

٣– [النَّمل ١٩] .

٤– [البقرة ٦٠].

أمَّا التَّمييز فلا يكون مؤكّداً لعامله أو صاحبه؛ لأنَّه يرفع الإبهام المستقّر في الذَّات الَّتي يفسّرها، فالإبهام في الذَّات نفسها، ومهمَّة التَّمييز الإتيان بلفظ يفسّر هذا الإبهام، لا أنْ يؤكّده.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إنَّ عدَّة الشُهور عند الله اثنا عشـــر شـــهراً ﴾[1] فتأكيـــد التَّمييز فيه ليس لعامله، وذلك أنَّ شهراً في الآية الكريمة تمييز لـــ (اثنا عشـــر)؛ الَّذي هو العامل في التَّمييز؛ بيد أنَّ (شهراً) ليس مؤكّداً لـــ (اثنا عشر) وإنَّما هو مبين له، والتأكيد إنَّما هو لقوله سبحانه وتعالى (إنَّ عدّة الشهور) وهذا ليس العامل في التَّمييز.

وأمَّا ما جاء على شاكلة (نعم الرّجل رجلاً زيدٌ) ممّا أجازه المبرّد [2]؛ فهو مردود عند سيبويه [3]. وأمَّا قوله:

" تزوَّد مثل زاد أبيك فينا   فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيك زاداً

فالصحيح أنَّ (زاداً) معمول لتزوّد: إمَّا مفعول مطلق إن أريد به التَّزوُّد، أو مفعول به إن أريد به الشّيء الّذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فـــ(مثل) نعت له تقّـــدم فصار حالاً.

وأمَّا قوله:

نعم الفتاة فتاةً هند لو بذلت   ردَّ التَّحيَّة نطقاً أو بإيماء

ففتاة: حال مؤكّدة".[4]

هـــ) الحال قد تكون غير مستغنى عنها والتَّمييز ليس كذلك:

وذلك على حـــدّ قـــول ابن هشام لأنَّ "الحال قد يتوقّف معنى الكـــــلام عليهـــا كقـــوله تعالى: ﴿ولا تمـــش في الأرض مرحاً ﴾[1] ،﴿لا تقـــربوا الصَّلاة و أنـــتم سكارى﴾[2] وقال: إنَّما الميتُ من يعيش كئيباً   كاسفاً باله قليل الرَّجاء

١- [التوبة ٣٦].

٢- ينظر: مغني اللَّبيب، ص١٥٨ – ١٥٩.

٣ – ينظر: شرح قطر الندى، ص٢٤٣.

٤ – مغني اللَّبيب، ص٦٠٤.

بخلاف التَّمييز ".[٣]

أمَّا التَّمييز فيستغنى عنه، ولا يفسد معنى الكلام من دونه، فهو يحذف إذا كان معلوماً من سياق الحال كقولك: اشتريت ثلاثين، أمَّا إذا لم يكن معلوماً فإنَّه يلزم على المتكلّم ذكره إذا أراد الإبانة،إلاأن يكون قد قصد الإلغاز وإبقاء الإبهام. إنَّ ما قالـــه ابن هشام عن الحال ليس دقيقاً تماماً فالحال – على سبيل المثال– في نحو قولك: (أخطب ما يكون زيدٌ واقفاً) لا يمكن حذفها من الجملة. ولكنَّ عدم الحـــذف هنـــا لا علاقة له بالسّمات الذَّاتيَّة للحال، وإنَّما هو من باب أنَّ الحال سدَّت مسدَّ الخبر للمبتدأ (أخطب)؛ أي حلَّت في رتبة ليست رتبتها، وهي رتبة الخبر، والخبـــر مســـند لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنَّ المسند والمسند إليه هما العنصران اللَّذان تقـــوم عليهمـــا الجملة. ولو أتينا إلى قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ فالحال هنـــا، وهي جملة (وأنتم سكارى)، لا يمكن حذفها؛ لأنَّ المعنى متوقِّف عليها، فإذا كانت تعد فضلة من حيث المبنى،فهي في نحو هذا الكلام عمدة من حيث المعنى، وعلـــى هذا الاعتبار لا يمكن حذفها.

و) التَّمييز لا يتعدَّد أمَّا الحال فتتعدَّد:

فـــ " الحال تتعدَّد كقوله:

عليَّ إذا ما زرت ليلى بخفيةٍ   زيارةُ بيتِ الله رجْلان حافيا.

بخلاف التَّمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في

تبارك رحماناً رحيماً وموئلاً:

إنَّهما تمييزان، والصَّواب أنَّ رحماناً بإضمار أخصُّ أو أمدح، ورحيماً حال منه، لا نعت له، لأنَّ الحقَّ قول الأعلم وابن مالك: إنَّ الرَّحمن ليس بصفة بل علم، وبهـــذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنَّه حال". [٤]

١– [الإســـراء ٣٨].

٢ – [النساء ٤٣].

٣ – مغني اللَّبيب، ص٦٠١.

٤ – مغني اللَّبيب، ص٦٠١.

أمَّا الدكتور عبَّاس حسن فيفرّق بين نوعين من التّعددِ التّعدّدِ بلا عطف، وهو الَّذي كان النّحاة قد منعوا إجراءه على التَّمييز، والتّعدّد بالعطف، وهو تعدد جائز فيقول: " تمييز الجملة لا يتعدَّد إلاَّ بالعطف، نحو: ارتفع النَّبيل خلقاً، وعلماً، وجاهاً. والأحسن في التَّمييز المتعدّد للمفرد أن يكون تعدّده بالعطف. إلاَّ إن كان المراد من التَّمييز المتعدّد المفرد معنى واحداً كالاختلاط في مثل عندي رطلٌ عسلاً سمناً، فيجوز التَّعدّد مع العطف وبدونه أمَّا الحال فتتعدَّد بعطف وبغير عطف؛ نحو أقبل المنتصر، فرحاً، مسرعاً، مصافحاً رفاقه، أو فرحاً، ومسرعاً ومصافحاً... وعند وجود العاطف لا تسمّى في الاصطلاح (حالاً)، وإنمَّا تعرب معطوفاً، برغم أنَّها تؤدّي معنى الحال، وكذلك التَّمييز بعد العاطف لا يسمّى – في الاصطلاح – تمييزاً، وإنمَّا يُعرب معطوفاً " [١].

والقول في ذلك هو: إنَّ التَّمييز المحوّل في الأساس ينتقل عن أصل غير متعدّد. فليس للفعل في الصَّنعة النَّحويَّة أكثر من فاعل، وأقول: في الصَّنعة النَّحويَّة؛ لأنَّك إذا قلت (جاء زيدٌ وخالدٌ)، فقد اقتضى المعنى أنَّ (خالدٌ) هو فاعل كذلك؛ فقد جاء كما جاء زيدٌ، ولكنَّه من حيث الصَّنعة النَّحويَّة (اسم معطوف)، والمفعول به الَّذي انتقل إلى التَّمييز لم يثبت بالاستقرار النَّحوي أنَّه صدر عن فعل متعدّ إلى أكثر من مفعولٍ به، كذلك فالمبتدأ لا يتعدَّد في ذات الجملة.

لكن يجوز – كما رأينا – أن نعطف على هذه الأصول. ومن هذا الباب أمكن أن نعطف على المميّزات المتحوّلة عن هذه الأصول، والمعطوفات من حيث الصَّنعة النَّحويَّة لن تُعرب مُميِّزات.

وانطلاقاً من القول: إنَّ التَّمييز في الأصل متأدّ عن الذَّات المبهمة وموصوف بها، فإننَّا نستطيع كذلك أن نعلّل عدم تعَدّد تمييز المفرد بأنَّه من باب عدم تعدّد الموصوف. وأمَّا التَّمييز المختلط للمفرد المبهم؛ فهو آتٍ من باب أنَّ الكلمتين قد أصبحتا كلمة واحدة، كما أنَّ (أحدَ وعشرَ) أصبحتا بالتركيب كلمة واحدة.

---

١ – النَّحو الوافي، ٤٢٩/٢ – ٤٣٠.

وأمَّا الحال فتتعدَّد لأنَّها – كما قلنا – بمنزلة الصّفة للفعل، والصّفات تتعدَّد، فإذا اشتمل الموصوف على صفة؛ فهذا لا يعني أنَّ الصّفة هي كلّ ما في الموصوف، فإلى جانبها صفات أخرى، وأنت عندما تتحدَّث عن الهيئة المرتبطة بالحدث، فهناك أكثر من نقطة تراعى في تحديد الهيئة.

ز) الحال تتقدَّم على عاملها المتصرّف أو الشَّبيه بالمتصرّف، ولا يجوز ذلك في التَّمييز: [1]

الصَّحيح ما يذكره ابن هشام من أنَّ الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً، أو وصفاً يشبهه نحو ﴿خشَّعاً أبصارهم يخرجون ﴾[2] وقوله:

نجوت وهذا تحملين طليقُ

أي وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التَّمييز على الصَّحيح، فأمَّا استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

رددت بمثل السّيدِ نهدٍ مقلّصٍ كميشٍ إذا عطفاهُ ماءً تحلّبا

وقوله: إذا المرءُ عيناً قرَّ بالعيشِ مثرياً ولم يُعنَ بالإحسان كان مذمَّماً

فسهو، لأنَّ " عطفاه " و " المرء " مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور، والنَّاصب للتَّمييز هو المحذوف، وأمَّا قوله:

وما ارعويتُ وشيباً رأسيَ اشتعلا

وقوله:

أنفساً تطيبُ بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

فضرورتان.

والعلّة في ذلك: أنَّ الحال يزيل غموضاً مرتبطاً بالهيئة المرافقة لحدوث الفعل، وليس غموضاً في الفعل نفسه، وهذا ينعكس لغويّاً في مرافقة الحال للفعل متقدّماً أو متأخّراً عنه.

١- ينظر: مغني اللَّبيب، ص٦٠٢ – ٦٠٣.

٢- [القمر ٧].

أمَّا التَّمييز فيرفع الإبهام المستقّر في الذّات الَّتي تسبقه ظـــاهرةً أو مقـــدَّرة. وطبيعة التَّفسير تقتضي أن يأتي المبهم أوّلاً فالمفسّر ثانياً.

3- تضمّن التَّمييز معنى (من):

يقول ابن مالك:

مزيل إبهامٍ منكّرٍ حوى معنى (من) التمييز نحو (كم لوىً) [١]

ويعرّف ابن عقيل التّمييز في شرحه للألفيَّة بأنَّه " كلّ اسم، نكرة، متضـــمن معنى (من)، لبيان ما قبله من إجمال، نحو (طاب زيدٌ نفساً، وعندي شبرٌ أرضاً) "[٢]

لأن (من) هذه فيها معنى البعضيَّة من الجنس المطلق، فهي بعضيَّة بيانيَّة، وليست بعضيَّة كميَّة أو عدديَّة، وهذا يتَّفق مع مفهـــوم التَّمييز الَّذي يوضّح جنس ما قبله. فقوله متضمّن معنى (من) يدفع الالتباس بالحال؛ لأنَّ الحال بمعنـــى (فـــي)،

---

١ – مر ذكره في ص٩، من بحثنا هذا.

٢ – شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ٥١١/١.

ذلك أن الحال أشبهت المفعول فيه في المعنى، فإذا قلت جـاء زيدٌ راكبـاً؛ كـان التَّقديـر على: (جاء زيد في هيئة الرّكوب) وقوله (لبيان ما قبله) يمنع الالتباس بما تضمّن معنى (من)، ولم يكن فيه بيان لما قبله، كاسم (لا) النَّافيـة للجـنس، نحو (لا رجل قائم) فالتَّقدير (لا من رجلٍ قائم)، و (من) في هذا المثال هـي لاستغراق أفراد الجنس وليست للبيـان، وممّا قُدّرت فيه (من) ولم تكن للبيـان (أستغفر الله ذنباً لست محصيَهُ)؛ فالتَّقدير (من ذنب)، و (من) هنا للابتداء.[1]

أ) (من) البيانيَّة:

لقد ذكر الزَّجَّاج أنَّها تأتي لبيان الجنس، فيخلـص بها جنسٌ من آخر، نحـو قولـه تعالى: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينـاً ﴾[2]. وسَّـماها الرَّضـيّ (مـن) التَّبيينيَّة، وعرَّفَّها بأنَّها (من) الَّتي يأتي قبلها أو بعدها مبهم؛ يصلح المجرور بها أن يكون تفسيراً له. كما في (عشرون من الدّراهم) ونحوه.

ولمزيد من التَّوضيح فإنَّ ما قبل (من) يكون في الغالب جنساً عامّاً يشـمل ما بعدها، فيصحّ الإخبار بما بعدها عمَّا قبلها، كقولك: (اجتنب المسـتهترين مـن الزُّملاء)، فالمستهترون جنس عامٌ والزُملاء فئة منهم. وقد يكون العكـس فيـأتي الجنس العامّ الشَّامل بعدها؛ كقولك: (هذا السّوار من الذهب).

وجعل المرادي علامتها أن يصحَّ جعل (الَّذي) مكانهـا. وتوضـيح قـول المرادي هو أنَّك تستطيع حذف (من) ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها، نحو (تخيّر الأصدقاء من الأوفياء)؛ أي: (تخيّر الأصدقاء الّذين هم الأوفيـاء). وهذا لا يتحقق إلاّ إن كان ما قبل (من) معرفة، أمَّا إن كـان نكـرة؛ فالعلامة أن يأتي الضَّمير وحده بدلاً منها نحـو (أساور من ذهب). فالتَّقدير (هي ذهب).[3]

---

١ – ينظر: شرح ابن عقيل،ح. الفاخوري، ٥١٢/١. وينظر: أوضح المسالك، ٣٦٠٣٦٣/٢.

٢ – [البقرة ٦٠] .

٣ – ينظر: ثلاث رسائل في اللّغة، ابن كمال باشا، تح. د. محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٣، ص١٢١ – ١٢٢. وينظر: النَّحو الوافي، ٤٥٩/٢.

وبناء على كون ما بعد (من) يصح به الإخبار عمَّا قبلها، وعلى أن (مــن) يمكن أن نضع بدلاً منها الاسم الموصول نقول: إن ما قبلها وما بعدها يجب أن يكونا متطابقين.

وبهذا تختلف (من) البيانيَّة عن (من) التَّبعيضيَّة؛ لأنَّ ما قبل (من) في التبعيض يجب أن يكون بعضاً لما بعدها ولذلك كان التَّبعيض ملتزماً التَّبيين لأنَّه إذا كان جنساً له كان فيه تبيينه، ولا يكون في التَّبيين تبعيضٌ لأنَّ شرطه المطابقة كقوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثان﴾[1] فالرّجس وإن كان يصحّ أن يطلق علــى أعمّ من الأوثان فيصحّ إطلاقه على الأوثان، ولذلك فُسّر بها ولا يستقيم أن تكــون ههنا للتَّبعيض، لأنَّ الأعمَّ لا يكون بعضاً للأخصّ،والمطابق لا يكون بعضاً لمطابقه والله أعلم بالصَّواب.[2]

وإذا قلت على سبيل المثال – (عشرون من الدّراهم)، فإنَّــك إذا قصــدت بالدّراهم جنس العشرين فإنَّ (من) حينها بيانيَّة، أمَّا إذا كنت تشير بالدّراهم إلــى دراهم معينة أكثر من عشرين؛ فإن (من) – عندها – تكون مبعّضة؛ لأنَّ العشرين بعض من الدّراهم ولا يوجد تطابق وقد ذكر ابن كمال باشا أنَّ البعضيَّة المرادة في (من) التبعيضيَّة؛ إنَّما هي بعضيَّة الأجزاء لا الأفراد وبهذا تفترق (من) البعضيَّة عن (من) البيانيَّة.[3]

ومن هنا نجد الإمام أبا حنيفة،وقد اختلف مع صاحبيه في قول القائــل: مــن شاء من عبيدي عتقه فهو حرٌّ، فشاؤوا أعتقوا، وفيمن شئت من عبيدي عتقه فأعتقه، فشاء الكلّ، يعتق الكلّ عندهما عملاً بكلمة العموم، و (من) للبيان وعند أبي حنيفة يعتقهم إلاَّ واحداً، لأنَّ (من) للتَّبعيض، إذا دخل على ذي أبعاض ، كما في كلّ من هذا الخبر لأنَّه متيقّن، أي البعض متيقّن لأنَّ (من) إذا كان للتَّبعيض فظــاهر وإن كان للبيان فالبعض مراد، فإرادة البعض متيقّنة وإرادة الكلّ محتملة. ولقد عاب ابن

---

١ – [الحج ٣٠].

٢ – ينظر: الأمالي النَّحويَّة، ٧٦/٤.

٣ – ينظر: ثلاث رسائل في اللغة، ص١٢١ – ١٢٢.

كمال على صدر الشريعة صاحب التَّوضيح في هذا حيث قال: ولم يدر أنَّ البعض المراد قطعاً على تقدير البيان، البعض العام ما في ضمن الكل لا البعض المجرّد ههنا [1].

وممَّا جاءت فيه (من) للبيان قوله تعالى: ﴿يخرج لنا ممَّا تنبت الأرض من بقلها وقثّائها﴾[2]. أمَّا ما ذهب إليه الأخفش من أن (من) زائدة في هذا السّياق؛ فضعيف والصَّواب أنَّها للبيان، فقد أريد إيضاح جنس المزروع بعد الإجمال والعموم الَّذي أتى في أوَّل الآية (يخرج لنا ممَّا تنبت الأرض)؛ فكان ذلك بقوله تعالى:(من بقلها وقثّائها) وإنَّما حذف المفعول به لتعظيم شأنه عند اليهود. ومن ثمَّ فإنَّنا لو جعلناه، على تقدير (شيئاً)؛ للزم حينها وجود (من) لتكون هي والمجرور بها صفة للمحذوف، وهي على هذا الاعتبار بيانيَّة أيضاً لأنَّها أوضحت المفعول به وبيَّنته. أضف إلى ذلك أن ما بعدها يصحَّ أن يخبرّ به عما قبلها. ممَّا يؤكدّ بيانيَّتها. بيد أنَّ الَّذي دفع الأخفش إلى القول بزيادتها إنَّما هو بحثه عن المفعول به.[3]

و (من) البيانيَّة إذاً يكون بيانٌ بما بعدها لما قبلها، والبعضيَّة الَّتي تدل عليها هي البعضيَّة العامَّة؛ أي بعضيَّة الجنس، وليس البعضيَّة الكميَّة أو العدديَّة، فما قبلها وما بعدها على هذا الاعتبار متطابقان؛ حتَّى ليصحّ أن نخبرّ بما بعدها عمَّا قبلها. وهذا ينطبق على التَّمييز ومميّزه، فأنت إذا قلت (رطلٌ زيتاً)؛ فإنَّ (زيتاً) قد أوضحت جنس المقدار (رطل)، وهذا المقدار هو بعض من الجنس المطلق الَّذي تمثله كلمة (زيتاً)، وهو بعض عامٌ جنسيٌ لا بعضٌ كميٌ أو عدديٌّ، ولك أن تخبر بالتَّمييز عن المميَّز، فتقول: الرّطلُ زيتٌ.

وكذلك إذا قلت: تصبَّب زيدٌ عرقاً؛ فإن (عرقاً) قد رفعت الغموض عن الذَّات المقدَّرة من (تصبّب زيدٌ)؛ إذ تصبّبُ زيدٍ ليس معروفاً من أيّ جهةٍ هو؟ فلمَّا قلت (عرقاً)؛ فقد زال الإبهام، ومن ثمَّ فإنَّك تستطيع أن تقول تَصبُّب زيدٍ عرقٌ.

---

١ – ينظر: ثلاث رسائل في اللغة، ص١٣٤.

٢ – [البقرة ٦١] .

٣ – ينظر: ثلاث رسائل في اللغة، ص١٣٥.

ب) تقدير (من):

مرَّ معنا أنَّ التَّمييز يكــون بتقدير (مــن) البيانيَّة، بيد أنَّه لا يستقيم تقــدير كلّ التَّمييزات بــ (من). وذلك لأنَّ شرط (من) البيانيَّة أن تعود على مــذكور، والتَّمييز إنَّما هو رفع الإبهام عــن ذات مــذكورة أو مقــدَّرة، ولــذلك لا يصــحّ الإتيــان بــ (مــن) في المقدَّر، فلا يقال في (حَسُن زيدٌ داراً) (حسُن زيدٌ من دارٍ)، ولا في (تصبّب زيدٌ عرقاً) (تصبّب زيدٌ من عرق). فإن زعــم زاعــم صحة أن تقول (تصبَّب زيدٌ من العرق)؛ فالرَّد عليه أنَّه فيما لو استقام هذا القول؛ فإنَّ (من) فيه ليست للبيان، وإنَّما هي (من) السَّببيَّة، وهي كالتي فــي قولــك (جئتك من أجل أن أكرمتني)، فــ (من) هذه يفسد فيهــا قصــدك إلــى التَّبيــين والتَّفسير، وذلك لصحّة دخولها على غيــر التَّمييز؛ كدخــولها على المفعول لأجله، كما في (أكرمتك حبّاً لك)، إذ يصح لك أن تقول: (أكرمتك من حبيّ لك).

وهذا بعض التَّسليم لصحّة تقدير تصبَّب زيدٌ من العرق. وليس في التَّحقيــق بمستقيم لأنَّه إذا جعلناه للتَّبيين وجــب نسبة التَّصبب لزيدٍ وهو غيــر مستقيم، فلذلك قلنا إنَّه لا يستقيم دخــول (من) على كلّ تمييز (والله أعلم بالَّصواب).[1]

ويقول المبرّد: " ومن التَّمييز ويحه رجلاً، ولله درّه فارساً، وحسبك به شــجاعاً، إلاَّ أنَّه إذا كان في الأوَّل ذكر منه حَسُن أن تدخل (من) توكيداً لذلك الذّكر، فتقــول: ويحه من رجلٍ، ولله درّه من فارس، وحسبك به من شجاع، ولا يجوز: عشرون من دِرهمٍ، ولا هو أفرههم من عبد؛ لأنَّه لم يذكره في الأوَّل." [2]

وحقيقة الأمر أنَّ المنصوبات الَّتي استحسن المبرّد دخول (من) عليها فــي الأمثلة السَّابقة قد انتصبت على الحال لا التَّمييز، وقد استحسن المبرّد دخول (مــن) عليها؛ ليخلصها للتَّمييز؛ لأنَّ التَّمييز يكون على معنى (من) البيانيَّة.

١- ينظر: الأمالي النَّحويَّة، ٢٩/٤.

٢ - المقتضب، ٣٥/٣.

وكذلك الأمر في قولك: (كم ضربت رجلاً)؛ فإنَّك إذا أردت بـ (رجلاً) التَّمييز؛ حَسُن أن تقول (كم ضربت من رجلٍ)، فتراخي التَّمييز عن (كم) قد يجعل السَّامع لا يدري ألمقصود كم مرّةً ضربت رجلاً واحداً أم كم ضربت من رجل؟ فكان دخول (من) مزيلاً للشّك. وأمَّا قولك: (عشرون درهماً) فلا التباس فيه حول كون (درهماً) تمييزاً، فلم تدخله (من).[١]

وجاء في الموجز " وكلّ مفسّر بالمقادير والأعداد وغيرها فمن تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس، تقول: لي مثله من الرّجال، وما في السَّماء قدر راحةٍ من السَّحاب، ولله درّه من الرّجال، وعندي عشرون من الدَّراهم. ومنه ما تدخل فيه (من) وتقرّه على إفراده، كقولك: لله درّهُ من رجل " [٢]

بنـاء على ما تمَّ ذكره في الموجز؛ فإنَّك لا تستطيع إدخال (من) على التَّمييز في نحو (عشرون درهماً) حتى تردَّ التَّمييز إلى الجمع والجنس؛ فتقول عندها (عشرون من الدَّراهم)، وفي الوقت ذاته تستطيع أن تقول في (لله درّه رجلاً) لله درّه من رجل، فتدخل (من) على (رجل) مع إقرار (رجل) على إفرادها، فما تفسير ذلك؟

إنك إذا قلت (عشرون درهماً)، فإنَّ (درهماً) هنا يكون على صورة الواحد الجنسيّ القابل للاطّراد على أفراد الجنس المبهم، وليس على صورة الجنس المطلق الَّذي يقبل أن يُبَعَّض منه ما قبله تبعيضاً جنسيّاً بيانيّاً، وأن يخبّر به عمَّا قبله؛ على نحو ما يتحقّق في مجرور (من) البيانيَّة؛ إذ لا يصحُّ على (عشرون درهماً) أن تقول: العشرون هي درهم. ولكنَّك إذا رددت إلى الجمع المعرَّف بأل

---

١ – ينظر: الأصول في النحو، ٢٢٦/١ – ٢٢٧.

٢ – الموجز في النحو، ص٤٢.

الجنسيَّة؛ كان لك أن تقول (عشرون من الدَّراهم)؛ أي العشرون الَّتي هي دراهم. وفي هذا أيضاً توضيح لقول المبرّد (لأنَّـــه لم يـــذكره في الأوّل)؛ فإنَّك إذا قلت: (عشرون درهماً)؛ فإنَّ (درهماً) ليست هي العشرين وإنَّما هي قابلة للاطّراد على أفراد العشريـــن اطّراد الجنس على العـــدد، ولذلك لا نستطيع أن نقول: إنَّ لـــــ (درهماً) ذكراً مسبقاً في (عشرون) على حين أنَّك إذا قلت: (عشرون من الدَّراهم) فإنَّ الدَّراهم هي العشرون، والعشرون هي الدَّراهم، وللدَّراهم ذكر مسبق.

وأمَّا إقرارك لـــ (رجل) على إفرادها في (لله درّه مـــن رجـــل)، فـــلأن (رجل) لم يكن المراد بها بيان جنس المضمر وإنَّما جاء تطابقها مع الضـــمير فـــي الإفراد والجنس؛ من باب تطابق الحال مع صاحبه، إذ (رجلاً) في (لله درّه رجلاً) حال جامدة لا يُرادُ فيها صيغتها الجامدة، وإنَّما ما يتَّصل بهذه الذَّات الجامـــدة مـــن صفات تتَّصل بها وقد يقول قائل: إنَّ العبد هو الفاره والفاره هو العبـــد فـــي مثـــال المبرّد (هو أفرههم عبداً) فلم لـــم يجز أن تدخل (من) على التَّمييز فيُقـــالَ: (هـــو أفرههم من عبدٍ)؟ والرّد على ذلك هو أنَّ المبهم هنا ليس ذاتاً ظاهرة، وإنَّمـــا هـــو ذات مقدّرة؛ لأنَّ التَّمييز هنا تمييز نسبة محوَّل والتَّقدير عبده أفره منهم أو فره عبده. وبذلك يكون الإبهام واقعاً في الجملة أي في ذات مقدَّرة وكما ذكرنـــا ســـابقاً فـــإنَّ شرط (من) البيانيَّة أن تعود على مذكور لا مقدَّر.

ج) المواضع الَّتي لا يجوز فيها جرّ التَّمييز بـــ (من):

يجوز جرّ التَّمييز بـــ (من) في نحو (رطلٍ من زيت) و (ملء الأرض من ذهب) وغيرهما إلاَّ في مواضع معينة معلّلة؛ كأن يكون ما بعدها ليس على صورة الجنس المطلق؛ الَّذي يقبل أن يبعّض منه ما قبله تبعيضاً جنسياً بيانياً، أو أن يكـــون المبهم الَّذي تُرادُ إزالة إبهامه ليس ذاتاً ظاهرة. والمواضع الَّتي لا يجوز فيها جـــرّ التَّمييز بـــ (من) هي:

1) تمييز الأعـــداد بين عشرة ومئة ما لم يخـــرج العدد عن التَّمييز بـــالتَّعريف، فلا تقول: (عشرون من درهم)، ولكن يصحّ لك أن تقول (عشـــرون مـــن الدَّراهم).

2) تمييز كم الاستفهاميَّة؛ إلاّ أن يكون متراخياً عنها، نحو: (كم ضــربت مــن رجل؟) إذ يحسن عندها دخول (من) لدفع التباس التَّمييز بــالمفعول بــه؛ لأنَّك إذا قلت: (كم ضربت رجلاً)؛ لم يدر السَّامع أتسأل عن عدد الرّجــال الَّذين ضربتهم، أم تسأل عن عدد المرَّات الَّتي ضربت فيها رجلاً واحداً؟

3) تمييز (كذا)، فلا يصحّ في (كذا وكذا كتاباً) أن تقول: (كذا وكــذا مــن كتاب).

4) تمييز النّسبــة المحوّل، فلا يقــال في ﴿اشتعــل الرَّأس شيباً ﴾[١] و﴿فجرّنا الأرض عيوناً ﴾[٢] و (أنت أكثــر مالاً): (اشتعل الرَّأس مــن شيب) ولا (فجرّنا الأرض من عيون) ولا (أنت أكثر من مالٍ)[٣].

د) أشهر المواضع الَّتي جاء فيها التَّمييز مجروراً بــ(من) في القرآن الكريم:

1) بعد (كــم): نحو قوله تعــالى: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيــرة بــإذن الله....﴾[٤]، فقد اعتبرت (من فئة) في أحد التَّأويلات في محــل نصــب تمييزاً.

2) بعد (كأيّن): وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وكأيّن من نبيّ قاتــل معَــه ربّيــون كثيرٌ...﴾[٥]، فقد اعتبرت (من نبيّ) في محل نصب تمييــزاً فــي أحــد التَّأويلات.

3) بعد (ما) الشَّرطية: وذلك نحو (من آية) في قوله تعالى: ﴿وما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخيرٍ منها ﴾[٦]، فقد اعتبرت في أحد التّأويلات في محــل نصب تمييزاً، وهو تأويل ابن هشام.

١- [مريــم ٤].

٢- [القمــر ١٢].

٣ – ينظر: التأويل النَّحوي في القرآن الكريم، ٢/١٠٩٠ – ١٠٩١.

٤ – [البقرة ٢٤٩] .

٥ – [آل عمران ١٤٦].

٦ – [البقرة: ١٠٦].

4) بعد العدد: كما في قوله تعالى: ﴿إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يَمُدَّكم ربُّكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين ﴾[1] فقوله تعالى (من الملائكة) في محل نصب تمييز، وأجازوا أن يكون نعتاً فيُعلّق بمحذوف.

5) بعد تمييز النسبة المحوّل عن الفاعل في زعم بعضهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرَّسول ترى أعينهم تفيض من الدَّمع﴾[2] قوله: (من الدَّمع) في موضع نصب على التَّمييز في أحد التأويلات. والصَّواب أنَّه ليس تمييزاً محوّلاً عن فاعل؛ لأنَّ (من) البيانيَّة كما بيَّنا سابقاً لا تدخل على التَّمييز المحوّل. و(من) الَّتي في الآية هي (من) السَّببيَّة لا البيانيَّة. [3]

الفصل الثَّالث

علامة التمييز

1- ما العلامة؟

إن العلامة مصطلح أصيل عُني به لغويّو الدَّرس النَّحوي العربي القديم، وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في الصفحات الأولى من كتاب سيبويه، حيث نجده يدرس عدداً من الموضوعات النّحويَّة بالاعتماد على العلامة، بل إنَّه يعدُّ الضَّمير علامةً على مُعلَم.

---

١ - [آل عمران: ١٣٥].

٢ - [المائدة: ٨٣].

٣ - ينظر: التأويل النَّحوي في القرآن الكريم، ٢/١٠٩٠ – ١٠٩١.

بيد أنَّ الاهتمام بالعلامة قد برز في الجيل التَّالي لسيبويه، فأكثر نحاته من استخدامها والإشارة إليها، حتَّى إنّه يمكن أن يُقال – تجاوزاً – إنَّ النَّحو العربيّ هو علم العلامات. فما هي العلامة؟

أ) العلامة لغة: (١)

يقال: علمه يعلُمُه ويعلِمُه: وسمه، فالعلامة هي السّمة، وهي الفصل الَّذي يكون بين شيئين والجمع علام وقد تستخدم العلامة بمعنى " السّمة المميّزة" الَّتي يتّخذها الفارس في الحرب، ومَنْ عُلم مكانه في الحرب بعلامة أعلمها فهو رجل مُعلِم، فقد أعلم حمزة يوم بدر، ومنه قوله:

فتعرفوني إنَّني أنا ذا كم شاكٍ سلاحي في الحوادث معْلِم

ومن هنا نجد ما يُسمّى علامة الشُّجعان، فيُقال: أعلم الفارس: جعل لنفسه علامة الشُّجعان، قال الأخطل:

ما زال فينا رباط الخيل مُعْلِمة وفي كليبٍ رباطُ اللُّؤم والعار

وهناك العلامة الخاصّة بالفرس، وهي الصُّوف الأحمر أو الأبيض الَّذي يُعلّق عليه في الحرب لتمييزه ووسمه، وهناك العلامة الخاصَّة بالعمامة الَّتي تعرف بها عمامة من أخرى، إذ يقال: عَلَمْت عمّتي أعلمها علماً. وذلك إذا لثتها على رأسك بعلامة تعرف بها عمّتك قال الشاعر:

ولثن السُّبوب خمرة قرشيَّة دبيريّة يعلمْنَ في لوثها علما

والعلم والعلامة شيء ينصب في الصّحراء يستدل به من ضلّ طريقه.

ب) العلامة في الاصطلاح النَّحويّ:

إنَّ العلامات في اصطلاح النحاة هي (الملامح المميّزة) الَّتي تلحق الصّيغة أو الكلمة أو الجملة، وتؤدّي إلى إضافة بعض المعاني اللُّغويَّة: الصّوتيَّة والتَّركيبيَّة

---

١ -ينظر: العلامة في النَّحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيَّة – الاسكندريَّة، ط١، ١٩٨٩م، ص٩-١٠.

والدَّلاليَّـــة؛ فهناك فـــرق بين (رجـــل والرَّجل) و(كتـــاب) و(كتاب النَّحـــو) و (قائم) و (قائمة)، وهذا الفرق يردّ إلى العلامات: الألف واللاّم، والتّنوين والهاء.

إنَّ النَّحويّين القدماء لم يعرّفوا (العلامة)، بيد أنَّهم قارنوا بينها وبين (الحدّ) من حيث دلالة كلّ منهما، فوجدوا أنَّ دلالة (العلامة) خاصّة؛ على حين أن دلالـــة (الحدّ) عامّة، فإذا قلت – على سبيل المثال –: (الرّجل) دلَّت الألف والـــلاّم دلالـــة خاصة على أنَّ كلمة (رجل) اسم، أمَّا الحدّ فيشمل كافة ضروب الأسماء.

كما نجد أنَّ الحدّ يشترط فيه الاطّراد والانعكاس، علـــى حـــين أنَّ العلامـــة يشترط فيها الاطّراد، لكن لا يشترط فيها الانعكاس. فأنت تستطيع أن تقول: كل مـــا دلّ على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم، فهذا (حد).

وأمَّا قولك: كلّ ما دخل عليه الألف واللاّم فهو اسم، فإنَّه غير قابل للانعكاس؛ إذ ليس لك أن تقول: وما لم تدخل عليه الألف واللاّم فهو ليس اســـمًا، وذلـــك لأنَّ الضَّمائر أسماء ولا تدخلها الألف واللاّم ومثلها في ذلك كثير من أســـماء الأعـــلام والمبهمات وأسماء الاستفهام وغيرها.

فهذا القول الّذي لا يقبل العكس هو علامة. ويضاف إلى ما ذكرناه أنَّ العلامة تكون بالأمور اللاَّزمة على حين أنَّ الحدّ يكون بالأمور الذَّاتيَّة والفرق بين ما هـــو ذاتيّ وما هو لازم هو أنَّ الذَّاتي لا تُتخيّل حقيقة الشّيء من دونه، بـــل إن حقيقتـــه تبطل فيما لو قدّرنا انعدام الشَّيء الذاتي فيه، فعلى سبيل المثال تبطل حقيقة الفعـــل؛ إذا قدَّرنا انتفاء الحدث والزَّمن، فهذا حدّ وليس الأمر كذلك في العلامة؛ مـــن نحـــو السّين وسوف وقد، فإن عدم جواز دخولها على الفعل لا يبطل الفعليَّة، وذلك أنَّ هذه العلامات مقتصرة على الفعل المضارع دون الماضي والأمر. [1]

ج) العلامة في ضوء الدّراسات الحديثة:

العلامة هي عماد علم السّيمياء، فهو العلم الَّذي يهـــتّم بالعلامـــة. بمختلـــف أشكالها، وهو من العلوم الحديثة نسبياً بالمقارنة مع غيره من العلوم، فقد وُلـــد هـــذا العلم مع بدايات القرن العشرين، وكانت ولادته مزدوجة؛ ولادة سويسريَّة على يد (

---

١ – ينظر: العلامة في النَّحو العربي، ص١١ – ١٢.

فيرديناند دي سوسير)، وولادة أمريكيَّة على يد (شارلز بيـرس). وقـد حـاول (بيرس) أن يجعل من هذا العلم علماً مستقلاًّ بذاته غير أنَّ تنوّع موضوعاته وتشعّبها حال دون ذلك، فاتَّخذ هذا العلم منحىً آخر على يد دي سوسير؛ الَّذي روّج له مـن منظورٍ لساني لا فلسفيّ كما فعل بيرس. (١)

ويرى سوسير أنَّ العلامة اللّسانيَّة وحدة ثنائيّة المبنى، تتكوّن من وجهـين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ الأوّل – وهو الدَّال – عبارة عن صـورة سـمعيَّة تكوّن جسم العلامة، فهو البعد الحسّيّ للعلامة، والثَّاني – وهو المدلول – عبارة عن معنى يكوّن روح العلامة، فهو البعد التَّصويري أو المفهوم الَّذي نعقلـه. فسلسـلة الأصوات الَّتي تلتقطها الأذن تشكّل الصُّورة السمعيَّة، وهذه تسـتدعي إلـى ذهـن المستمع صورة ذهنيَّة أو مفهوماً هو المدلول. ويرى سوسير أنَّ العلاقة بين الـدَّال والمدلول هي علاقة اعتباطيَّة، أي ليست طبيعيَّة، فلا صلة طبيعيَّة – مثلاً – بين لفظ (باب) ومفهوم الباب، وإنَّما هي صلةٌ آتية من باب المواضعة؛ أي مـن اتّفـاق مجموعـة من النّاس على تسميـة ذلك الجسم المستخدم من الخشب الَّذي يصلـح للغلق والفتح باباً. (٢)

وقد استقّر مفهوم سوسير للعلامة في المجال اللغوي، بيد أن هذا لـم يمنـع توظيفها أو استثمارها في مجالات وحقولٍ أخرى، وذلك لأنَّ الثَّقافة الإنسـانيَّة هـي حصيلة لغات متعدّدة وإن تباينت هذه اللُّغات في طبيعتها فثمَّة لغات يعبّر بوساطتها الأفراد عن أغراضهم من دون أن يستخدموا أعضاء النّطق، كتلك المنتشـرة فـي بعض الغابات الأفريقيَّة، حيث يتمّ التَّواصل عن طريق ضربات الطُّبول، وثمَّة لغات مرئيَّة كتلك المنتشرة في شوارع المدن: إشارات المـرور، الصـور، الإعلانـات، المسرح، السّينما...

---

١ – ينظر: موقع مجلّة أقلام على الانترنت: علم الدَّلالة العربي والسيمياء الحديثة، الأستاذة نعيمة فرطاس،www.aklaam.net/aqlam/archice_d.php - 183k .

٢ – ينظر: مدخل إلى معرفة اللّسانيَّات، د. محمد إسماعيل بصل، دار المتنبي، د.ط، دت، ص٨٢ – ٨٤، وينظر: على الانترنت مفهوم السَّيمياء، د. جهاد يوسف العرجا، مدونات مكتوب، lissaniat.maktoobblog.com/.../ - 68k

فإشارة المرور الحمراء – مثلاً – تقوم على الدّال (الأحمر)، والمدلول (توقَّف على حدة) والعلاقة بينهما اعتباطيَّة، إذ لا يوجد علاقة طبيعيَّة بين اللّون الأحمر والتَّوقف، وهذه العلامة في الوقت ذاته محوَّلة عن علامة لغويَّة فقد حلّ اللّون الأحمر محلّ الصّورة السمعيّة (قف) وارتبط في ذهن المتلقّي بمفهوم الثبات الَّذي هو ضدّ الحركة.

ومعنى هذا أنَّه إذا كانت اللّسانيَّات تركّز في توصيفها للُّغة على وظيفة الاتّصال، فإنَّ هذه الوظيفة تتحقّق عبر لغة الجسد وأنماط اللّباس والألوان و الموسيقا والإضاءة، لأنَّ هذه المنظومات انبثقت أساساً من اللُّغة الطَّبيعيَّة... [١]

والَّذي يهمّنا هنا هو العلامة التّركيبيَّة للوظيفة النَّحويَّة؛ أي الصّورة التَّركيبيَّة الَّتي تحيلنا إلى الوظيفة النَّحويَّة، فعلامة الحال – مثلاً – في التَّركيب أن يكون صَاحب الحال معرفةً. إنَّ سمة التَّعريف هذه ليس لها أية دلالة نحويَّة في ذاتها، ولكنَّها ترتبط بوظيفة نحويَّة في داخل التَّركيب؛ بمعنى أنَّه قد حدث ربط تركيبيّ بين الحال وبين دخول سمة التعريف على الاسم الّذي يعود عليه الحال. وهذا مدخل إلى دراسة علامة التَّمييز، فما حاجة التَّمييز إلى العلامة؟ وما هي علامة التَّمييز؟

٢- الاستدلال على التَّمييز:

كيف يستدل على التمييز، وما العلامة الفارقة له عما سواه؟

للاستدلال على التمييز ينبغي أن يكون ثمة مؤشرّ دلاليٌ عليه داخل التَّركيب ينبي عنه، فالتَّمييز اسم منصوب، وباب المنصوبات من أكثر الأبواب اتّساعاً وجدلاً بين النَّحويّين، وكثيراً ما يلتبس التَّمييز بغيره من المنصوبات؛ ولا سيَّما الحال، وقد يغدو المعيار الصَّرفيُّ أحياناً غير كاف للفصل بين التَّمييز والحال؛ بسبب التَّبادل للوظيفة الصَّرفيَّة بينهما تحت ظروف بلاغيَّة ودلاليَّة، وهنا نبحث عن عنصر آخر

---

١ – ينظر: مدخل إلى معرفة اللّسانيات، ص١٤١ – ١٤٣.

في التَّركيب يرتبط بالتَّمييز ارتباطاً خاصّاً، أو وفق بنيويَّة خاصَّة؛ لنستشف من ذلك علامة تدلّل على التَّمييز.

أ) القرينة المعنوية في الاستدلال:

ما العلامة المعنوية الدالة على التَّمييز؟

للإجابة عن هذا السُّؤال لا بد لنا من القراءة الواعية المحلّلة لقول ابن هشام في حديثه عمَّا يحتمل الحاليَّة والتَّمييز؛ إذ يقول: " ما يحتمل الحاليَّة والتَّمييز – من ذلك (كَرُم زيدٌ ضيفاً) إن قدَّرت أنَّ الضَّيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قُدّر نفسه احتمل الحال والتَّمييز، وعند قصد التَّمييز فالأحسن إدخال منْ، ومن ذلك (هذا خاتمٌ حديداً) والأرجح التَّمييز للسَّلامة من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخير منهما الخفض بالإضافة " [١]

إنَّ المثال الأوّل الَّذي أتانا به ابن هشام يضعنا أمام تقادير مختلفة، فإذا نظر إليه على أنَّ أصله (كَرُم ضيفُ زيدٍ) فـ (ضيفاً) في المثال تمييز محوّل عن فاعل، وعندها لا تدخل عليه (من) البيانيَّة، وذلك لأنَّها – كما ذكرنا سابقاً – لا تدخل على التَّمييز المحوّل؛ إذ يشترط فيها أن تعود على ذات ظاهرة لا مقدَّرة، والتَّمييز المحوّل إنَّما يعود على ذات مقدَّرة من الجملة الَّتي سبقته.

أمَّا إذا نُظر إلى الضَّيف على أنَّه هو زيدٌ نفسه، فثمَّة وجهان هما الحاليّة والتَّمييز. فإذا أريد التَّمييز كان من الأفضل إدخال (من)، وما إدخالها إلاَّ لترجيح المعنى الَّذي يقدّر به التَّمييز؛ إذ هو على معنى (من)، على حين أنَّ الحال بمعنى (في)، فأنت إذا أدخلت (من) على (ضيفاً)؛ منعت الذّهن من الانصراف إلى معنى الحال.

---

١ – مغني اللَّبيب، ص٧٣٢.

ومعنى هذا أنَّ تقدير الحال قويّ وظاهر في المعنى؛ فكان لا بدَّ ممَّا يدحضه بشكل ظاهر في اللّفظ؛ حتَّى يغطّي قوَّة ظهوره في المعنى، فكان الإتيان بـــ (من) البيانيَّة؛ لأنَّ التّمييز يُقدَّر بها.

ولكنَّ السُّؤال هنا هو الآتي: ما الَّذي جعل تقدير الحال قويّاً وظاهراً؟

الجواب ببساطة هو: مجيء (ضيفاً) اسماً مشتقّاً لا جامداً تفهم منه الدَّلالـــة على هيئة اسم معرفة لا نكرة سابق.

وذلك لأنَّ الأصل [١] في الحال أن تكون وصفاً أي اسماً مشـــتقاً وأن يكـــون صاحبها معْرفة ولنضع في ذهننا حتَّى الآن هاتين النّقطتين: اشتقاق الحال ومجيئهـــا من معرفة.

ولنتابع الآن قراءة قول ابن هشام، فهو يرجّح التَّمييز صراحة في (هذا خاتمٌ حديداً) فلماذا رجَّح ابن هشام التَّمييز في هذا الوضع؟

يجيب ابن هشام عن هذا السُّؤال الَّذي يتبادر إلى أذهاننا، فيقول: للسَّلامة به من جمود الحال، ولزومها أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة.

ومعنى قوله هذا هو أن الأصل في الحال أن تكون مشتقَّةً ولكنَّها قـــد تـــأتي جامدة والغالب حينها أن تكون منتقلة أي مؤوَّلة بالمشتقّ نحو (بعته بيت بيت) فهو بمعنى متقابضَين، ولكنَّ هذا لا يعني أن الحال الجامدة لا تأتي إلاَّ مؤوَّلةً بالمشـــتقّ، بل إنَّها تأتي غير مؤولّة به مستعملة في معناها الوضعي، ومن ذلك مثال أتى به ابن هشام في غير هذا المـــوضع وهو (هذا مَالك ذهباً) [٢] ويفهم من اســـتخدام ابـــن هشام لكلمة (السَّلامة) في نصّه أنه ينحو بنا عن تقدير الحاليَّة في جامد غير مؤوّل بمشتقّ – وإن كان ذلك ممكناً.

---

١ – ينظر: الواضح في النَّحو والصَّرف، ص: ٢٨٦ – ٢٨٩.

٢ – ينظر: مغني اللّبيب، ص: ٦٠٤ – ٦٠٥.

إذاً الاشتقاق هو الأسلم في تقدير الحال، وانتفاؤه غير محبّب وإن أمكن أن يأتي الحال جامداً ولكنَّ الأهم والَّذي يجب الوقوف عنده؛ هو قوله (ووقوعها من نكرة)، أي إتيان صاحب التَّمييز في هذا المثال نكرة لا معرفة.

إنَّ ابن هشام عندما تحدَّث عن الحال الجامدة غير المؤوَّلة بمشتق أتى بالمثال (هذا مالك ذهباً). وكما يلاحظ فإن صاحب الحال وهو (مالك) معرفة، غير أنَّه عندما أتى بمثاله (هذا خاتمٌ حديداً)، ورجّح فيه التَّمييز؛ أتى بصاحب التَّمييز (حديداً) وهو (خاتمٌ) نكرة .

ومن جهة أخرى فلو قارنّا هذا المثال مع المثال الأوّل (كَرُم زيدٌ ضيفاً)؛ لوجدنا أنَّ صاحب النَّكرة المنصوبة في المثال الأوّل معرفة، وقد وافق تعريفه كون تقدير الحال قويّاً؛ إذ اضطررنا من أجل تعمية قوّة ظهور الحال في المعنى إلى إظهار لفظيّ لمعنى التَّمييز، وذلك من خلال استخدام (من)، وكأنَّنا اضطررنا حينها إلى القول صراحةً: إنَّنا نريد بهذا المنصوب تمييزاً، على حين جاء صاحب النّكرة المنصوبة في المثال الثَّاني (هذا خاتمٌ حديداً) نكرة. وقد وافق التَّنكير كون تقدير التَّمييز هو الأرجح. بل إنَّ ابن هشام هنا أكثر جرأة وتفصيلاً في حكمه بالتَّرجيح.

وهذا إذا أردنا أن نبني عليه؛ فإنَّنا نخلص إلى جواب السُّؤال الَّذي طرحناه في بداية الفقرة، وهو: ما هي علامة التَّمييز؟

إنَّ علامة التَّمييز هي وقوعه من نكرة؛ أي مجيء العامل في التَّمييز نكرةً. ولتدعيم النَّتيجة الَّتي وصلنا إليها؛ نقرأ نصَّاً آخر اقتطعناه من كتاب أسرار العربيَّة، يتحدَّث فيه الأنباريّ عن جواز الإضمار في (نعم) و (بئس) قبل الذّكر، فقد جاز ذلك كما يقول: " لأنَّ المضمر قبل الذّكر يشبه النَّكرة؛ لأنَّه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتَّى يفسَّر، ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلمَّا ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما.

فإن قيل: فلمَ فعلوا ذلك؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك طلباً للتَّخفيف، لأنَّهم أبداً يتوخَّون الإيجاز والاختصار في كلامهم.

فإن قيل: فكيف يحصل التَخفيف، والإضمار على شريطة التَّفسير؟ قيل: لأنَّ التَّفسير إنَّما يكون بنكرة منصوبة، نحو: نعم رجلاً زيدٌ، والنَّكرة أخف من المعرفة.

فإن قيل: فعلى ماذا انتصبت النّكرة؟ قيل: انتصبت النّكرة على التّمييز." [١]

إنَّ نصّ الأنباري يتضمَّن عدداً من الأفكار يهُمنا منها الآتي:

1. المضمر قبل الذّكر يشبه النّكرة، وهذا ممَّا لن نوافقه عليه في الفقرة الآتية.
2. فاعل نعم وبئس لا يكون معرفة مخصصة، وهذا صحيح؛ لأنَّ التَّعريف فيه – كما سنرى – هو بأل الجنسيَّة وهو تعريف باللَّفظ دون المعنى.
3. الأنباري بالنَّتيجة يريد أن يقول:

أ- إنَّهُ لما ضارع المضمر الشَّبيه بالنكّرة فاعل نعم وبئس؛ الّذي لا يكون معرفة محضة؛ جاز الإضمار.

ب- والمنتصب عن الضَّمير الَّذي أشبه النّكرة إنَّما انتصب على التَّمييز.

و نستشفّ لدى الأنباري فكرة تؤكّد النَّتيجة الَّتي وصلنا إليها سابقاً في نصّ ابن هشام، سواءٌ أتّفقنا معه أم لم نتَّفق فيما جاء به من تقسيمات وتسميات، وما أسقطه عليها من تأويلات سنعالج منطقيَّتها في الفقرات اللاَّحقة؛ وهذه الفكرة تتمحور حول انتصاب التَّمييز عن النّكرة، إذاً علامة التَّمييز هي صدوره عن نكرة.

ب) تنكير العامل في التَّمييز:

لماذا يجب أن يكون العامل في التَّمييز نكرة ؟

لو قارنَّا بين مفهومي التَّعريف والتَّنكير لوجدنا أنَّ المعرفة هي ما كانت معروفة لدى المرسل أو المتلقّي محدّدة عن غيرها، فإذا قلت أعطني القلم، فهذا يعني أنَّ هناك قلماً محدّداً بنوعه وصفاته والاعتبارات المتَّصلة به تطلب مّمن تحادثه أن يعطيك إيَّاه، وليست النَّكرة كذلك؛ لأنَّ النَّكرة تدلُّ على جهلٍ بالشيء آت من عدم تحديده، ولو قلت: أعطني قلماً، فإنَّك هنا تركت الأمر على الإطلاق فلم تحدّد نوع

---

١ – أسرار العربيَّة، تح. د. قدارة، ص١٠٩.

القلم ولا لونه أو بمعنى آخر لم تطلب قلماً محدّداً باعتبارات معيّنة أو تأتي به على الصّيغة الَّتي تحيله إلى قلم معروف.

وقد اتَّفقنا على أن العامل في التَّمييز يكون ذاتاً مبهمة ظـاهرة أو مقـدّرة، والإبهام فيها آتٍ من الجهـل بـ (من أي شيء هـي؟ أو من أيّ جهة هـي؟)، فإذا قلت: (عندي رطلٌ): ظل (رطلٌ) غير محدّدٍ حتَّى تبيّن من أيِّ شيءٍ هـو؛ كأن تقول: (عندي رطلٌ زيتاً). وإذا قلت: (تصبب زيد) ظلّ تصبّبُ زيدٍ غيـر محدّد حتَّى تبيّن من أيّ جهة هو، كأن تقول: (تصبّب زيدٌ عرقاً) .

إنَّ مفهوم الإبهام الَّذي وجدناه في الذَّاتين الظَّاهرة في المثال الأوَّل والمقدَّرة في المثال الثَّاني يرادف مفهوم التَّنكير، لأنَّ كليهما قائم على عدم التَّحديد، ولو كان العامل في التَّمييز محدّداً لما احتجنا إلى ما يميّزه عن غيره.

ج) إثبات تنكير المميَّز المفرد:

وسنتناول ذلك من خلال مناقشة عدد من الأمثلة:

1- ملء الأرض ذهباً:

في قولك: (ملء الأرض ذهباً)؛ انتصب (ذهباً) على التَّمييز مـن (ملء الأرض). و(ملء الأرض) من أشباه المقادير، وقد جاء علـى صـورة مركَّـب إضافيّ، الجزء الثَّاني منه معرفة في ظاهر الأمر؛ ممَّا يجعلنا نعتقد أنَّ المركَّب قـد تعرَّف من خلال العلاقة الَّتي يتضمَّنها، وهي علاقة الإضافة إلى معرفة، لكنَّ حقيقة الأمر تتَّجه إلى عكس ذلك، فالإضافة في هذا المثال لفظيَّة، وليست حقيقيَّـة؛ لأنَّهـا آتية من إضافة المصدر إلى معموله، والإضافة اللَّفظيَّة إلـى المعرفـة لا تكسـب المضاف تعريفاً؛ هذا إذا كان المضاف إليه معرفة حقّاً، فبشيء من التّأمُّل يتبيَّن لنـا أنَّ (أل) الدَّاخلة على كلمة (الأرض) هي (أل) الجنسيَّة، وهذه لا تفيد تعريفـاً حقيقيّاً، ويبقى تعريفها للاسم مقتصراً على اللّفظ دون المعنى، فما هي (أل) الجنسيَّة هذه؟

يعرّف ابن هشام (أل) الجنسيَّة، فيقول: " والجنسيَّة: إمَّا لاستغراق الأفــراد وهي الَّتي تخلفها(كلٌّ) حقيقةً، نحو: ﴿وخلق الإنســان ضــعيفاً ﴾[1] ونحــو: ﴿إنَّ الإنسان لفي خسر إلاَّ الَّذين آمنوا...﴾[2] أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها (كلّ) مجازاً، نحو (زيدٌ الرَّجل علماً) أي الكامل في هذه الصّفة، ومنه (ذلك الكتاب) أو لتعريف الماهيَّة، وهي الَّتي لا تخلفها (كل) لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو: ﴿وجعلنا من الماء كلّ شيءٍ حيّ ﴾[3] وقولك (والله لا أتزوَّج النّساء)، أو (لا ألبس الثياب)، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما...

والفرق بين المعرَّف بأل هذه وبين اسم الجنس النّكرة هو الفرق بين المقيَّــد والمطلق، وذلك لأنَّ ذا الألف واللاّم يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذّهن واسم الجنس يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد "[4]

ومن ثمَّ نجد ابن هشام يسوق لنا في مكان آخر من كتابه المغني مثالاً عــن المعرَّف الَّذي يشبه النَّكرة فيقول: " ومثال المعرّف الشّبيه بالمنكّر قوله:

أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلاَّ بغامها

فإنَّ تعريف (الأصوات) تعريف الجنس "،[5] وبهذا يكون المركَّب الإضافيّ قائمــاً على إضافة لفظيّة لا معنويَّة إلى معرّفٍ لفظيّ لا معنويّ، فلا طبيعة الإضافة تفضي إلى تعريف حقيقيّ، ولا طبيعة التَّعريف في المضاف إليه حقيقيَّة.

2- لله درّه رجلاً:

لقد جعلوا الضَّمير في هذا المثال كالنَّكرة في إبهامها، وعلّلوا ذلــك بأنَّــه لا يعود على مذكور، فكانت حاجته إلى التَّفسير – برأيهم – كحاجة النَّكرة إلى ما يزيل عنها الغموض.

---

١ – [النساء ٢٨].

٢ – [العصر ٣].

٣ – [الأنبياء ٣٠].

٤ – مغني اللبيب، ص٧٣.

٥ – م. س، ص١٠٠.

ولا يستقيم هذا في رأينا؛ لأنَّ الضَّمير هو أقوى المعارف، فالإبهام المقصود- كما يرى ابن الحاجب - هو الإبهام باعتبار الوضع، والمضمر ليس فيه ذلك، فإنَّــه إنَّما يضمر الشَّيء بعد أن يعرف.[١]

وإنَّما انتصبت (رجلاً) في المثال على الحاليّــة، إذ لا حاجــة هنا إلى بيان النَّوع؛ لأنَّ ضمير الغائب قد حدَّده، وإنَّمــا الحاجة إلى بيــان الهيئة المرتبطة بهذا النَّوع، وإذا قيــل: إنَّ (رجلاً) جامدة، والحال تأتي مشتقَّة. قلنا إنَّ المقصود بــ (رجلاً) ما يتَّصل بها من سمات تنطوي عليها الرجولة.

والَّذي يؤكّد أنَّ (رجلاً) حالٌ، أنَّهم يستحسنون إدخال (من) على الاســم المنصوب؛ إذا أرادوا معنى التَّمييز، وذلك لأنَّ التَّمييز يكون على تقــدير (مــن) البيانيَّة على حين أنَّ الحال على معنى (في)، فيقولون: (لله درّه من رجل) ولــم يلزم في مجرور (من) - هنا - ما لزم في تمييز (عشرين) ونحوها؛ إذا دخلته (من)؛ نحو (عشرين من الدَّراهم) من الرّدّ إلى الجمع والتَّعريف.

وإنَّما لزم ذلك بعد (عشرين) ونحوها؛ لأنَّ الغاية أن يكون ما بعد (مــن) على صورة الجنس المطلق الَّذي يقبل أن يُبعّض منه ما قبلها تبعيضاً عامّاً جنســيّاً. أمَّا المجرور الَّذي بين أيدينا (رجلٍ)؛ فلم يكن المراد منه في الأصل بيان النَّــوع، وإنَّما بيان الهيئة المتَّصلة بالنَّوع؛ أي الحال. فكان بقاء (رجــلٍ) علــى إفرادهــا وتنكيرها؛ من باب مراعاة هذا الأصل الَّذي يدخل في باب مطابقة الحال لصــاحبه في العدد والجنس.

3- نعم قوماً معشره:

جعل أكثر النّحاة النّكرة المنصوبة في هــذا المثال تمييزاً لفاعل مضمرٍ فــي (نعم) تقديره (هو). وذلك لأنَّهم رأوا أن المضمر لا يعود إلى مذكور سابق، ومن ثمَّ

---

١ - ينظر فقرة (التمييز غير المحول) من بحثنا هذا، ص٨٨ وما بعدها.

فالإضمار على نيَّة التَّفسير، وعليه يكون المضمر في رأيهم – مشابهاً للنّكرة؛ لأنَّـــه قبل التَّفسير لا يُعرف علامَ يعود؟

وكنَّا قد بيَّنا في المثال السَّابق أنَّ هذا الأمر غير صحيح؛ لأنَّ الشَّـــيء إنَّمـــا يضمر بعد أن يعرف، فلا يحمل الضَّمير على النَّكرة البتَّة.

والصَّحيح هو الوجه الَّذي ضعّفه ابن عقيل عندما قال: " وزعم بعضهم أن (معشرُه) مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إنَّ (قوماً) حال "[١]

إذاً هذا الوجه الَّذي جعله ابن عقيل مزعوماً هو الوجه الَّذي يتَّفق مع العقـــل ومنطق اللُّغة، لأنَّ الضَّمير – كما ذكرنا– هو أقوى المعارف ولا يُحمل على النَّكرة، والعامل في التَّمييز لا يكون إلاَّ نكرة على خلاف العامل في الحال، فكان (قومـــاً) على هذا الاعتبار حالاً لا تمييزاً، ولكنَّ المعرفة الَّتي يبيّن هيأتهـــا ليســـت فـــاعلاً مضمراً وإنَّما هي فاعل ظاهر، فلا إضمار في (نعم) أو (بئس) في نحـــو هـــذا المثال، الَّذي يوافق التَّمثيل الآتي:

نعم / بئس + نكرة منصوبة + اسم مرفوع.

إذ المخصوص هو الفاعل، وبذلك يصبح التّمثيل على النَّحو الآتي:

نعم / بئس + الحال + الفاعل

وينكر ابن هشام أن يكون المخصوص هو الفاعل، فيقول في قـــولهم (نعـــم رجلاً زيدٌ): "وعن الفرَّاء والكسائي أنَّ المخصوص هو الفاعل، ولا ضـــمير فـــي الفعل، ويردّه (نعم رجلاً كـــان زيد)، ولا يدخـــل النَّاسخ على الفاعـــل، وأنَّه قـــد يحذف نحـــو ﴿بئس للظَّالمين بدلاً﴾"[٢]

ولكنَّنا بدورنا نسأل ابن هشام؛ ولماذا اعتبرت (كان) فـــي هـــذا الموضـــع ناسخة؟ أليس الأصحُّ والأقرب إلى المنطق أن تعتبرها زائدة، إذ المعنى يستقيم بهـــا

١– شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١٧٢/٢.

٢ – مغني اللَّبيب، ص٦٣٥. [الكهف ٥٠]

ومن دونها، ومن ثمَّ لماذا جعلته محذوفاً في المثال الثّاني؟ ألم يكن أحـــرى بـــك أن تقدّر إضماره في هذا الموضع؟!

4- قوله تعالى: ﴿نعمَّا يعظكم به ﴾[١] و ﴿نعمَّا هي ﴾:[٢]

أي (نعم ما) وقد جعلت (ما) عنـــد جماعـــة مـــن المتـــأخّرين، ومـــنهم الزّمخشري، في محل نصب على التَّمييز لفاعل مضمر في (نعم).[٣] وهذا لا يتَّفق – كما ذكرنا– مع انتصاب التَّمييز عن النّكرة، والصَّواب أنَّ (ما) "فاعـــل، فهـــي معرفةُ ناقصة – أي موصولة – في نحو (نعمّا يعظكم بـــه)، أي: نعـــــم الّـــذي يعظكم به، ومعرفـــة تامّة في نحو (فنعمَّا هي)، أي فنعم الشَّيء هي".[٤]

5- حبَّذا زيدٌ رجلاً – حبَّذا عمروٌ راكباً – حبذا المال مبذولاً بلا سرف:

اختلف النّحاة في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبّـــذا)، فـــذهب الأخفـــش والفارسّي والرَّبعي إلى أنّه حال مطلقاً، على حين أعربه أبو عمرو بن العلاء تمييزاً مطلقاً وذهب بعض النّحاة إلى أنّه إذا كان الاسم المنصوب جامداً كان نصبه علـــى التَّمييز، نحو حبّذا زيدٌ رجلاً، أمَّا إذا كان مشتقاً فنصبه على الحـــال، نحـــو: حبّـــذا عمرو راكباً. وقيل: إنَّ المشتق إذا أريد به تقييد الممدوح فهو حال، كما فـــي (يـــا حبّذا المال مبذولاً بلا سرف)، وإلاَّ فهو تمييز، كما في (حبّذا راكباً زيدٌ).[٥]

إذاً فهناك أكثر من اتِّجاه في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبّـــذا)، وهـــذه الاتّجاهات تنصب في دائرة التَّمييز والحال.

١- [النساء ٥٨].

٢- [البقرة ٢٧١].

٣ – ينظر: أوضح المســـــالك، ٢٧٩/٣ – ٢٨٠. وينظـــر: شرح ابن عقيل، ح. الفاخوري، ١٧٧/٢. وينظر: مغني اللّبيب، ص٣٩٢.

٤ – أوضح المسالك، ٢٧٩/٣ – ٢٨٠.

٥ – ينظر: مغني اللَّبيب، ص٦٠٣. وينظر: أسرار العربيَّة، تح. د. قدارة، ص١١٤.

وأمَّا حجّة من أعرب هذا الاسم تمييزاً فهي أنَّ اسم الإشارة (ذا) في (حبّذا) مبهم كإبهام الضَّمير في (نعم)، فتطلَّب ذلك أن يفسّر بما فسّر به الضمير في (نعم)، فقالوا: حبّذا رجلاً زيدٌ. كما قالوا: نعم رجلاً زيدٌ [١].

والصَّواب أنّ المنصوب بعد (حبّذا) حالٌ، وذلك على نحو ما ذهب إليه الأخفش والفارسيّ والرَّبعي، فقدْ بيّنا حقيقة الضَّمير، ووضَّحنا أنَّ الشَّيء لا يضمر إلاَّ بعد أن يعرف، وكذلك فاسم الإشارة لا ينفكُّ عن قرينةٍ فيه باعتبار الوضع، يتبيَّن بها غالباً، وهو ما يدخله باب المعارف بقوة، وهذا وبابه إن فُرِض به إبهام فللذُّهول عن قرينة الإشارة المعنيَّة، وصحَّة وصفها بأسماء الأجناس.[٢]

6- ربّه رجلاً:

إن (رجلاً) هنا منتصبة على التَّمييز، فإن قال قائل: فكيف نصبتها تمييزاً عن الضَّمير وهو – كما قلت – أقوى المعارف وليس بمبهم، وعلامة التَّمييز كما بيَّنت هي انتصابه عن نكرة؟ أجبناه: إنَّ مجيء معمول (ربَّ) ضميراً مفرداً مذكّـَراً في (ربَّه رجلاً) شاذٌ، وذلك لأنَّ معمول (ربّ) وجب أن يكون نكرة [٣]؛ من أجل:

أ- " أنَّه خرج مخرج التَّمييز من حيث إنّه يدلّ على الجنس، والتَّمييز يكون بواحد منكور."[٤]

ب- إنَّ (ربَّ) تفيد التَّقليل، والتَقليل والتَّكثير لا يُتصوَّر إلاَّ في النَّكرة.[٥]

ونرى أنه كان من حقّ (رجلاً) هنا أن يكون معمول (ربَّ)، ولكنّه لمَّا فصل بينه وبينها لم يجز الإبقاء على علامة الجرّ؛ حتى لا يكون هناك فاصل بين

---

١ – ينظر: المفصَّل، تح. د. على بو ملحم، ص٣٦٤ – ٣٦٥.

٢ – ينظر: الأمالي النَّحوية، ٣/١٤٠.

٣ – اللُّباب في علل البناء والإعراب، ص٣٦٧.

٤ – الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدّمشقيّ الشَّافعيّ، تح. د. حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمّان، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٦١.

٥ – ينظر: أسرار العربيَّة، تح. د. قدارة، ص١٩٨.

الجارّ والمجرور، وعدل عن الجرّ إلى النّصب، لأنَّ الفصل مع النَّصب متحقّق في اللُغة العربيَّة.

ومن جهة أخرى كنّا قد قلنا: إنَّ لمعمول (ربَّ) دلالة التَّمييز،فلئلاّ تخفى هذه الدَّلالة وتخفى معها علاقته بـ (ربَّ) عند الفصل، فقد أظهرت هذه الدَّلالة إعرابيّاً؛ ليكون إظهارها عوضاً عن الفصل على نحو إظهارها في تمييز (كم) الخبريَّة عند فصله عنها. وهذا معناه أنَّ دلالة معمول (ربَّ) مع الجرّ تضارع دلالة ماحقّه أن يكون معمولها مع النَّصب والفصل، وأنَّ الضَّمير لم يلعب إلاَّ دوراً فاصلاً بين الاثنين.

أما من المنظور الداخلي؛ فقد كان الضمير قبل التحويل مبتدأ، خبره منكر محذوف، وذلك على تقدير: (رب رجل هو). فلما ألصقت (ربّ) بالمضمر المعرفة، وفيها المعنى المستفاد من النكرات، حملت العلاقة بينهما على العلاقة التي بين المسند والمسند إليه، واعتبر الغموض الذي يلفها؛ من قبيل الغموض الذي يلف الشخصية الاعتبارية للجملة التي ينتصب عنها التمييز.

د) تنكير مميَّز النّسبة:

- ﴿اشتعل الرَّأس شيباً ﴾[1]
- ﴿فجَّرنا الأرض عيوناً ﴾[2]
- ﴿أنا أكثر منك مالاً ﴾[3]

كلّ من النّكرات المنصوبة في الآيات السَّابقة هو من التَّمييز المحوَّل، فهو في المثال الأولَّ محوَّل عن فاعل، وفي الثَّاني عن مفعول به، وفي الثَّالث عن مبتدأ. فإن سأل سائل: ولكنَّ صاحب التَّمييز في ﴿اشتعل الرَّأس شيباً ﴾ وهو (الرَّأس) معرفةٌ، وأنت ذكرت أنَّ العامل في التَّمييز ينبغي أن يكون نكرة، فالجواب: إنَّ العامل في التَّمييز هو الَّذي ينبغي أن يكون نكرة، وهنا صاحب التَّمييز ليس هو

---

١ – [مريم ٤].

٢ – [القمر ١٢].

٣ – [الكهف ٣٤].

العامل فيه، لأنَّ هذا التَّمييز تمييز نسبة، والعامل النَّصب في هذا التَّمييز – وفقاً لسيبويه والمازني والمبرد إنَّما هو الفعل وما عمل عمله.

فيكون كلّ من (اشتعل) و (فجرّنا) و (أكثر) هو الَّذي عمل النَّصب في التَّمييز ضمن المثال الَّذي هو فيه.

على حين رأى ابن عصفور أنَّ العامل النَّصب في التَّمييز هو الجملة نفسها الَّتي انتصب التَّمييز عن تمامها، لا الفعل ولا ما جرى مجراه. أي تصبح العوامل النّاصبة في الأمثلة السَّابقة – وفقاً لرأيه – هي: (اشتعل الرّأس)، (فجرّنا الأرض)، (أنا أكثر).[١]

وسواءٌ أكان العامل النَّصب في التَّميز هو الفعل وما جرى مجراه من الأسماء المشتقَّة، أم كان ذات الجملة الَّتي انتصب التَّمييز عن تمامها؛ فإنَّ كلاً من الفعل والجملة مؤوّل بالنّكرة وفيما يأتي أدلّة على ذلك.

1- تنكير الفعل:

يقول ابن جنّي:" ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل. وذلك أنَّه إنَّما الغرض فيه إفادته، فلا بدَّ أن يكون منكوراً لا يسوّغ تعريفه؛ لأنه لو كان معرفةً لما كان مستفاداً؛لأنَّ المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم أنَّ حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبرنا بما لا شكَّ فيه لعجب منه وهزئ (من قوله). فلمَّا كان كذلك لم يجز تعريف ما وضعه على التَّنكير؛ ألا تراه يجري وصفاً على النَّكرة (وذلك) نحو مررت برجل يقرأ، فهذا كقولك: قارئ، ولو كان معرفةً لاستحال جريه وصفاً على النَّكرة."[٢]

وفي موضع آخر ترى ابن جني يقول: "والضَّمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلاً في التَّنكير والاسم المضمر متناه في التَّعريف"[٣]

١- ينظر: فقرة العمل النحوي وطبيعة العامل في التمييز، من بحثنا، ص١٠٢ وما بعدها .

٢ – الخصائص، ٢٣٣/٣.

٣ – م.س، ١٠٣/١.

وقد جاء عنهم " أنَّ الحال صفة للفعل في المعنى لأنَّ قولك جاء زيدٌ راكباً يفيد أن مجيئه على هيئة مخصوصة والفعل نكرة فصفته نكرة"[١]

2- تنكير الجملة:

جاء في شرح ابن عقيل: " تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً وهي مؤوّلة بالنّكرة ولذلك لا ينعت بها إلاّ النَّكرة نحو مررت برجلٍ قام أبوه أو أبوه قائم ولا تنعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم."[٢] وقد أجمعوا على أن الجمل نكرات لا تفيد التعريف.

3- تنكير مميَّز النّسبة:

إن العامل في تمييز النّسبة هو الذَّات المقدَّرة من الجملة أي الشَّخصيَّة الاعتباريَّة للجملة، والجملة تقوم على حدثٍ، أو ما فيه معنى الحدث، مرتبط بزمن معيّن مسنداً إلى ذاتٍ ما، فالجملة على هذا الأساس هي سيرورة الحدث ضمن الزَّمن مسندة إلى ذاتٍ ما، وهذه السَّيرورة ذات طابع متغيّر لا ثابت، طارئ لا مقيم.

ولو أتينا إلى مفهومي التَّعريف والتَّنكير؛ لوجدنا أنَّ التَّعريف هو حالة استقرارٍ آتية من التَّحديد، والتَّنكير هو حالة عدم استقرارٍ آتيةٌ من عدم التَّحديد. وبذلك فطبيعة الجملة متَّجهة إلى التَّنكير لا التَّعريف.

٣- العلامة الصوتية:

العلامة الصَّوتيَّة الأصليَّة للتَّمييز هي الفتحة، فالفتحة هي أخفّ الحركات "قال ابن جنّي: أرى الدَّليل على خفّة الفتحة أنَّهم يفرّون إليها من الضَّمَّة كما يفرّون من السُّكون. وفي (البسيط): لا خلاف أنَّ الفتح أخفّ عندهم من الكسر، والألف أخفُّ من الياء، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسر من الضَّمَّة.... وقال ابن الدَّهّان في (

---

١ - اللُّباب في علل البناء والإعراب، ٢٨٤/١.

٢ - شرح ابن عقيل، تح. محيي الدين، ١٩٥/٢.

الغرّة): الضَّمَّة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسُّكون، والفتحة قريبة مــن السُّــكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السُّكون من الضَّمَّة والكسرة..."[١]

و لمَّا كان التَّمييز ليس من المميَّز ولا هو هو، وإنَّما العلاقة بينهما هي علاقة مفسِّر بمفسّر، فقد حملت هذه العلاقة صوتيّاً على أخفّ الحركات، وهي الفتحة. وفي قول ابن الدَّهَّان: " العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السُّكون من الضَّمَّة والكسرة " فائدة أخرى تتعلّق ببذل الجهد الأقلّ من النّاحية الصَّوتيَّة، وهذا ما سمي الاقتصــاد اللُّغويّ، وإذا كانت العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السُّكون؛ فهذا يجعل كلاًّ من الفتحة والسُّكون يَقع في الحيّز نفسه تقريباً، وعلى هذا الاعتبار نســتطيع أن نفسّــر التناغم الصَّوتيّ بين المميَّز والتَّمييز.

فالذَّات الظَّاهرة المبهمة تنتهي بنونٍ ساكنة؛ أي بساكن، أو ما هو بحكمها ممَّا يمنع إضافة هذه الذَّات إلى مميّزها، ولكن لماذا التَّركيــز – هنــا – علــى النّــون السَّاكنة؟ الجواب من النَّاحية النَّحويَّة هو – كما ذكرنا – منع الإضافة، لكن ألــيس لذلك جواب آخر من النَّاحية الصَّوتيَّة؟

بلى! والجواب هو التَّناغم الصَّوتي بين المميَّز والتَّمييز، أو الإشارة إلى مــا ينبغي أن يكون عليه الوضع الصَّوتيّ بينهما. ومن ثمَّ ألا تــرى أنَّ الأعــداد الَّتــي ينتصب عنها التَّمييز تكون مفتوحة الآخر نحو (أحد عشرَ) و(عشرين) وغيرهمــا، والأعداد الَّتي لا ينتصب عنها لا يلزم فيها ذلك؟!

إذاً فإن للتَّمييز علامته الصَّوتيَّة، وهي علامة النَّصب، وتأتي على الأغلــب ألفاً منوَّنة تنوين الفتح، وذلك أنَّ التَّنوين دليل التَّنكير، وهو يلحق في الوقف للإيذان بالتَّمام والتكامل، ولذلك لم يلِقْ أن يلحق التَّنوين بالفعل؛ لأنَّ الفعل أحوج شيءٍ إلــى الفاعل، ولم يلحق كذلك بالمضاف؛ لأنَّه على غاية الحاجة إلى الوصــل بالمضــاف إليه. وهذه الألف المنوَّنة تلفظ ساكنة عند الوقف فتمدّ. وإنَّما تمطل أحرف المدّ عند الوقف أو التَّذكُّر للإشعار بالتَّطاول إلى كلامٍ تالٍ للكلام الأوَّل، كَأَنْ يــوحي مطلــك

١ – الأشباه والنّظائر،٢/ ٢٤ – ٤٥.

للألف في نحو (ضربا) مثلاً بتذكّرك للمفعول به، نحو: (أخواك ضربا زيداً). كذلك يمطل حرف المدّ عند الوقف حتَّى يفي حرفاً، وكأنَّك لفظت حرفاً بعــده، وعنــدها يجري حرف المدّ مجرى الحرف التَّام المبدوء به، ومن ثمَّ فإنَّ الألــف هــي مــدّة الإنكار، ألا ترى أنَّ الألف تمطل في النَّدبة، وذلك إظهاراً للتَّفجُّع وإيــذاناً بتنــاكر الخطب الفاجع والحدث الواقع ؟ وكما أنَّ مدَّة النَّدبة ألفٌ، فكذلك ينبغي أن تكون مدّةُ الإنكار ألفاً، فالألف هي الأحقُّ بمطل الصَّوت وتراخيه من حرفي المــدّ الآخــرين، لأنَّها أمدّهن صوتاً وأنداهنّ، وأمَّا مجيئها تارةً واواً وأخرى ياءً فشــانٍ لحالهــا، لأنَّ الضّرورة دعت إلى ذلك لمجيء الكلمة والكسرة قبلها، ولولا ذلك لما جاءت إلاَّ ألفاً.

بناءً على ما سبق فإنَّ انتهاء التَّمييز بألف تنوين النَّصب، يعود إلى أنَّ هــذا التَّنوين يعبّر عن تنكير التَّمييز، وهذا من السِّمات الذَّاتيّة له، ولما في ذلك من إيحاءٍ بالتَّمام الَّذي انتصب عنه التَّمييز سواءٌ أكان تمام الاسم أم تمام الكلام. وبالتَّالي ففي المطل إشعارٌ بما كان عليه حال التَّمييز قبل التّحويل من تطاول إلى لفظٍ تالٍ له في التَّركيب.[1]

ولا يخفى علينا أَن علامة النَّصب أضحت معلماً مرتبطاً بإزالة الإبهام، فهي العلامة الصَّوتيَّة للمفعول به الَّذي يرفع الإبهام عمَّن أو عمَّا وقع عليه الفعل، وكذلك هي علامة المفعول فيه الَّذي يزيل الإبهام عن الزَّمان أو المكان المرافــق لحــدوث الفعل. والأمر كذلك في بقيَّة المنصوبات، ومنها التَّمييز؛ لأنَّ مفهوم التَّمييز قائم على رفع الإبهام عن ذات ظاهرة أو مقدّرة.

4- التمييز بوصفه مفهوماً مجرداً:

إن التمييز بوصفه مفهوماً مجرداً قبل أن يكون بنية لغوية، عبارة عن دال في منظومة الفكر، له علاقاته المجردة فيما يرتبط به، إنّ التمييز في المرتبــة الأولــى مفهوم مجرّد له ماهيته التي تتجسد في مختلف مجالات الفكر، وبالطرائق الملائمــة

[1] – ينظر: الخصائص، 3/128 – 129 ، 154 – 156 ، 240.

لكل منها، وثمة في كل منها ما يستدعي وجوده كمعبر عن تحقق بدهية من بدهيات العقل الأساسية وهي أن كل شيء ليس شيئاً آخر سواه، مما يقتضي الفرق بين الشيء وسواه بما يلائم التعبير عن ذلك الفرق بما لا يدع مجالاً للشك في ماهيات الأشياء المرادة، فنجد في الرياضيات مثلاً حاجة إلى تمييز قبول معادلة ما للحل (معادلة التابع من الدرجة الثانية)، فنستخدم لذلك علاقة ما تقوم بذلك نسمي ناتجها المميز، وكذلك في اللّغة نجد التمييز يبيّن ماهية العلاقة بين الذّات والحدث فالعلاقة بين الرّأس والاشتعال مثلاً تتحدّد من خلال الدّلالة المجازيّة التي يكتسبها الاشتعال في ضوء تفسير كلمة (شيباً) لهذه العلاقة، وهي الانتشار، على حين ترفض الدلالة الحقيقية في هذه المنظومة. أمّا الإعجاب بالحديقة منسوباً إلى الأشجار في نحو (أعجبتني الحديقة أشجاراً)؛ فإنه لا يحتمل إلا دلالة واحدة وهي هنا دلالة حقيقية في هذه المنظومة. أما دلالة (لواءً) في نحو (ركزوا رفاتك لواءً) فتتوضح من خلالها الهيئة المرافقة لربط الوصف المتحول إلى الذات الجامدة؛ لأن الابهام هو في الهيئة وليس في العلاقة بين الذات والحدث. وهذا يتفق مع مفهوم الحال الذي تتسم به هنا كلمة (لواء)، وهو ما يتوافق تجريدياً مع معادلة تابع الحركة التي من الدّرجة الأولى؛ لأن الإبهام في هذه المعادلة لا يكون في معرفة إمكانية الحل؛ فهذه المعادلة لها حلٌ دائماً ولكن الإبهام هو في الهيئة الرّقمية التي يمكن أن تتحصل للمتحوّل في ضوء العلاقة بين الثابت والمتحوّل في هذه المعادلة. وفي اللغة يراد من التمييز تحديد جنس معين يتوضحّ المبهم من خلاله سواء أكان هذا المبهم ذاتاً ظاهرة أم مقدرّة، وجوهر المسألة هو في إمكانية وجود هذا الجنس الذي يتحقق المبهم وجودياً من خلاله. أمّا إذا كان الجنس محدداً فيكون التوجّه نحو هيئة مرتبطة بهذا الجنس ولهذا مثلاً لم يجز أن يأتي تمييزالمفرد بعد التعجب؛ لأن التعجب حينها لا يكون من النوع وإنما من الهيئة التي رافقت هذا النوع، فهي التي من شأنها أن تثير العجب. أمّا الأنواع في جوهرها فلا تثيره ، أي ما تكيفت به من هيئات وما يرافقها من علوّ وانخفاض وزيادة ونقص هو الذي يسبب هذه الصدّمة الشعورية.

ونحن عندما نتعامل في المجردات الرياضية مع علاقة، إمكانية حلها والوصول إلى نتيجته منها مجهولة، فنحن في مكان مختلف عن المعادلة التي تتحقق فيها هيئة رقميّة تتفاوت زيادة ونقصاناً حسب القوانين النّاظمة للعلاقة بين الثابت والمتحوّل. ومن هنا كان لا بد في التركيب اللغوي المعبر عن المقولات المجردة من وجود حقيقي للجنس الذي تتحدّد الذات به، أو تستمد العلاقة بين الذات والمتحوّل جوهرها على أساسه. ولذلك لم يجز أن تستخدم في التمييز كلمات غير محددة بوضوح نحو (أحد)، إذ كيف لها أن تحدد غيرها وهي أصلاً غير محددة بذاتها؟ فهي تحتاج إلى سور يحصّنها كالنفي أو غيره لتستقر به على حالة ليست لها في الأصل، وما كانت لتهبها غيرها. فالقوة تأتي من الداخل وإلا لن يكون هناك تميز.

وهل يشكل التمييز منظومة بنفسه؟ بمعنى ألا يعقل أن يكون التمييز جملة مثلاً، كما أننا إذا أردنا أن نعبر عن التكامل الذاتي لشخص ونكبر من قدره نصفه بأنه أمة؟ وإذا كان هناك نوع من الجمل يدعى الجملة التفسيرية، يؤدى به المقصود من مفهوم التمييز، فلنا أن نفكر في علاقة التمييز به .

أغلب النحاة يقولون إن هذا المفرد غير هذه الجملة. وأرى أن الأمر فيه نظر، فبقليل من التأمل نعرف أن حقيقة الأمر في وقوع الجملة موقع المفرد هي مضاهاة الشيء للشيء، ولا يجوز التحول إلى صورة يتكل فيها القياس على الشكل ويلغي الجوهر. فالجملة التفسيرية تضاهي التمييز والتمييز يضاهيها، بل هي مضاهاة ذاتية أو انعكاسية تعبر عن الجوهر ــ وإن اختلفت قوالبه الظاهرية. ومن شكك في الروابط التركيبية التي تربط الجملة التفسيرية بمحيطها؛ فقال: إن هذا ليس كما في التمييز الذي يرتبط بمبهمه. أجبناه: إن الأمر يحتاج إلى رؤيا حقيقية لا إلى رؤية ظاهرية شكلية، فإذا لم نكن قادرين على أن نرى الأثر الظاهري الذي يجلبه المبهم على الجملة التفسيرية كما نراه على التمييز الاسم؛ فالجواب أن الشكل الذي منع من ظهور الأثر أدى إلى تضاعف في الارتباط المعنوي بين المبهم والجملة التي تفسره؛ فهناك تحول في الطاقة المعنوية المرتبطة بالذات من حال إلى أخرى، كما أن من أصابته عاهة في جانب معين يمكن أن تستقطب طاقاته ليكون هناك

تعويض من جانب آخر؛ فتترجم بشكل مختلف، فالطاقة موجودة ولكن تـــرى مـــن الزاوية التي يحسن أن ينظر إليها من خلالها. فقوة الارتباط المعنوي بـــين الفعـــل (أوحينا) ــ مثلاً ــ والجملة التفسيرية (أن اصنع الفلك) في قوله تعالى: ﴿فأوحينـــا إليه أن اصنع الفلك﴾(١)؛ هي أكبر منها بين المبهم والتمييز الاسم في نحو (رطـــلاً زيتاً) في قولك: اشتريت رطلاً زيتاً. لأن علاقة التحديد في هذا المثال تســـتند فـــي ظهورها إلى التجسيم اللغوي بين العلة والمعلول معبراً عنه بالألفـــاظ والحركـــات، والجملة ليست خاضعة في السطح لتأثير العلة النحوية؛ لأنها في الأساس لا ترتـــدي الثوب الذي تكون فيه عرضة للتأثير، ولكنها في الحقيقة نابعة من العمق المعنـــوي للفعل السابق.

ومن ثم فالتمييز في ميدان آخر هو بنية أخلاقية تنسب إلى الذات في ضـــوء تعاملها مع سيرورة التحول. إنه في الحقيقة لا يرتبط بالتحول؛ لأن هذا مـــن شـــأن الحال لا التمييز؛ فالحال هي الّتي ترتبط بالحركة والحركة ترتبط بالزمن، ولكنه – أي التمييز ــ يرتبط بالذات، والذات خاضعة لمبدأ الحركة، فهو يعبر عن الوجـــود في سيرورة التحول؛ بمعنى أن الوجود قوة داخلية ترتبط بالذات في منحى التحـــول الزمني. وهنا تكمن العبرة عبرة الوجود الذّاتي.

---

١ – [المؤمنون 27]

مواقع التمييز في القرآن الكريم

مواقع التمييز في القرآن الكريم

لدى تتبع مواقع التمييز في القرآن الكريم، في محاولة لتصور سلوك التمييز في الاستثمار اللغوي الواقعي وتكوين صورة قريبة من الحقيقة حوله، استخدمت برنامجاً حاسوبياً لتزويدي بدراسة إحصائية؛ توضح مرات تكرره في القرآن الكريم وأسلوبه في المجيء وتبين نوعه نحوياً، وقد كانت النتائج كالآتي :

١ . مواقع التَّمييز المنصوب في القرآن الكريم

أ- المنصوب بعد (أفعل) التفضيل

1. ﴿ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَو أَشَدُّ قَسوَةً ﴾ [البقرة 74]
2. ﴿ وَمَن أَحسَنُ مِن اللَّهِ صِبغَةً ﴾ [البقرة 138]
3. ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة 165]
4. ﴿ فَاذكُرُوا اللَّهَ كَذِكرِكُم آبَاءَكُم أَو أَشَدَّ ذِكرًا ﴾ [البقرة 200]
5. ﴿ وَأَبنَاؤُكُم لاَ تَدرُونَ أَيُّهُم أَقرَبُ لَكُم نَفعًا ﴾ [النساء 11]
6. ﴿ هَؤُلاَءِ أَهدَى مِن الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً ﴾ [النساء 51]

7. ﴿ ذَلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأوِيلاً ﴾ [النساء 59]

8. ﴿ لَكَانَ خَيرًا لَهُم وَأَشَدَّ تَثبِيتًا ﴾ [النساء 66]

9. ﴿ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً ﴾ [النساء 84]

10. ﴿ وَمَن أَصدَقُ مِن اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء 87]

11. ﴿ وَمَن أَصدَقُ مِن اللَّهِ قِيلاً ﴾ [النساء 122]

12. ﴿ وَمَن أَحسَنُ دِينًا مِمَّن أَسلَمَ وَجهَهُ لِلَّهِ ﴾ [النساء 125]

13. ﴿ وَمَن أَحسَنُ مِن اللَّهِ حُكمًا ﴾ [المائدة 50]

14. ﴿ قُل هَل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذَلِكَ مَثُوبَةً ﴾ [المائدة 60]

15. ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا اليَهُودَ وَالَّذِينَ أَشرَكُوا﴾ [المائدة 82]

16. قُل أَيُّ شَيءٍ أَكبَرُ شَهَادَةً ﴾ [الأنعام19]

17. ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَموَالِهِم وَأَنفُسِهِم أَعظَمُ دَرَجَةً عِندَ الله ﴾ [التوبة 20]

18. ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبلِكُم كَانُوا أَشَدَّ مِنكُم قُوَّةً وَأَكثَرَ أَموَالاً وَأَولادًا﴾ [التوبة 69]

19. ﴿ قُل نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ [التوبة 81]

20. ﴿ الأَعرَابُ أَشَدُّ كُفرًا ﴾ [التوبة 97]

21. ﴿ قُل اللَّهُ أَسرَعُ مَكرًا ﴾ [يونس 21]

22. ﴿ لِيَبلُوَكُم أَيُّكُم أَحسَنُ عَمَلاً ﴾ [هود 7]

23. ﴿ فَاللَّهُ خَيرٌ حَافِظًا ﴾ [يوسف 64]

24. ﴿ قَالَ أَنتُم شَرٌّ مَكَانًا ﴾ [يوسف 77]

25. ﴿ وَجَعَلنَاكُم أَكثَرَ نَفِيرًا ﴾ [الإسراء 6]

26. ﴿ وَلَلآخِرَةُ أَكبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكبَرُ تَفضِيلاً﴾ [الإسراء 21]

27. ﴿ ذَلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأوِيلاً ﴾ [الإسراء 35]

28. ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء 72]

29. ﴿ فَرَبُّكُم أَعلَمُ بِمَن هُوَ أَهدَى سَبِيلاً ﴾ [الإسراء 84]

30. ﴿ لِنَبلُوَهُم أَيُّهُم أَحسَنُ عَمَلاً ﴾ [الكهف 7]

31. ﴿ ثُمَّ بَعَثنَاهُم لنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ أَحصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف 12]
32. ﴿ فَليَنظُر أَيُّهَا أَزكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف 19]
33. ﴿ وَقُل عَسَى أَن يَهدِيَنِي رَبِّي لأَقرَبَ مِن هَذَا رَشَدًا ﴾ [الكهف 24]
34. ﴿ أَنَا أَكثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف 34]
35. ﴿ وَلَئِن رُدِدتُ إِلَى رَبِّي لأَجِدَنَّ خَيرًا مِنهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف 36]
36. ﴿ إِن تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ [الكهف 39]
37. ﴿ وَالبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيرٌ أَمَلاً﴾ [الكهف 46]
38. ﴿ وكَانَ الإِنسَانُ أَكثَرَ شَيءٍ جَدَلاً ﴾ [الكهف 54]
39. ﴿ فَأَرَدنَا أَن يُبدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيرًا مِنهُ زكَاةً وَأَقرَبَ رُحمًا ﴾ [الكهف 81]
40. ﴿ قُل هَل نُنَبِّئُكُم بِالأَخسَرِينَ أَعمَالاً ﴾ [الكهف 103]
41. ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَانِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 69]
42. ﴿ ثُمَّ لَنَحنُ أَعلَمُ بِالَّذِينَ هُم أَولَى بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم 70]
43. ﴿ هُم أَحسَنُ أَثَاثًا وَرِئيًا ﴾ [مريم 74]
44. ﴿ فَسَيَعلَمُونَ مَن هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضعَفُ جُندًا ﴾ [مريم 75]
45. ﴿ وَالبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيرٌ مَرَدًّا ﴾ [مريم 76]
46. ﴿ وَلَتَعلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبقَى ﴾ [طه71]
47. ﴿ إِذ يَقُولُ أَمثَلُهُم طَرِيقَةً إِن لَبِثتُم إِلاَّ يَومًا ﴾ [طه104]
48. ﴿ أَصحَابُ الجَنَّةِ يَومَئِذٍ خَيرٌ مُستَقَرًّا وَأَحسَنُ مَقِيلاً ﴾ [الفرقان 24]
49. ﴿ وَلاَ يَأتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئنَاكَ بِالحَقِّ وَأَحسَنَ تَفسِيرًا ﴾ [الفرقان33]
50. ﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان 34]
51. ﴿ وَسَوفَ يَعلَمُونَ حِينَ يَرَونَ العَذَابَ مَن أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان 42]
52. ﴿ إِن هُم إِلاَّ كَالأَنعَامِ بَل هُم أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان 44]
53. ﴿ هُوَ أَفصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ [القصص 34]
54. ﴿ أَوَلَم يَعلَم أَنَّ اللَّهَ قَد أَهلَكَ مِن قَبلِهِ مِن القُرُونِ مَن هُوَ أَشَدُّ مِنهُ قُوَّةً وَأَكثَرُ جَمعًا ﴾ [القصص78]

55. ﴿ وكَانُوا أَشَدَّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [الروم 9]

[فاطر 44]

56. ﴿ وقَالُوا نَحنُ أَكثَرُ أَموَالاً وَأَولادًا﴾ [سبأ 35]

57. فَاستَفتِهِم أَهُم أَشَدُّ خَلقًا أَم مَن خَلَقنَا﴾ [الصافات 11]

58. ﴿ أَذَلِكَ خَيرٌ نُزُلاً أَم شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ [الصافات 62]

59. كَانُوا هُم أَشَدَّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [غافر21]

60. ﴿ كَانُوا أَكثَرَ مِنهُم وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [غافر 82]

61. ﴿ وقَالُوا مَن أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَم يَرَوا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُم هُوَ أَشَدُّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [فصلت 15]

62. ﴿ وَمَن أَحسَنُ قَولاً مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فصلت 33]

63. ﴿ وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِن قَريَتِكَ الَّتِي أَخرَجَتكَ أَهلَكنَاهُم﴾ [محمد 13]

64. ﴿ وكم أهلكنا من قريةٍ هم أشد منهم بطشاً ﴾ [ق36]

65. ﴿ أولئك أعظم درجةَ ﴾ [الحديد 10]

66. ﴿ لأَنتُم أَشَدُّ رَهبَةً فِي صُدُورِهِم مِن اللَّهِ ﴾ [الحشر 13]

67. ﴿ ليبلوكم أيكم أحسن عملا ﴾ [الملك2]

68. ﴿ فَسَيَعلَمُونَ مَن أَضعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا﴾ [الجن 24]

69. ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُّ وَطئًا وَأَقوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل 6]

70. ﴿ أَأَنتُم أَشَدُّ خَلقًا أَم السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات 27]

71. ﴿ ولَلآخِرَةُ أَكبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكبَرُ تَفضِيلاً ﴾ [الإسراء 21]

ب- المحول عن فاعل :

1. ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعدَ إِيمَانِهِم ثُمَّ ازدَادُوا كُفرًا لَن تُقبَلَ تَوبَتُهُم﴾ [آل عمران 90]

2. ﴿ إِنَّمَا نُملِي لَهُم لِيَزدَادُوا إِثمًا...﴾ [آل عمران 178]

3. ﴿ فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفسًا ﴾ [النساء 4]

4. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء 6] ، [الأحزاب 39]

5. ﴿.. وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ [النساء 22] ،	[الإسراء 32]
6. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾	[النساء 45]
7. ﴿ وكَفَى بِهِ إِثمًا مُبِينًا ﴾	[النساء 50]
8. ﴿ وكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾	[النساء 55]
9. ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾	[النساء 69]
10. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	[النساء 79 +166] [الفتح 28]
11. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾	[النساء 81 +132] [الأحزاب 3 +48]
12. ﴿ ... ثُمَّ ازدَادُوا كُفرًا... ﴾	[النساء 137]
13. ﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾	[الأنعام 80]
14. ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾	[الأعراف 89]
15. ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾	[الأعراف 177]
16. ﴿ هَل يَستَوِيَانِ مَثَلاً ﴾	[هود 24] [الزمر 29]
17. ﴿ وَضَاقَ بِهِم ذَرعًا ﴾	[هود 77] [النمل 33]
18. ﴿ قَد شَغَفَهَا حُبًّا ﴾	[يوسف 30]
19. ﴿ وَنَزدَادُ كَيلَ بَعِيرٍ ﴾	[يوسف 65]
20. ﴿ كَفَى بِنَفسِكَ اليَومَ عَلَيكَ حَسِيبًا ﴾	[الإسراء 14]
21. ﴿ وكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾	[الإسراء 17]
22. ﴿ .. كَبُرَت كَلِمَةً تَخرُجُ مِن أَفوَاهِهِم ﴾	[الكهف 5]
23. ﴿ وَلَمُلِئتَ مِنهُم رُعبًا ﴾	[الكهف 18]
24. ﴿ بِئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَت مُرتَفَقًا ﴾	[الكهف 29]
25. ﴿ نِعمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَت مُرتَفَقًا ﴾	[الكهف 31]

26. ﴿ وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا ﴾ [مريم 4]

27. ﴿ فَكُلِي وَاشرَبِي وَقَرِّي عَينًا ﴾ [مريم 26]

28. ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [طه 98]

29. ﴿ وَسَاءَ لَهُم يَومَ القِيَامَةِ حِملاً ﴾ [طه 101]

30. ﴿ وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلمًا ﴾ [طه 110]

31. ﴿ وكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [الفرقان 31]

32. ﴿ وكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان 58]

33. ﴿ إِنَّهَا سَاءَت مُستَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان 66]

34. ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَت مُستَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان 76]

35. ﴿ وَلَم تُحِيطُوا بِهَا عِلمًا ﴾ [النمل 84]

36. ﴿ رَبَّنَا وَسِعتَ كُلَّ شَيءٍ رَحمَةً وَعِلمًا ﴾ [غافر 7]

37. ﴿ كَبُرَ مَقتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر 35]

38. ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ المُؤمِنِينَ لِيَزدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِم ﴾ [الفتح 4]

39. ﴿ وَأَعَدَّ لَهُم جَهَنَّمَ وَسَاءَت مَصِيرًا ﴾ [الفتح 6]

40. ﴿ كَبُرَ مَقتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفعَلُونَ ﴾ [الصف 3]

41. ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ قَد أَحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [الطلاق 12]

42. ﴿ وَيَزدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر 31]

43. ﴿ وكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء 47]

ج- المحول عن مفعول به

1. ﴿ لَن تَبلُغَ الجِبَالَ طُولاً ﴾ [الإسراء 37]

2. ﴿ أَلَم تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِن السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الأَرضِ﴾ [الزمر 21]

3. ﴿ وَفَجَّرنَا الأَرضَ عُيُونًا ﴾ [القمر 12]

4. ﴿ وَرَفَعَ بَعضَكُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الأنعام 165]

5. ﴿ نَرفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ ﴾ [يوسف 76]

6. ﴿ ورَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الزخرف 32]

د- بعد العدد وكناياته

1. ﴿ وَإِذ وَاعَدنَا مُوسَى أَربَعِينَ لَيلَةً ﴾ [البقرة ٥١]

٢. ﴿ فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينًا ﴾ [البقرة 60]

٣. ﴿ بَعَثنَا مِنهُم اثنَي عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة 12]

٤. ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم أَربَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة 26]

٥. ﴿ ووَاعَدنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيلَةً ﴾ [الأعراف١٤٢]

٦. ﴿ وَاختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلاً ﴾ [الأعراف١٥٥]

٧. ﴿ وقَطَّعنَاهُم اثنَتَي عَشرَةَ أَسبَاطًا ﴾ ؛ التمييز تقديره :فرقة [الأعراف160]

٨. ﴿ فَانبَجَسَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينًا ﴾ [الأعراف١٦٠]

٩. ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثنَا عَشَرَ شَهرًا ﴾ [التوبة 36]

١٠. ﴿ إِن تَستَغفِر لَهُم سَبعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغفِرَ اللَّهُ لَهُم ﴾ [التوبة ٨٠]

١١. ﴿ إِنِّي رَأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا ﴾ [يوسف4]

١٢. ﴿ فَاجلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلدَةً ﴾ [النور ٤]

١٣. ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُم الطُّوفَانُ ﴾ [العنكبوت١٤]

١٤. ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسعٌ وَتِسعُونَ نَعجَةً ﴾ [ص ٢٣]

١٥. ﴿ وفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَربَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوزِعنِي أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ .. ﴾ [الأحقاف 15]

١٦. ﴿ فَمَن لَم يَستَطِع فَإِطعَامُ سِتِّينَ مِسكِينًا ﴾ [المجادلة ٤]

١٧. ﴿ ثُمَّ فِي سِلسِلَةٍ ذَرعُهَا سَبعُونَ ذِرَاعًا فَاسلُكُوهُ ﴾ [الحاقة ٣٢]

١٨. ﴿تَعرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيهِ فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج ٤]

١٩. ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾ [المؤمنون112]

ه- بعد المقادير وما جرى مجراها :

1. ﴿ وَمَن يَبتَغِ غَيرَ الإِسلاَمِ دِيناً فَلَن يُقبَلَ مِنهُ ﴾ [آل عمران 85]
2. ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُم كُفَّارٌ فَلَن يُقبَلَ مِن أَحَدِهِم مِلءُ الأَرضِ ذَهَبًا .. ﴾ [آل عمران 91]
3. ﴿ قُل لَو كَانَ البَحرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحرُ قَبلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَو جِئنَا بِمِثلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف 109]
4. ﴿فَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ خَيرًا يَرَه (7) وَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه﴾ [الزلزلة 7-8]

٢ . مواقع التمييز المجرور في القرآن الكريم

أ- بعد العدد الصريح

1. ﴿ يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلاَثَةِ آلاَفٍ مِن المَلاَئِكَةِ﴾ [آل عمران 124]
2. ﴿ يُمدِدكُم رَبُّكُم بِخَمسَةِ آلاَفٍ مِن المَلاَئِكَةِ ﴾ [آل عمران 125]
3. ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة 259]
4. ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَت سَبعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة 261]
5. ﴿ لَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازدَادُوا تِسعًا﴾ [الكهف25]
6. ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيهِم سَبعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة 7]

ب- بعد العدد الكنائي

- بعد كم الخبرية

1. ﴿ أَلَم يَرَوا كَم أَهلَكنَا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ ﴾ [الأنعام6]
2. ﴿ كَم أَنبَتنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء 7]
3. ﴿ وَكَم أَهلَكنَا قَبلَهُم مِن قَرنٍ﴾ [ق36]

- بعد كأين

1. ﴿ وَكَأَيِّن مِن آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ يَمُرُّونَ عَلَيهَا وَهُم عَنهَا مُعرِضُونَ ﴾ [يوسف105]
2. ﴿ فَكَأَيِّن مِن قَريَةٍ أَهلَكنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ [الحج45]

3. ﴿ وكَأَيِّن مِن قَريةٍ أَمليتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج48]

4. ﴿ وكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ لاَ تَحمِلُ رِزقَهَا ﴾ [العنكبوت 60]

5. وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِن قَريَتِكَ الَّتِي أَخرَجَتكَ أَهلَكنَاهُم﴾ [محمد13]

6. ﴿ وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ عَتَت عَن أَمرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبنَاهَا عَذَابًا نُكرًا ﴾ [الطلاق 8]

ج- بعد ما _مهما الشرطيتين

1. ﴿ وَقَالُوا مَهمَا تَأتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾ [الأعراف 132]

2. ﴿ مَا يَفتَح اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحمَةٍ فَلاَ مُمسِكَ لَهَا﴾ [فاطر2]

3. ﴿ مانسخ من آية ﴾ [البقرة 106]

د- بعد ما النكرة الموصوفة

1. ﴿ وكَشَفنَا مَا بِهِم مِن ضُرٍّ﴾ [المؤمنون 75]

2. ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُم رَبُّكُم مِن أَزوَاجِكُم ﴾ [الشعراء 166]

لدى وقوفنا على الدراسة الإحصائية، نجد أن التمييز المحول عن مبتدأ، أي التمييز بعد أفعل التفضيل، هو أكثر أنواع التمييز وروداً، ويأتي بعده التمييز المحول عن فاعل، وهما أكثر الأنواع وروداً، ويفوقان بقية الأنواع بكثرة في ورودهما، ثم يأتي بعدهما تمييز العدد وهو كثير أيضاً، إلاّ أنه يتراجع عنهما بوضوح، ويليه التمييز المحول عن مفعول به ثم تمييز المقادير وما جرى مجراها، وهما قليلان، أما التمييز المجرور فهو قليل بالنسبة للتمييز المنصوب، وأكثر أنواعه وروداً التمييز المجرور بعد العدد الصريح وتمييز (كأين)، ثم جاء بندرة المجرور بعد كم الخبرية وبعد (ما) النكرة الموصوفة – وبعد (ما ومهما) الشرطيتين.

والنظرة التي يمكن أن تنتج عن ذلك هي أن المبتدأ في الجمل الاسمية هو الفاعل في الجمل الفعلية، وهما يعبران عن المسند إليه، وهو الركن الأهم في الجمل، إذ هو مدار الفائدة بإسناد الحدث إليه، ولأن هذا الركن الذي هو ذات أصلاً هو الأساس الأول، فالأمر البديهي أن يكون تحوله إلى التمييز بعد أن كان مضافاً إلى المميز كثير، وذلك نابع أصلاً من كثرته في الكلام إذ لا تستغني جملة عنه باعتباره عمدة لا تقوم الجمل دونها من جهة، وثانياً من الناحية البلاغية والمعنوية لجمالية الأثر الذي يحدثه هذا التغيير في نفس المتلقي من جهة أخرى.

وأما العدد فهو اسم تتعاوره الرتب النحوية، وهو كثير الاستخدام في الكلام، إلاّ أنه أقل تداولاً من الفاعل والمبتدأ لكونهما عمدة وكونه يأتي تارة عمدة وتارة فضلة، وهو ما يفسر تراجعه عنهما بشدة، وإن تقدم على بقية الأنواع.

وأما المفعول به فهو أبداً فضلة، ولذلك نجد أن التمييز المحول عن مفعول به يتراجع بشدة عن الأنواع الآنفة الذكر، ثم يأتي في آخر الأنواع تمييز المقادير وما جرى مجراها،لقلة الحاجة إليها بالمقارنة مع الأعداد والمبتدأ والفاعل...

وأما التمييز المجرور فهو أقل بكثير من التمييز المنصوب، وذلك لأن النصب هو الأمثل في التمييز، فمن الطبيعي أن يقل المجرور فيه عن المنصوب ، ولأن العدد الصريح هو الأصل أيضاً للكنايات كان وروده أكثر، ثم كان ورود الكنايات على قلة، ولارتباطها بمعان بلاغية، وغايات لا يعبّر العدد الصريح عنها.

ومن الملاحظ من عدد تكرار التمييز في القرآن الكريم أنه يستخدم في النص القرآني باعتدال فلا هو يميل إلى الكثرة ولا إلى القلة مرات، بلا تحاكي نسبة وروده في القرآن، الصورة المتعارف عليها في استخدامه في النصوص اللغوية عموماً.

خاتمة ونتائج

خاتمة ونتائج:

إن البحث في موضوع التمييز من خلال كونه وحدة من وحدات البنية اللغوية لها ارتباطاتها وتفاعلاتها المختلفة مع بقية أنواع الكلم في التركيب لأمر شاق، ومسلك وعر، إذ إن التمييز بنية لغوية لها علاقاتها التركيبية التي تحكمها القواعد النحوية من جهة، والتي لا تنفصل عنها الظواهر الصرفية والصوتية من جهة أخرى، وهي من جهة ثالثة ترتبط بعلوم البلاغة والدلالة والمعاني...

ويقتضي الغوص في البنية العميقة للكلم، والسعي لاستشراف ماهية السلوك النحوي واللغوي للتمييز، فهم طبيعة العلاقة السلوكية بين الذوات المعبر عنها بأنواع الاسم من جهة، وبينها وبين الحدث على اختلاف جهات ارتباطه وانتسابه من جهة أخرى، ولعله مما يزيد الأمر صعوبة التقارب الشديد بين بعض المنصوبات – وخاصة الحال– وبين التمييز، إذ ثمة سمات كثيرة يشترك بها التمييز مع غيره من المنصوبات، كما أنه ثمة سمات ذاتية ينفرد بها ينبغي إفرادها، وبيانها باتجاه جوهرتها في ماهية يعبر عنها بالتمييز، ومن هذه السمات ما يقوم بوصفه علامةً له تدلل عليه، وتزيل التباسه بالحال في كثير من المواقع.

وفيما يأتي نعرض النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا:

1. إنّ تمييز المفرد لا ينتصب إلاّ عن تمام الاسم؛ لأنّ التّمييز حينها يغدو فضلة كالمفعول، فينتصب على هذا الاعتبار، وذلك لأن تمام الاسم لا يكون إلا بإبهامه التام، أي بانفكاكه عن كل قيد، فهو عامل مستوجب لفك الإبهام بالتمييز، إذ

الاسم المبهم يقوم بوصفه ذاتاً هي جنس، لا يدرى ما المقصود منه إلا بذكر نوعه المخصص له، وهو ما يقوم به جوهر التمييز.

2. يجوز في تمييز المقادير النّصب والجرّ؛ فأمّا النّصب فدلالته تفسير المقدار، وأمّا الجرّ فيؤدّي إلى احتمال أن يكون مرادك كمرادك حين نصبت، ويؤدّي كذلك إلى أن يكون مرادك هو الآلة أو الوعاء المخصّص للمقدار لا المقدار نفسه، وذلك أن الإضافة هنا لا تقتضي التبعيض في حال، بل هي من قبيل إضافة الجنس إلى نوعه، كما أن التمييز هنا هو أيضاً بيان نوع الجنس الذي هو المميز، مع العلم أنه يمكن تنزيل المميز منزلة الجنس باعتبار، وتمييزه بعدئذ بما هو محمول على أنواع ذلك الجنس على اختلاف الاعتبارات الممكنة.

3. ينصب التمييز عن الأعداد؛ التي تصاغ لغوياً وحسابياً من مجموعة الأعداد الأساسية (1... 10) بزيادة الواحد، والأعداد المصاغة تطغى عليها من الناحية اللفظية، سمات الاسمية على سمات الوصفية؛ على حين أنها تضارع المشتقات في معناها وسلوكها الدلالي، فيلحق نهايتها النون و التنوين و ما هو بمنزلتهما، كما أنها تتضمن معنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة...، ومن ثم فإنه يمكن فهم العلاقة التي تربط التمييز بالمميز العددي، والتي هي علاقة مفسِّر بمفسَّر، من خلال لحظ حدث (العدّ)، المنطوي من جهة على حدث(وصف)، ومن جهة أخرى على دلالة على ذات مبهمة، ومن هنا جاءت إمكانية التمييز والإضافة في تمييز العدد.

4. التّمييز المختلط القابل للتّصنيف الجمعي يقتضي جمعاً لكلا نوعيه، وإلاّ صار المعطوف مجملاً، وصار العطف على العدد لا المعدود، أمّا التّمييز المختلط للعدد المركّب فيكون منصّفاً إذا كان العدد قابلاً للتّصنيف، وإلاّ فهو مجملٌ يراعى فيه الاستخدام المتداول.

5. تلزم مطابقة تمييز النّسبة ما قبله في العدد إذا اتّحدا في المعنى، أو كان مصدراً تعدّدت أنواعه باختلاف الأفراد، أو كان حلول التّمييز المفرد مقام الجمع يُحدث التباساً، ويلزم تركها إذا كان التّمييز مفرداً آتياً بعد الجمع أو كان معنى الجمع

يفوت بقيام المفرد مقامه، أو كان مصدراً لا يراد أن تتعدّد أنواعه، وإنما ذلك كله يرجع إلى تفرع الأنواع عن الجنس، وقيامها بمهمة فك الإبهام، التي هي الغاية أصلاً من التمييز، وكل ما يناقض تحقيق هذه الغاية فإنه ينفى من الجواز.

6. لما كان التّمييز ليس من المميّز ولا هو هو، وإنّما العلاقة بينهما هي علاقة مفسِّر بمفسَّر؛ وذلك أن المميز يقوم مقام الصورة العقلية لذات التمييز، بشقيها المعنوي والمادي، فقد حملت هذه العلاقة صوتيّاً على أخفّ الحركات وهي الفتحة، إذ هي أخف الحركات وأقربها من السكون، كما أنها العلامة الأساسية للفضلات في التركيب اللغوي، وقيام التمييز كفضلة تابعة للمميز هو أصل لجوهرعمله في الكلام .
7. منع النّحاة تقدّم التّمييز على عامله إذا كان تمييزاً مفرداً أو تمييز نسبة عامله غير متصرف، واختلفوا في جواز تقدّم تمييز النّسبة على عامله المتصرّف بين ممانع ومجيز. بيد أنهم أجازوا وفاقاً أن يتوسّط بين عامله المتصرّف ومعموله. والحق أن التمييز إنما يقوم بدوره بفك الإبهام بعد حدوثه، ورتبته المعنوية بعد المميز، وهو بلفظه كنوع للمميز أيضاً تابع لجنس المميز، فلا يسوغ التقدم على العامل، لأصالة موقعه بعد المميز لفظاً ومعنى، وكذلك فإن المميز أصلاً واقع بعد عامله، ومن جهة أخرى فإن التقدم على المميز غير وارد من جهة أصالة تأخر النوع على الجنس، وتبعيته له.
8. للتّمييز في تأويلات النّحويّين مواطن يجوز حذفه فيها لدلالة السّياق عليه؛ استناداً إلى جواز حذفه في التّنزيل، وهو ما ينسجم مع قاعدة جواز حذف ما يدل عليه في اللغة، وأما بغير دليل فإن التمييز فرع على المميز مرتبط به معنوياً ودلالياً، ولا يقوم المميز بغايته في الكلام من دون البيان الذي يقوم التمييز به، فدوره جوهري في الكلام، وإن كان فضلة.
9. التّمييز اسم مزال عن أصله أي متحوّل عنه، فهو في المعنى موصوف بما عمل فيه النّصب، ومتأدّ عنه، وكذلك هو في اللفظ متأخر عن صاحبه المميز، إلا أنه في الأصل صاحب تقدم في الرتبة واللفظ.

10. من السّمات الذّاتية للتّمييز تضمّنه معنى (من) البيانيّة، وهي (مــن) الّتــي يصحّ الإخبار بما بعدها عمّا قبلها؛ فهما متطابقان، وشــرطها أن تعــود علــى مذكور، لذلك لا يستقيم ذكرها بعد التّمييز الّذي يدلّ على ذات مقــدّرة كتمييــز النّسبة، فالبيان الذي يعبر عنه بــ (من)، هو في الحقيقة النسبة التي يعبر عنهــا جوهر التمييز، والتي تبين النوع المحدد من بين الأنواع التي يحتملهــا الجــنس المتقدم(المميز)، فإذا كان المتقدم أصلاً منطوياً على نسبة محددة استغني عــن ذلك في التمييز، ولذلك امتنعت (من) في تمييز النسبة.

11. إن علامة التّمييز هي وقوعه من نكرة؛ أي مجيء العامل في التّمييز نكــرة، وقد يكون التّنكير في المعنى دون اللّفظ، ذلك أن التنكير المحض هــو الإبهــام، والإبهام هو الداعي أصلاً لوجود التمييز، ومن دون الإبهام لا مبرر للتوضــيح، وبالتالي فإن المعلم الأساسي للتمييز هو ارتباطه بالتنكير المسبب لوجوده، وهذا التنكير هو تنكير في المعنى، سواء عبر عنه بلفظ منكر أو معرف، فالقضية التي تربط التمييز بالمميز هي قضية معنوية، لا لفظية، وإن كان مــن المنطــق أن يرتبط البناء اللفظي فيها بالبناء المعنوي، وذلك للتبعية التي يفرضها انبثاق النوع عن الجنس .

12. لمّا كان التّمييز يرفع الإبهام عن ذات ظاهرة أو مقدّرة، فقد لــزم أن يكــون اسماً جامداً يدلّ على ذات؛ لأنّ بيان الذّات إنّما يكون بما دلّ على ذات، ولم يجز أن يأتي وصفاً؛ لأن الوصف يرتبط بالهيئة، والهيئة ترتبط بالحركة، والحركــة تابعة للزّمن، وهذا مضمار الحال لا التّمييز، وإنما الغاية مــن التمييــز فصــل الجواهر المحتملة للجنس بعضها عن بعض، وإبراز المراد منها، من حيث هــو ذات قائمة، لا من حيث هو عنصر في سياق الحدث.

13. عنيت هذه الدراسة بتحديد هُوية التّمييز، وبيان موقعه بين المنصوبات، وقــد سعت إلى تحديد علامة التّمييز، والسّمات الّتي ينفرد بها عن باقي المنصوبات، واتّجهت إلى إزالة الالتباس الّذي يمكن أن يقع بينه وبينها في العديد من المواقع، كما حاولت العمل على قراءة التّمييز قراءة جديدة تنسجم مع روح اللّغة والأسس

العقليّة والفكريّة الّتي تقوم عليها، ومن ثمّ فهي تهدف إلى أن تؤصّل لدراسات جديدة أكثر تعمّقاً في فهم التّمييز كبنية لغويّة وتجريديّة.

14. إن الأسلوب الذي توخته الدراسة يسعى إلى إرساء طريقة في التعامل مع الدرس اللغوي عموماً، والنحوي خصوصاً، تنظر في البنية العميقة للفكر اللغوي، وتحاول الانطلاق في الدرس من الفكر المبدع للفظ، قبل الخوض في البنية القواعدية الناتجة عن الاستثمار اللغوي.

15. ثمة موضوعات يمكن أن تكون مادة للبحث لاحقاً، وقف بحثنا هذا على تخومها، من مثل:
    - البنية التجريدية للتمييز.
    - التمييز بين النحو والبلاغة.
    - التمييز بين السلوك النحوي والمعنى اللغوي.
    - التمييز ونسبية الحدث والذات.

16. يقدم البحث دراسة إحصائية للتمييز في القرآن الكريم، يمكن أن تكون نواة لدراسة التمييز في القرآن الكريم.

وفي الختام فإنني أرى أنه لا بد من الإقرار بأن في لغتنا ظواهر مهما قتلت بحثاً ودرساً، فإنها تستحث الباحثين على الولوج في رياض ماهيتها المترامية التداعيات، كما أن الكثير من مستويات الفكر اللغوي لا يزال يغري، خاصة من تذوق طرفاً من جماليات ذلكم الفكر...

فهرس المصادر والمراجع

1) **القرآن الكريم.**

– أ –

2) **أبيات النحو في تفسير البحر المحيط،** شعاع إبراهيم عبد الرحمن المنصور، توزيع مكتبة دار التراث بمكة المكرمة– العزيزية، مطبعة المدني، ط، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

3) **الأحاجي النحوية،** الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467هـ–538هـ)، تح. مصطفى الحدري، د. ط، د. ت.

4) **أساس البلاغة**، الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467هـ–538هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور مزيد نعيم والدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط 1، 1998م.
5) **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (513 – 577 هـ)، تح. د. فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط 1، 1415 هـ– 1995 م.
6) **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (513 – 577 هـ)، تح. محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر– دمشق، ط 2، 1425هـ – 2004م.
7) **الأشباه والنظائر في النحو**، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تح. د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1406هـ – 1985م.
8) **الأصول في النحو**، أبو بكر بن السراج (ت316هـ)، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط4، 1420 هـ – 1999م.
9) **أصول النحو العربي**، د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين– اللاذقية، د.ط،١٩٧٩م.
10) **الإعراب– محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة**، أحمد الحاطوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، ط 2، 1412هـ– 1992م.
11) **الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم "**، ابن الحاجب (570 هـ– 646هـ)، تح. هادي حسن حمودي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1405هـ–1985م.
12) **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء العكبري (538هـ – 616 هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط 1، 1399 هـ– 1979م.
13) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري (513هـ– 577 هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من

الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط 4، 1380هـ - 1961 م.
14) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت - لبنان، ط 5، 1399 هـ- 1979م.

- ت -

15) **تاج العروس من جواهر القاموس**، المرتضى الزبيدي (1145هـ-1205 هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، د. ط، 1414 هـ - 1994م.
16) **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404 هـ - 1984م.
17) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك الطائي (600هـ-672هـ)، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة الثقافة – الجمهورية العربية المتحدة، د. ط، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
18) **تقريب المقرب**، أبو حيان الأندلسي (654-745هـ)، تح. د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط 1، 1402هـ- 1982م.

- ث -

19) **ثلاث رسائل في اللغة**، ابن كمال باشا، تح. د. محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1993م.

- ج -

20) **الجامع الصغير في علم النحو**، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، نشره وحققه وعلق عليه محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح- دمشق، ط1، 1388 هـ - 1968م.

21) **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (100–175هـ)، تح. د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2،1407 هـ–1987م.

– خ –

22) **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان، د ط ، د.ت.

– د –

23) **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان – الأردن، ط 1، 1414هـ – 1994م.

24) **ديوان امرئ القيس**، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي، اعتمد بتحقيقه على النسخة التي شرحها المرحوم حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، دت.

– س –

25) **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط 2، 1413هـ – 1993م.

– ش –

26) **شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط 14، 1384هـ– 1964م.

27) **شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (698 – 769 هـ) على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (600 – 672 هـ)**، حققه وبوبه وفسر غامضه

وعلق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشكل متنه ح. الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط 5، 1417هـ- 1997م.
28) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب، ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف بركات يوسف هبود، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ و محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ط2، 1998م.
29) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر،، ط 11، 1383 هـ- 1963م.
30) **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك الطائي (600-672هـ)، تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث- دمشق، د.ط، د.ت.
31) **شرح اللمع في النحو**، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تح. د. رجب عثمان محمد، تصدير د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1420هـ - 2000م.
32) **شرح المفصل**، ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة، د.ط، د. ت.
33) **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 - 617 هـ)، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان ط 1، 1990م.
34) **شرح المقدمة الجزولية الكبرى**، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (562 هـ - 654هـ)، درسه وحققه د. تركي ابن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1414 هـ - 1994م.

- ص-

35) **الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية،** إسماعيل بن حماد الجوهري (392هـ –1003م)، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 3، 1404 هـ– 1984م.

36) **الصحاح في اللغة والعلوم**– تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي – أسامة مرعشلي، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974م.

– ض–

37) **الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج**، د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، شبرا– مصر،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

– ظ –

38) **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات– الكويت، ط 1، 1974م.

– ع –

39) **العلامة في النحو العربي**، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيَّة – الاسكندريَّة، ط١، ١٩٨٩م.

40) **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 325هـ) تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، 1999م.

41) **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 – 175 هـ)، تح. د. مهدي المخزومي– د. إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران– قم، ط 1، 1405هـ.

– ف –

42) **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي(694–761 هـ)، تح. د. حسن موسى الشاعر، دار البشير– عمان، ط1، 1990م.

- ك -

43) **الكافية في النحو**، ابن الحاجب النحوي (570 هـ - 646 هـ)، شرح الشيخ رضي الدين الأستراباذي (ت686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.

44) **الكتاب**، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت.

45) **الكواكب الدرية**، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية، وبهامشه متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، حققه وشرح شواهده وحيد قطب و أحمد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.

46) **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، الإمام جمال الدين الأسنوي (772 هـ)، تح. د. محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 1405 هـ - 1985 م.

- ل -

47) **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري (538 – 616هـ)، تح. غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995م.

48) **اللباب في علم الإعراب**، الإسفرائيني (ت 684 هـ)، تح. د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1996م.

49) **لسان العرب**، ابن منظور (630هـ - 711 هـ)، دار صادر- بيروت،١٩٥٦م.

50) **اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية**، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 1985م.

- م –

51) **مبادئ اللسانيات**، د. أحمد قدور، دار الفكر بدمشق، ط 2، 1419 هـ-1999م.

52) **مبادئ اللسانيات العامة**، أندريه مارتينيه، ترجمة د. أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1404هـ - 1405 هـ، 1984م - 1985م.

53) **المرتجل**، ابن الخشاب (492 – 567 هـ)، تح.علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1392 هـ - 1972م.

54) **المعجم المفصل في النحو العربي**، إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1413 هـ - 1992م.

55) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.

56) **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري (ت538 هـ)، تح. د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط 1، 1993م.

57) **المفصل في علم العربية**، الزمخشري (ت538هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط 2، د.ت.

58) **المقتضب**، أبوالعباس المبرد (ت 258 هـ)، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

59) **الموجز في النحو**، أبو بكر ابن السراج (ت 316 هـ)، تح. د.مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1385هـ-1965م.

- ن –

60) **النحو الغائب**، عمر يوسف عكاشة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 2003م.

61) **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط 4، د. ت.
62) **النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، د. محمـد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط، 1420هـ - 2000 م.
63) **نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثـاني والثالـث للهجـرة**، د.مصطفى جطل، جامعة حلب – كلية الآداب، د. ط، د. ت.

- هـ -

64) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنـان، ط 1، 1418 هـ - 1998م.

- و -

65) **الواضح في النحو والصرف – قسم النحو**، محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية ـ سورية، ط 3، 1979م.

المقالات على الأنترنت:

١. **علم الدلالة العربي والسيمياء الحديثة** ، نعيمة فرطاس، مجلة أقلام.
www.aklaam.net/aqlam/archice_d.php - 183k
٢. **مفهوم السيمياء**، د.جهاد يوسف العرجا، مدونات مكتوب.
lissaniat.maktoobblog.com/.../ - 68k

مواقع التمييز في القرآن الكريم

لدى تتبع مواقع التمييز في القرآن الكريم، في محاولة لتصور سلوك التمييز في الاستثمار اللغوي الواقعي وتكوين صورة قريبة من الحقيقة حوله، استخدمت برنامجاً حاسوبياً لتزويدي بدراسة إحصائية؛ توضح مرات تكرره في القرآن الكريم وأسلوبه في المجيء وتبين نوعه نحوياً، وقد كانت النتائج كالآتي :

٣ . مواقع التَّمييز المنصوب في القرآن الكريم

و- المنصوب بعد (أفعل) التفضيل

72. ﴿ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَو أَشَدُّ قَسوَةً ﴾ [البقرة 74]
73. ﴿ وَمَن أَحسَنُ مِن اللَّهِ صِبغَةً ﴾ [البقرة 138]
74. ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة 165]
75. ﴿ فَاذكُرُوا اللَّهَ كَذِكرِكُم آبَاءَكُم أَو أَشَدَّ ذِكرًا ﴾ [البقرة 200]
76. ﴿ وَأَبنَاؤُكُم لاَ تَدرُونَ أَيُّهُم أَقرَبُ لَكُم نَفعًا ﴾ [النساء 11]
77. ﴿ هَؤُلاَءِ أَهدَى مِن الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً ﴾ [النساء 51]
78. ﴿ ذَلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأوِيلاً ﴾ [النساء 59]
79. ﴿ لَكَانَ خَيرًا لَهُم وَأَشَدَّ تَثبِيتًا ﴾ [النساء 66]
80. ﴿ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً ﴾ [النساء 84]
81. ﴿ وَمَن أَصدَقُ مِن اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء 87]
82. ﴿ وَمَن أَصدَقُ مِن اللَّهِ قِيلاً ﴾ [النساء 122]
83. ﴿ وَمَن أَحسَنُ دِينًا مِمَّن أَسلَمَ وَجهَهُ لِلَّهِ ﴾ [النساء 125]
84. ﴿ وَمَن أَحسَنُ مِن اللَّهِ حُكمًا ﴾ [المائدة 50]
85. ﴿ قُل هَل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذَلِكَ مَثُوبَةً ﴾ [المائدة 60]
86. ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا اليَهُودَ وَالَّذِينَ أَشرَكُوا﴾ [المائدة 82]
87. قُل أَيُّ شَيءٍ أَكبَرُ شَهَادَةً ﴾ [الأنعام19]

88. ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَموَالِهِم وَأَنفُسِهِم أَعظَمُ دَرَجَةً عِندَ الله ﴾ [التوبة 20]

89. ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبلِكُم كَانُوا أَشَدَّ مِنكُم قُوَّةً وَأَكثَرَ أَموَالاً وَأَولاَدًا﴾ [التوبة 69]

90. ﴿ قُل نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ [التوبة 81]

91. ﴿ الأَعرَابُ أَشَدُّ كُفرًا ﴾ [التوبة 97]

92. ﴿ قُلِ اللَّهُ أَسرَعُ مَكرًا ﴾ [يونس 21]

93. ﴿ لِيَبلُوَكُم أَيُّكُم أَحسَنُ عَمَلاً ﴾ [هود 7]

94. ﴿ فَاللَّهُ خَيرٌ حَافِظاً ﴾ [يوسف 64]

95. ﴿ قَالَ أَنتُم شَرٌّ مَكَانًا ﴾ [يوسف 77]

96. ﴿ وَجَعَلنَاكُم أَكثَرَ نَفِيرًا ﴾ [الإسراء 6]

97. ﴿ وَلَلآخِرَةُ أَكبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكبَرُ تَفضِيلاً﴾ [الإسراء 21]

98. ﴿ ذَلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأوِيلاً ﴾ [الإسراء 35]

99. ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء 72]

100. ﴿ فَرَبُّكُم أَعلَمُ بِمَن هُوَ أَهدَى سَبِيلاً ﴾ [الإسراء 84]

101. ﴿ لِنَبلُوَهُم أَيُّهُم أَحسَنُ عَمَلاً ﴾ [الكهف 7]

102. ﴿ ثُمَّ بَعَثنَاهُم لِنَعلَمَ أَيُّ الحِزبَينِ أَحصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف 12]

103. ﴿ فَليَنظُر أَيُّهَا أَزكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف 19]

104. ﴿ وَقُل عَسَى أَن يَهدِيَنِي رَبِّي لأَقرَبَ مِن هَذَا رَشَدًا ﴾ [الكهف 24]

105. ﴿ أَنَا أَكثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف 34]

106. ﴿ وَلَئِن رُدِدتُ إِلَى رَبِّي لأَجِدَنَّ خَيرًا مِنهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف 36]

107. ﴿ إِن تُرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ [الكهف 39]

108. ﴿ وَالبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيرٌ أَمَلاً﴾ [الكهف 46]

109. ﴿ وَكَانَ الإِنسَانُ أَكثَرَ شَيءٍ جَدَلاً ﴾ [الكهف 54]

110. ﴿ فَأَرَدنَا أَن يُبدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيرًا مِنهُ زَكَاةً وَأَقرَبَ رُحمًا ﴾ [الكهف 81]

111. ﴿ قُل هَل نُنَبِّئُكُم بِالأَخسَرِينَ أَعمَالاً ﴾ [الكهف 103]

112. ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَانِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 69]

113. ﴿ ثُمَّ لَنَحنُ أَعلَمُ بِالَّذِينَ هُم أَولَى بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم 70]

114. ﴿ هُم أَحسَنُ أَثَاثًا وَرِئيًا ﴾ [مريم 74]

115. ﴿ فَسَيَعلَمُونَ مَن هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضعَفُ جُندًا ﴾ [مريم 75]

116. ﴿ وَالبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيرٌ مَرَدًّا ﴾ [مريم 76]

117. ﴿ ولَتَعلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبقَى ﴾ [طه71]

118. ﴿ إِذ يَقُولُ أَمثَلُهُم طَرِيقَةً إِن لَبِثتُم إِلاَّ يومًا ﴾ [طه104]

119. ﴿ أَصحَابُ الجَنَّةِ يومَئذٍ خَيرٌ مُستَقَرًّا وَأَحسَنُ مَقِيلاً ﴾ [الفرقان 24]

120. ﴿ وَلاَ يَأتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئنَاكَ بِالحَقِّ وَأَحسَنَ تَفسِيرًا ﴾ [الفرقان33]

121. ﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان 34]

122. ﴿ وَسَوفَ يَعلَمُونَ حِينَ يَرَونَ العَذَابَ مَن أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان 42]

123. ﴿ إِن هُم إِلاَّ كَالأَنعَامِ بَل هُم أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان 44]

124. ﴿ هُوَ أَفصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ [القصص 34]

125. ﴿ أَوَلَم يَعلَم أَنَّ اللَّهَ قَد أَهلَكَ مِن قَبلِهِ مِن القُرُونِ مَن هُوَ أَشَدُّ مِنهُ قُوَّةً وَأَكثَرُ جَمعًا ﴾ [القصص78]

126. ﴿ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [الروم 9]
[فاطر 44]

127. ﴿ وَقَالُوا نَحنُ أَكثَرُ أَموَالاً وَأَولاَدًا﴾ [سبأ 35]

128. فَاستَفتِهِم أَهُم أَشَدُّ خَلقًا أَم مَن خَلَقنَا﴾ [الصافات 11]

129. ﴿ أَذَلِكَ خَيرٌ نزُلاً أَم شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ [الصافات 62]
130. كَانُوا هُم أَشَدَّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [غافر21]
131. ﴿ كَانُوا أَكثَرَ مِنهُم وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [غافر 82]
132. ﴿ وَقَالُوا مَن أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَم يَرَوا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُم هُوَ أَشَدُّ مِنهُم قُوَّةً ﴾ [فصلت 15]
133. ﴿ وَمَن أَحسَنُ قَولاً مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فصلت 33]
134. ﴿ وَكَأَيِّن مِن قَريَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِن قَريَتِكَ الَّتِي أَخرَجَتكَ أَهلَكنَاهُم﴾ [محمد 13]
135. ﴿ وكم أهلكنا من قريةٍ هم أشد منهم بطشاً ﴾ [ق36]
136. ﴿ أولئك أعظم درجةَ ﴾ [الحديد 10]
137. ﴿ لأَنتُم أَشَدُّ رَهبَةً فِي صُدُورِهِم مِن اللَّهِ ﴾ [الحشر 13]
138. ﴿ ليبلوكم أيكم أحسن عملا ﴾ [الملك2]
139. ﴿ فَسَيَعلَمُونَ مَن أَضعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا﴾ [الجن 24]
140. ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُّ وَطئًا وَأَقوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل 6]
141. ﴿ أَأَنتُم أَشَدُّ خَلقًا أَم السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات 27]
142. ﴿ وَلَلآخِرَةُ أَكبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكبَرُ تَفضِيلاً ﴾ [الإسراء 21]

ز- المحول عن فاعل :

44. ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعدَ إِيمَانِهِم ثُمَّ ازدَادُوا كُفرًا لَن تُقبَلَ تَوبَتُهُم﴾ [آل عمران 90]
45. ﴿ إِنَّمَا نُملِي لَهُم لِيَزدَادُوا إِثمًا...﴾ [آل عمران 178]
46. ﴿ فَإِن طِبنَ لَكُم عَن شَيءٍ مِنهُ نَفسًا ﴾ [النساء 4]
47. ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء 6] ، [الأحزاب 39]
48. ﴿.. وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ [النساء 22] ، [الإسراء 32]
49. ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء 45]
50. ﴿ وَكَفَى بِهِ إِثمًا مُبِينًا ﴾ [النساء 50]

51. ﴿ وكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾ [النساء 55]

52. ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء 69]

53. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء 79 +166]
[الفتح 28]

54. ﴿ وكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾ [النساء 81 +132]
[الأحزاب 3 +48]

55. ﴿ ... ثُمَّ ازدَادُوا كُفرًا... ﴾ [النساء 137]

56. ﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [الأنعام 80]

57. ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [الأعراف 89]

58. ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأعراف 177]

59. ﴿ هَل يَستَوِيَانِ مَثَلاً ﴾ [هود 24]
[الزمر 29]

60. ﴿ وَضَاقَ بِهِم ذَرعًا ﴾ [هود 77]
[النمل 33]

61. ﴿ قَد شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [يوسف 30]

62. ﴿ وَنَزدَادُ كَيلَ بَعِيرٍ ﴾ [يوسف 65]

63. ﴿ كَفَى بِنَفسِكَ اليَومَ عَلَيكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء 14]

64. ﴿ وكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ [الإسراء 17]

65. ﴿ .. كَبُرَت كَلِمَةً تَخرُجُ مِن أَفوَاهِهِم ﴾ [الكهف 5]

66. ﴿ ولَمُلِئتَ مِنهُم رُعبًا ﴾ [الكهف 18]

67. ﴿ بِئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَت مُرتَفَقًا ﴾ [الكهف 29]

68. ﴿ نِعمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَت مُرتَفَقًا ﴾ [الكهف 31]

69. ﴿ وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا ﴾ [مريم 4]

70. ﴿ فَكُلِي وَاشرَبِي وَقَرِّي عَينًا ﴾ [مريم 26]

71. ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [طه 98]

72. ﴿ وَسَاءَ لَهُم يَومَ القِيَامَةِ حِملاً ﴾ [طه 101]

73. ﴿ وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلمًا ﴾ [طه 110]

74. ﴿ وكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [الفرقان 31]

75. ﴿ وكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان 58]

76. ﴿ إِنَّهَا سَاءَت مُستَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان 66]

77. ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَت مُستَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان 76]

78. ﴿ وَلَم تُحِيطُوا بِهَا عِلمًا ﴾ [النمل 84]

79. ﴿ رَبَّنَا وَسِعتَ كُلَّ شَيءٍ رَحمَةً وَعِلمًا ﴾ [غافر 7]

80. ﴿ كَبُرَ مَقتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر 35]

81. ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ المُؤمِنِينَ لِيَزدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِم ﴾ [الفتح 4]

82. ﴿ وَأَعَدَّ لَهُم جَهَنَّمَ وَسَاءَت مَصِيرًا ﴾ [الفتح 6]

83. ﴿ كَبُرَ مَقتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفعَلُونَ ﴾ [الصف 3]

84. ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ قَد أَحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلمًا ﴾ [الطلاق 12]

85. ﴿ وَيَزدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ [المدثر 31]

86. ﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء 47]

ح- المحول عن مفعول به

7. ﴿ لَن تَبلُغَ الجِبَالَ طُولاً ﴾ [الإسراء 37]

8. ﴿ أَلَم تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِن السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الأَرضِ﴾ [الزمر 21]

9. ﴿ وَفَجَّرنَا الأَرضَ عُيُونًا ﴾ [القمر 12]

10. ﴿ وَرَفَعَ بَعضَكُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الأنعام 165]

11. ﴿ نَرفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ ﴾ [يوسف 76]

12. ﴿ وَرَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الزخرف 32]

ط- بعد العدد وكناياته

20. ﴿ وَإِذ وَاعَدنَا مُوسَى أَربَعِينَ لَيلَةً ﴾ [البقرة ٥١]

٢١. ﴿ فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينًا ﴾ [البقرة 60]

٢٢. ﴿ بَعَثنَا مِنهُم اثنَي عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة 12]

٢٣. ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم أَربَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة 26]

٢٤. ﴿ وَوَاعَدنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيلَةً ﴾ [الأعراف١٤٢]

٢٥. ﴿ وَاختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلاً ﴾ [الأعراف١٥٥]

٢٦. ﴿ وَقَطَّعنَاهُم اثنَتَي عَشرَةَ أَسبَاطًا ﴾ ؛ التمييز تقديره :فرقة [الأعراف160]

٢٧. ﴿ فَانبَجَسَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينًا ﴾ [الأعراف١٦٠]

٢٨. ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثنَا عَشَرَ شَهرًا ﴾ [التوبة 36]

٢٩. ﴿ إِن تَستَغفِر لَهُم سَبعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغفِرَ اللَّهُ لَهُم ﴾ [التوبة ٨٠]

٣٠. ﴿ إِنِّي رَأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا ﴾ [يوسف4]

٣١. ﴿ فَاجلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلدَةً ﴾ [النور ٤]

٣٢. ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُم الطُّوفَانُ ﴾ [العنكبوت١٤]

٣٣. ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسعٌ وَتِسعُونَ نَعجَةً ﴾ [ص ٢٣]

٣٤. ﴿ وَفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَربَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوزِعنِي أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ .. ﴾ [الأحقاف 15]

٣٥. ﴿ فَمَن لَم يَستَطِع فَإِطعَامُ سِتِّينَ مِسكِينًا ﴾ [المجادلة ٤]

٣٦. ﴿ ثُمَّ فِي سِلسِلَةٍ ذَرعُهَا سَبعُونَ ذِرَاعًا فَاسلُكُوهُ ﴾ [الحاقة ٣٢]

٣٧. ﴿تَعرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيهِ فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج ٤]

٣٨. ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾ [المؤمنون112]

ي- بعد المقادير وما جرى مجراها :

5. ﴿ وَمَن يَبتَغِ غَيرَ الإِسلاَمِ دِينًا فَلَن يُقبَلَ مِنهُ ﴾ [آل عمران 85]

6. ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُم كُفَّارٌ فَلَن يُقبَلَ مِن أَحَدِهِم مِلءُ الأَرضِ ذَهَبًا .. ﴾ [آل عمران 91]

7. ﴿ قُل لَو كَانَ البَحرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحرُ قَبلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَو جِئنَا بِمِثلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف 109]

8. ﴿فَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ خَيرًا يَرَه (7) وَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه﴾ [الزلزلة 7–8]

٤. مواقع التمييز المجرور في القرآن الكريم

ه- بعد العدد الصريح

7. ﴿ يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلاَثَةِ آلافٍ مِن المَلاَئِكَةِ﴾ [آل عمران 124]

8. ﴿ يُمدِدكُم رَبُّكُم بِخَمسَةِ آلافٍ مِن المَلاَئِكَةِ ﴾ [آل عمران 125]

9. ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة 259]

10. ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَت سَبعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة 261]

11. ﴿ لَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازدَادُوا تِسعًا﴾ [الكهف25]

12. ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيهِم سَبعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة 7]

و- بعد العدد الكنائي

- بعد كم الخبرية

4. ﴿ أَلَم يَرَوا كَم أَهلَكنَا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ ﴾ [الأنعام6]

5. ﴿ كَم أَنبَتنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء 7]

6. ﴿ وَكَم أَهلَكنَا قَبلَهُم مِن قَرنٍ﴾ [ق36]

- بعد كأين

7. ﴿ وَكَأَيِّن مِن آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ يَمُرُّونَ عَلَيهَا وَهُم عَنهَا مُعرِضُونَ ﴾ [يوسف105]

8. ﴿ فَكَأَيِّن مِن قَريَةٍ أَهلَكنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ [الحج45]

9. ﴿ وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ أَملَيتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج48]

10. ﴿ وكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ لاَ تَحمِلُ رِزقَهَا ﴾ [العنكبوت 60]

11. وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِن قَريَتِكَ الَّتِي أَخرَجَتكَ أَهلَكنَاهُم﴾ [محمد13]

12. ﴿ وكَأَيِّن مِن قَريَةٍ عَتَت عَن أَمرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبنَاهَا عَذَابًا نُكرًا ﴾ [الطلاق 8]

ز- بعد ما _مهما الشرطيتين

4. ﴿ وَقَالُوا مَهمَا تَأتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾ [الأعراف 132]

5. ﴿ مَا يَفتَح اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَحمَةٍ فَلاَ مُمسِكَ لَهَا﴾ [فاطر2]

6. ﴿ماننسخ من آية ﴾ [البقرة 106]

ح- بعد ما النكرة الموصوفة

3. ﴿ وكَشَفنَا مَا بِهِم مِن ضُرٍّ﴾ [المؤمنون 75]

4. ﴿ وتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُم رَبُّكُم مِن أَزوَاجِكُم ﴾ [الشعراء 166]

لدى وقوفنا على الدراسة الإحصائية، نجد أن التمييز المحول عن مبتــدأ، أي التمييز بعد أفعل التفضيل، هو أكثر أنواع التمييز وروداً، ويأتي بعده التمييز المحول عن فاعل، وهما أكثر الأنواع وروداً، ويفوقان بقية الأنواع بكثرة في ورودهما، ثــم يأتي بعدهما تمييز العدد وهو كثير أيضاً، إلاّ أنه يتراجع عنهما بوضــوح، ويليــه التمييز المحول عن مفعول به ثم تمييز المقادير وما جرى مجراها، وهما قليلان، أما

التمييز المجرور فهو قليل بالنسبة للتمييز المنصوب، وأكثر أنواعه وروداً التمييز المجرور بعد العدد الصريح وتمييز (كأين)، ثم جاء بندرة المجرور بعد كم الخبرية وبعد (ما) النكرة الموصوفة – وبعد (ما ومهما) الشرطيتين.

والنظرة التي يمكن أن تنتج عن ذلك هي أن المبتدأ في الجمل الاسمية هو الفاعل في الجمل الفعلية، وهما يعبران عن المسند إليه، وهو الركن الأهم في الجمل، إذ هو مدار الفائدة بإسناد الحدث إليه، ولأن هذا الركن الذي هو ذات أصلاً هو الأساس الأول، فالأمر البديهي أن يكون تحوله إلى التمييز بعد أن كان مضافاً إلى المميز كثير، وذلك نابع أصلاً من كثرته في الكلام إذ لا تستغني جملة عنه باعتباره عمدة لا تقوم الجمل دونها من جهة، وثانياً من الناحية البلاغية والمعنوية لجمالية الأثر الذي يحدثه هذا التغيير في نفس المتلقي من جهة أخرى.

وأما العدد فهو اسم تتعاوره الرتب النحوية، وهو كثير الاستخدام في الكلام، إلاّ أنه أقل تداولاً من الفاعل والمبتدأ لكونهما عمدة وكونه يأتي تارة عمدة وتارة فضلة، وهو ما يفسر تراجعه عنهما بشدة، وإن تقدم على بقية الأنواع.

وأما المفعول به فهو أبداً فضلة، ولذلك نجد أن التمييز المحول عن مفعول به يتراجع بشدة عن الأنواع الآنفة الذكر، ثم يأتي في آخر الأنواع تمييز المقادير وما جرى مجراها،لقلة الحاجة إليها بالمقارنة مع الأعداد والمبتدأ والفاعل...

وأما التمييز المجرور فهو أقل بكثير من التمييز المنصوب، وذلك لأن النصب هو الأمثل في التمييز، فمن الطبيعي أن يقل المجرور فيه عن المنصوب ، ولأن العدد الصريح هو الأصل أيضاً للكنايات كان وروده أكثر، ثم كان ورود الكنايات على قلة، ولارتباطها بمعان بلاغية، وغايات لا يعبّر العدد الصريح عنها.

ومن الملاحظ من عدد تكرار التمييز في القرآن الكريم أنه يستخدم في النص القرآني باعتدال فلا هو يميل إلى الكثرة ولا إلى القلة مرات، بلا تحاكي نسبة وروده في القرآن، الصورة المتعارف عليها في استخدامه في النصوص اللغوية عموماً.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات الكريمة

اسم السورة	رقمها	الآية	رقمها	رقم الصفحة في البحث
الفاتحة	١	﴿ اهدنا الصّراط المستقيم. صراط الّذين أنعمت عليهم. غير المغضوب عليهم ولا الضّالين﴾	٦ – ٧	٤١
البقرة	٢	﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾	٢٦	٨٩
		﴿سبع سموات﴾	٢٩	٥١
		﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً﴾ ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾	٦٠	١٣٩–١٤٤
		﴿يخرج لنا ممَّا تنبت الأرض من بقلها وقثّائها﴾	٦١	١٤٦
		﴿وما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخيرٍ منها ﴾	١٠٦	١٥١
		﴿وكلوا واشربوا حتَّى يتبيَّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾	١٨٧	١١٩
		﴿فصيام ثلاثة أيَّام في الحجّ وسبعةٍ إذا رجعتم تلك عشرة﴾	١٩٦	١٢٠
		﴿ثلاثة قروء﴾	٢٢٨	٥١
		﴿يتربَّصن بأنفسهنّ أربعة أشهرٍ وعشراً﴾	٢٣٤	١٢٠
		﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله....﴾	٢٤٩	١٥١
		﴿ قال كم لبثت﴾	٢٥٩	١٢٠
		﴿نعمَّا هي ﴾	٢٧١	١٦٤
آل عمران	٣	﴿ملء الأرض ذهباً ﴾	٩١	٢٢–١٣٧
		﴿إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يَمُدَّكم ربُّكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين ﴾	١٣٥	١٥١
		﴿وكأيّن من نبيّ قاتل معَه ربّيون كثيرٌ...﴾	١٤٦	٧٢
النساء	٤	﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً﴾	٤	٧٢–٩٢
		﴿وإن كان رجلٌ يورث كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ فلكلّ واحدٍ منهما السّدس﴾	١٢	٨٠
		﴿وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾	٢٨	١٦١
		﴿لا تقربوا الصَّلاة و أنتم سكارى﴾	٤٣	١٤٠–١٤١
		﴿نعمَّا يعظكم به ﴾	٥٨	٣٢–١٦٤
المائدة	٥	﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾	٦	٦٢
		﴿وكثير منهم ساء ما يعملون﴾	٦٦	١٢٢
		﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرَّسول ترى أعينهم تفيض من الدَّمع﴾	٨٣	١٥١
الأنعام	٦	﴿وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ﴾	٩٢	١٠٢
الأعراف	٧	﴿ تنحتون الجبال بيوتاً﴾	٧٤	١٣٨

فهرس القوافي

قافية الهاء:

قافية الواو:

قافية الياء:

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

66) **القرآن الكريم.**

– أ –

67) **أبيات النحو في تفسير البحر المحيط**، شعاع إبراهيم عبد الرحمن المنصور، توزيع مكتبة دار التراث بمكة المكرمة– العزيزية، مطبعة المدني، ط، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

68) **الأحاجي النحوية**، الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467هـ–538هـ)، تح. مصطفى الحدري، د. ط، د. ت.

69) **أساس البلاغة**، الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (467هـ–538هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور مزيد نعيم والدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط 1، 1998م.

70) **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (513 – 577 هـ)، تح. د. فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط 1، 1415 هـ– 1995 م.

71) **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (513 – 577 هـ)، تح. محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر– دمشق، ط 2، 1425هـ – 2004م.

72) **الأشباه والنظائر في النحو**، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تح. د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1406هـ – 1985م.

73) **الأصول في النحو**، أبو بكر بن السراج (ت316هـ)، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط4، 1420 هـ – 1999م.

74) **أصول النحو العربي**، د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين- اللاذقية، د.ط،١٩٧٩م.

75) **الإعراب- محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة**، أحمد الحاطوم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت - لبنان، ط 2، 1412هـ- 1992م.

76) **الأمالي النحوية " أمالي القرآن الكريم "**، ابن الحاجب (570 هـ- 646هـ)، تح. هادي حسن حمودي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

77) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري (513هـ- 577 هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط 4، 1380هـ - 1961 م.

78) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت - لبنان، ط 5، 1399 هـ- 1979م.

- ت -

79) **تاج العروس من جواهر القاموس**، المرتضى الزبيدي (1145هـ-1205 هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، د. ط، 1414 هـ - 1994م.

80) **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404 هـ - 1984م.

81) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك الطائي (600هـ-672هـ)، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة الثقافة - الجمهورية العربية المتحدة، د. ط، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

82) **تقريب المقرب،** أبو حيان الأندلسي (654-745هـ)، تح. د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط 1، 1402هـ- 1982م.

- ث -

83) **ثلاث رسائل في اللغة،** ابن كمال باشا، تح. د. محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1993م.

- ج -

84) **الجامع الصغير في علم النحو**، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، نشره وحققه وعلق عليه محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح- دمشق، ط1، 1388 هـ - 1968م.

85) **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ)، تح. د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2،1407 هـ-1987م.

- خ -

86) **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان، د ط ، د.ت.

- د -

87) **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان – الأردن، ط 1، 1414هـ - 1994م.

88) **ديوان امرئ القيس**، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافي، اعتمد بتحقيقه على النسخة التي شرحها المرحوم حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، دت.

- س -

89) **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط 2، 1413هـ - 1993م.

- ش -

90) **شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بـن عقيـل العقيلـي الهمداني المصري على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الـدين عبـد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط 14، 1384هـ– 1964م.

91) **شرح ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بـن عقيـل العقيلـي الهمداني المصري (698 – 769 هـ) على ألفية أبي عبـد الله محمـد جمال الدين بـن مالك (600 – 672 هـ)**، حققه وبوبه وفسـر غامضـه وعلق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشكل متنه ح. الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط 5، 1417هـ– 1997م.

92) **شرح شذور الذهب في معرفـة كـلام العـرب**، ابـن هشـام الأنصـاري (ت761هـ)، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شـذور الـذهب، ورحلـة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف بركات يوسف هبـود، مراجعـة وتصحيح يوسف الشيخ و محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ــ لبنـان، ط2، 1998م.

93) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبـد الحميد، مطبعة السعادة بمصر،، ط 11، 1383 هـ– 1963م.

94) **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك الطائي (600–672هـ)، تـح. د. عبـد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث– دمشق، د.ط، د.ت.

95) **شرح اللمع في النحو**، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تح. د. رجب عثمان محمد، تصدير د. رمضان عبـد التـواب، مكتبـة الخـانجي بالقاهرة، ط 1، 1420هـ – 2000م.

96) **شرح المفصل**، ابن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتـب، بيـروت، مكتبة المتنبي – القاهرة، د.ط، د. ت.

97) **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 – 617 هـ)، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان ط 1، 1990م.
98) **شرح المقدمة الجزولية الكبرى**، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (562 هـ – 654هـ)، درسه وحققه د. تركي ابن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1414 هـ – 1994م.

– ص–

99) **الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (392هـ –1003م)، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 3، 1404 هـ– 1984م.
100) **الصحاح في اللغة والعلوم**– تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي – أسامة مرعشلي، تقديم العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1974م.

– ض–

101) **الضوء الوهاج على الموجز لابن السراج**، د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، شبرا– مصر،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

– ظ –

102) **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات– الكويت، ط 1، 1974م.

– ع –

103) **العلامة في النحو العربي**، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيَّة – الاسكندريَّة، ط١، ١٩٨٩م.

104) **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الـوراق (ت 325هــ) تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الريـاض، 1999م.

105) **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 – 175 هـ)، تـح. د. مهدي المخزومي– د. إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيـران– قـم، ط 1، 1405هـ.

– ف –

106) **الفصول المفيدة في الواو المزيدة،** صلاح الدين أبو سعيد خليل بـن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي(694–761 هـ)، تـح. د. حسن موسى الشاعر، دار البشير– عمان، ط1، 1990م.

– ك –

107) **الكافية في النحو**، ابن الحاجب النحوي (570 هـ – 646 هـ)، شرح الشيخ رضي الدين الأستراباذي (ت686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، د. ت.

108) **الكتاب**، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشـرح عبـد السـلام محمـد هارون، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت.

109) **الكواكب الدرية**، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهـدل على متممة الأجرومية، وبهامشه متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بـن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، حققه وشرح شواهده وحيد قطب و أحمـد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.

110) **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصـول النحويـة مـن الفـروع الفقهية**، الإمام جمال الدين الأسنوي (772 هـ)، تح. د. محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 1، 1405 هـ – 1985 م.

– ل –

111) **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري (538 – 616هـ)، تح. غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995م.

112) **اللباب في علم الإعراب**، الإسفرائيني (ت 684 هـ)، تح. د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1996م.

113) **لسان العرب**، ابن منظور (630هـ – 711 هـ)، دار صادر– بيروت،١٩٥٦م.

114) **اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية**، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء– المغرب، ط1، 1985م.

– م –

115) **مبادئ اللسانيات**، د. أحمد قدور، دار الفكر بدمشق، ط 2، 1419 هـ– 1999م.

116) **مبادئ اللسانيات العامة**، أندريه مارتينيه، ترجمة د. أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1404هـ – 1405 هـ، 1984م – 1985م.

117) **المرتجل**، ابن الخشاب (492 – 567 هـ)، تح.علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1392 هـ – 1972م.

118) **المعجم المفصل في النحو العربي**، إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1413 هـ – 1992م.

119) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.

120) **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري (ت538 هـ)، تح. د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط 1، 1993م.

121) **المفصل في علم العربية**، الزمخشري (ت538هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط 2، د.ت.

122) **المقتضب**، أبوالعباس المبرد (ت 258 هـ)، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

123) **الموجز في النحو**، أبو بكر ابن السراج (ت 316 هـ)، تح. د.مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1385هـ- 1965م.

- ن -

124) **النحو الغائب**، عمر يوسف عكاشة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 2003م.

125) **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط 4، د. ت.

126) **النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط، 1420هـ - 2000 م.

127) **نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة،** د.مصطفى جطل، جامعة حلب – كلية الآداب، د. ط، د. ت.

- هـ -

128) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1418 هـ - 1998م.

- و -

129) **الواضح في النحو والصرف - قسم النحو**، محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية ـ سورية، ط 3، 1979م.

المقالات على الأنترنت:

٣. **علم الدلالة العربي والسيمياء الحديثة** ، نعيمة فرطاس، مجلة أقلام.
www.aklaam.net/aqlam/archice_d.php - 183k

٤. **مفهوم السيمياء**، د.جهاد يوسف العرجا، مدونات مكتوب.
lissaniat.maktoobblog.com/.../ - 68k

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثَّالث

علامة التمييز

مواقع التمييز في القرآن الكريم

خاتمة ونتائج

الفهارس الفنية